جامعة 8 ماي 1945

قالمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم المالية والمحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية.

تخصص: مالية المؤسسة

تحت عنوان:

أثر نظام الرقابة الداخلية على الأداء المالي في البنوك التجارية

دارسة ميدانية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قالمة

من إعداد الطالبة:

-ميلي نهلة

-غفار جليسة

تحت إشارف الأستاذة:

د. بن ناصر آمال

السنة الجامعية: 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من لم يشكر الناس لم يشكر الله ومن أهدى إليكم معروفا فكافئوه فإن لم تستطيعوا فادعوا له."

وعملا بهذا الحديث واعترافا بالجميل، نحمد الله عز وجل ونشكره على توفيقه لنا لإتمام هذا العمل المتواضع، ويسرنا أن نتقدم بالشكر والتقدير إلى الدكتورة "أمال بن الناصر" الاستاذة التي أشرفت على هذه الدراسة.

كما نشكر كل من أحسن استقبالنا وتعاون معنا أثناء إجراء الدراسة الميدانية "بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة " الذين كانوا لنا خير دليل ومعين، وفي الأخير نشكر كل من ساعدنا من قريب أو بعيد على إتمام هذه الدراسة وخاصة الدكتور محمد بوناب، والدكتور بشيشي وليد، لكم جميعا كل الشكر والتقدير.

قائمة الاشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1–1	مكونات نظام الرقابة الداخلية	10
1–2	طرق تقييم الأداء في البنوك التجارية	31
2-2	العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر	44
3-2	علاقة نظام الرقابة الداخلية بالأداء المالي	45
1-3	الهيكل التنظيمي للوكالة (قالمة)	54
2-3	المدرج التكراري للمحور الأول	72
3-3	شكل الانتشار حول المحور الأول	73
4-3	المدرج التكراري للمحور الثاني	74
5-3	شكل الانتشار حول محور للمحور الثاني	74

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1-3	مقياس ليكارت الخماسي	56
2-3	اجابات اسئلة الاستبيان ودلالتهم	57
3-3	استمارات الاستبيان الموزعة والمسترجعة	57
4-3	معامل كرونباخ ألفا لقياس ثبات محاور الدراسة	60
5-3	معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات بعد "بيئة الرقابة"	61
6-3	معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات بعد "أنشطة الرقابة"	61
7-3	معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات بعد "تقييم المخاطر"	62
8-3	معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات بعد "المعلومات والاتصال"	62
9-3	معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات بعد "المراقبة والضبط"	63
10-3	معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات بعد "كفاية رأس المال"	63
11-3	معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات بعد "السيولة"	64
12-3	معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات بعد "إدارة الربحية"	64
13-3	معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات بعد "جودة الاصول"	65
14-3	توزيع أفراد الدراسة حسب المتغيرات الديموغرافية	66
15-3	إجابات مفردات الدراسة حول المحور الأول: نظام الرقابة الداخلية	67
16-3	نتائج اختبار $T-Test$ للمحور الأول: نظام الرقابة الداخلية	69
17-3	الإحصاء الوصفي لإجابات مفردات الدراسة حول المحور الثاني: الأداء المالي في البنوك التجارية	70
18-3	نتائج اختبار $T-Test$ للمحور الثاني الأداء المالي	71
19-3	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي	72
20-3	الانحدار الخطي المتعدد	75

21-3	تحليل تباين الانحدار **ANOVA**	76
22-3	معاملات الارتباط.	78
23-3	نتائج تحليل الفروقات للجنس باستخدام اختبار **t**	77
24-3	نتائج تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروقات للعمر	79
25-3	نتائج تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروقات للمستوى التعليمي	80
26-3	نتائج تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروقات لعدد سنوات العمل في البنك	80
27-3	نتائج تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروقات للتخصص	80

قائمة الملاحق:

رقم الملحق	العنوان	الصفحة
الملحق 1	استمارة الاستبيان	92
الملحق2	مخرجات الحزمة الإحصائية SPSS	99

فهرس المحتويات:

العنوان	رقم الصفحة
شكر وتقدير	–
فهرس المحتويات	–
قائمة الاشكال	I
قائمة الجداول	II
قائمة الملاحق	IV
مقدمة الموضوع	أ-ي
الفصل الأول: الاطار النظري لنظام الرقابة الداخلية	
المبحث الأول : مدخل الى نظام الرقابة الداخلية	13-3
المطلب الأول: مفهوم نظام الرقابة الداخلية	3
المطلب الثاني: أهداف وأنواع الرقابة الداخلية	7
المطلب الثالث: مكونات نظام الرقابة الداخلية	10
المبحث الثاني: آليات الرقابة الداخلية	19-14
المطلب الأول: المقومات الأساسية لأنظمة الرقابة الداخلية السليمة	14
المطلب الثاني: محددات نظام الرقابة الداخلية	17
المطلب الثالث: وسائل نظام الرقابة الداخلية	18
المبحث الثالث: مراحل وأساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية	22-20
المطلب الأول: مراحل تقييم نظام الرقابة الداخلية	20
المطلب الثاني: طرق وأساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية	21
الفصل الثاني: الاطار النظري للأداء المالي في البنوك التجارية	
المبحث الأول: ماهية الأداء المالي في البنوك التجارية	28-24
المطلب الأول: تعريف وأهداف البنوك التجارية	24
المطلب الثاني: عموميات حول الأداء المالي في البنوك التجارية	25
المطلب الثالث: أهمية عملية قياس الأداء المالي	27
المبحث الثاني: مرتحل وطرق تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية	33-29
المطلب الأول: أسس تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية	29
المطلب الثاني: طرق تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية	31

فهرس المحتويات:

المطلب الثالث: مراحل تقييم الأداء الملي في البنوك التجارية	32
المبحث الثالث: معايير تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية	45-34
المطلب الأول: المؤشرات المالية	34
المطلب الثاني: تقييم البنوك التجارية من حيث العائد والمخاطرة	35
المطلب الثالث: نموذج معيار CAMELS في تقييم الأداء الملي في البنوك التجارية	37
المطلب الرابع: العلاقة بين الرقابة الداخلية والأداء المالي	40
الفصل الثالث: نظام الرقابة الداخلية على الأداء المالي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قالمة	
المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية	56-49
المطلب الأول: نبذة تاريخية حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية	49
المطلب الثاني: مهام وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية	50
المطلب الثالث: الخدمات المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية	52
المطلب الرابع: الهيكل التنظيمي لوكالة قالمة	54
المبحث الثاني: التعريف بمجتمع وعينة الدراسة	66-57
المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة	57
المطلب الثاني: اختبار صدق وثبات بيانات الدراسة	60
المطلب الثالث: التناسق الداخلي لأداة الدراسة	61
المبحث الثالث: تحليل نتائج الدراسة	82-67
المطلب الأول: النتائج المتعلقة بالبيانات الشخصية	67
المطلب الثاني: عرض وتحليل نتائج المحور الأول	68
المطلب الثالث: عرض وتحليل نتائج المحور الثاني	70
المطلب الرابع: اختبار طبيعة عينة الدراسة	73
المطلب الخامس: اختبار صحة الفرضيات	76
الخاتمة	84
قائمة المراجع	87
الملاحق	92

تعتبر البنوك من اهم المؤسسات التي ترتكز عليها اقتصاديات الدول باعتبار البنك الوحدة الفعالة للتنمية وتطوير الاقتصاد وذلك لما يقوم به من دور هام في تعبئة المدخرات وتقديم الدعم اللازم للمشاريع الاستثمارية، وهو ما يستوجب نظام رقابة داخلية فعال وسليم يحيط بمختلف الجوانب الإدارية والمحاسبية والمالية، لضمان استقرار النظام المصرفي بصفة خاصة والنظام الاقتصادي بصفة عامة.

حيث تعتبر الرقابة بمثابة وظيفة دائمة ومستمرة ينبغي القيام بها في كافة المجالات، فهي أداة لتحسين أداء البنوك وكذا تحسين مردوديتها، كما تكمن الأهمية في اكتشاف المخاطر ومواطن الضعف، وبالتالي التعرف على أسبابها ومحاولة القضاء عليها حتى لا تعيق نشاط البنوك وذلك بتباع إجراءات اختيارية معينة.

ولا شك ان لنظام الرقابة الداخلية مجموعة من المقومات المحاسبية والإدارية والتي تختلف بدورها من وحدة اقتصادية لأخرى وفق ظروف عملها او المشاكل التي تواجهها، كما هو الحال بالنسبة للبنوك التي تسعى الى تحقيق أكبر قدر من الفعالية والكفاءة من خلال تبنيها لنظام سليم والمحافظة عليه، وتقييم فعاليته داخل البنك يخول للمدقق سواء الداخلي او الخارجي إمكانية الحكم على مصداقية وشرعية نشاطات البنك.

الإشكالية:

نتيجة لتطور وتوسع الخدمات التي تقدمها المصارف وتشابك أنشطتها، وحفاظا على استقرار النظام المصرفي برزت الحاجة لوجود نظام رقابي فعال يساهم في تحسين الأداء، لذا نصب اهتمام هذه الدراسة على البحث ومعرفة طبيعة العلاقة بين الرقابة الداخلية والأداء في البنوك التجارية الجزائرية وفق مؤشرات نموذج CAMELS في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قالمة.

من خلال ما سبق يمكننا طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى تأثير نظام الرقابة الداخلية على الأداء المالي في "بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قالمة"؟

انطلاقا من هذا التساؤل تتفرع الأسئلة الجزئية التالية:

- ما مدى اعتماد البنك محل الدراسة على نظام الرقابة الداخلية؟
- ما هو مستوى الأداء المالي للبنك محل الدراسة؟
- هل توجد علاقة تأثير او ارتباط بين نظام الرقابة الداخلية والأداء المالي في "بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قالمة"؟

- هل توجد فروقات جوهرية في إجابات الافراد العاملين في بنك الفلاحة والتنمية الريفية حول نظام الرقابة تعزى للمتغيرات الديموغرافية لديهم؟

بناء فرضيات الدراسة:

من اجل الوصول الى تحقيق الغرض والاهداف التي نسعى الى تحقيقها من خلال هذه الدراسة تم طرح فرضيتين رئيسيتين، تختص الأولى في الكشف عن العلاقة وحجم تأثير نظام الرقابة الداخلية على الأداء المالي في المؤسسة محل الدراسة، في حين تركز الثانية على الكشف عن أية فروقات في الإجابات تعزى للمتغيرات الشخصية لديهم.

-الفرضية الرئيسة الاولى: لا يوجد أثر بين نظام الرقابة الداخلية والأداء المالي في "بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قالمة" عند مستوى دلالة($\alpha \leq 0.05$).

يتجزأ من الفرضية الرئيسية الأولى خمسة فرضيات فرعية:

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبيئة الرقابة على الأداء المالي في "بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قالمة" عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0,05$.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للأنشطة الرقابية على الأداء المالي في "بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قالمة" عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0,05$.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتقدير المخاطر على الأداء في "بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قالمة" عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0,05$.
- لا يوجد أثر للمعلومات والاتصال على الداء المالي في "بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قالمة" عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0,05$.
- لا يوجد أثر للمراقبة والضبط على الأداء المالي في "بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قالمة" عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0,05$.

-**الفرضية الرئيسية الثانية:** لا توجد فروقات بإيجابيات الافراد العاملين في "بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قالمة" تعزى للمتغيرات الديموغرافية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0,05$.

للتأكد من صحة هذه الفرضية يجب اختبار الفرضيات الفرعية التالية:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات الافراد العاملين في "بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قالمة" تعزى لمتغير الجنس عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0,05$.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات الافراد العاملين في "بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قالمة" تعزى لمتغير العمر عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0,05$.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات الافراد العاملين في "بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قالمة" تعزى لمتغير المستوى التعليمي عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0,05$.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات الافراد العاملين في "بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قالمة" تعزى لمتغير عدد سنوات العمل عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0,05$.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات الافراد العاملين في "بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قالمة" تعزى لمتغير التخصص عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0,05$.

أهمية الدراسة:

يكتسب نظام الرقابة الداخلية في البنوك أهمية بالغة من خلال الدور الذي يلعبه لتحقيق الامن والسلامة المصرفية، ومصداقية المعلومات المالية، الى جانب احترام التشريعات والإجراءات الداخلية.

لذا تتبلور أهمية البحث في كونه يمكن ان يكون إضافة للبحوث السابقة وكذا بداية للبحوث اللاحقة والهادفة لزيادة فاعلية نظام الرقابة الداخلية لتحسين أداء البنوك التجارية الجزائرية.

أهداف الدراسة:

- ❖ التعريف بنظام الرقابة الداخلية ومكوناته الأساسية الواجب وضعها من طرف البنوك التجارية الجزائرية.
- ❖ التعرف على الخلفية النظرية للأداء المالي في البنوك التجارية.
- ❖ التعرف على مختلف مؤشرات قياس الأداء في البنوك التجارية.
- ❖ محاولة تقييم نظام الرقابة الداخلية والدور الذي تلعبه في تحسين الاداء في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قالمة.

المنهج المتبع:

فيما يخص المنهج المتبع في الدراسة، فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الفصل الأول والثاني من أجل وصف المتغيرات المتمثلة في نظام الرقابة الداخلية والأداء المالي في البنوك التجارية، كذلك وصف العلاقة بينهما، أما الفصل الثالث فهو الفصل التطبيقي فقد تم الاعتماد على الاستبيان باعتبارها اداة من ادوات جمع المعلومات والبيانات من اجل معرفة اثر نظام الرقابة الداخلية على الاداء في البنوك التجارية، كما تم الاعتماد

على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل وتفسير المعلومات المتحصل عليها، وقصد الاجابة على الاشكالية تم استخدام برنامج SPSS كونه الأنسب لمعالجة بيانات الاستبيان.

الدراسات السابقة: تناولت العديد من الدراسات موضوع دور نظام الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي في البنوك التجارية، ويمكن التطرق لأهمها على سبيل الذكر لا الحصر، حيث تم ترتيبها بحسب التسلسل الزمني من الأحدث إلى الأقدم، كما يلي:

دراسة سمية احمد ميلي سمية: [1](2020) الموسومة ب:" دور نظام الرقابة الداخلية في تحسين أداء البنوك (الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة)"، وقد هدفت هذه الدراسة الى توضيح معالم ومحددات نظام الرقابة الداخلية السليم في البنوك وكذا دوره في تحقيق استقرار المعاملات والمؤسسات البنكية، بالإضافة الى محاولة تقييم نظام الرقابة الداخلية في بنك الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي بالمسيلة من خلال القيام بدراسة ميدانية.

من اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة هي وجود العديد من النقائص والانحرافات في نظام الرقابة الداخلية على مستوى الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة، كما توجد العديد من العناصر الإيجابية فعلى المستوى الإداري تبين ان الجوانب التنظيمية والتسييرية يتم تشغيلها بطريقة مركزية، بالإضافة لكون البنك يتمتع بهيكل تنظيمي ملائم ومنسجم الى حد بعيد ويتوفر على إمكانيات مادية هائلة.

اما على المستوى المحاسبي فالنظام يخضع لمناهج التقييم والمحاسبة المطلوبة، اما على المستوى المالي فيعبر عن مدى هشاشة وضعف نظام الرقابة الداخلية وذلك نتيجة لضعف أنظمة قياس وتقدير المخاطر.

دراسة جلايلية عبد الجليل[2] (2020) الموسومة ب:" آليات تفعيل الرقابة المصرفية على الصيرفة الالكترونية (دراسة حالة الجزائر)"، وهدفت الدراسة الى معرفة مستوى تقديم الخدمات المصرفية الالكترونية في الجزائر وبشكل خاص كيفية الرقابة المصرفية على ذلك وتقديم مقترحات وحلول تمكن من تفعيل تلك الرقابة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي للدراسة الميدانية لتحليل البيانات الإحصائية باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS حيث شملت الدراسة مجموعة من الموظفين في البنوك التجارية فقد تم توزيع 99 استبانة عليهم.

---

[1] سمية أحمد ميلي، **دور نظام الرقابة الداخلية في تحسين أداء البنوك (الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة)**، جامعة محمد بوضياف، مجلة المحاسبة التدقيق والمالية، المجلد02، العدد02، الجزائر، 2020.

[2] جلايلية عبد الجليل، **آليات تفعيل الرقابة المصرفية على الصيرفة الالكترونية (دراية حالة الجزائر)**، أطروحة دكتوراه في علوم المالية، جامعة احمد دراية ادرار الجزائر، الجزائر، 2019.

من اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة أن للرقابة المصرفية تأثيرا مباشرا واسهاما ملموسا في تقديم خدمات الصيرفة الالكترونية وعلى العموم هناك اهتمام من قبل البنوك التجارية الجزائرية بعملية الرقابة المصرفية على الصيرفة الالكترونية وإدارة مخاطرها، الا انه يعتريها بعض القصور في عملية المواكبة للمعايير الدولية التي نصت علها لجنة بازل، وخصوصا في عملية الإفصاح عن المخاطر المرتبطة بالعمل المصرفي.

قدم الباحث مجموعة من التوصيات: التكثيف الرقابي وزيادة الزيارات الميدانية من طرف بنك الجزائر على الأنشطة المصرفية في البنوك التجارية، كذلك العمل على الفصل الوظيفي والإداري للدوائر الرقابية، وضع اطر تشريعية وتنظيمية تتماشى مع المعايير الدولية للجنة بازل.

دراسة أبو بكر عثمان محمد عثمان [1](2016): الموسومة ب: "أثر فاعلية الرقابة المالية على تقويم الأداء المالي للبنوك التجارية السودانية (دراسة حالة بنك الخرطوم)"، وهدفت الدراسة الى معرفة أثر الرقابة المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية ومعرفة كفاءة وفعالية النظام الرقابي المتبع ودوره في تقويم الأداء المالي كذلك معرفة مدى مساهمة نظام الرقابة في المحافظة على أموال العملاء في البنك وتوضيح السلبيات التي تنتج عن عدم وجود نظام فعال للرقابة في البنك بالإضافة الى توضيح ارتباط الرقابة المالية بالتخطيط المالي حيث انها تعمل على كشف الانحرافات، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي للدراسة الميدانية لاستخدام التكرارات والنسب والجداول والرسوم البيانية لإثبات مدى صحة الفرضيات، حيث تم توزيع استبانة على عينة تتكون من 80 فرد من الموظفين ببنك الخرطوم.

تمثلت نتائج الدراسة في كون نظام الرقابة يتسم بالكفاءة والفعالية وكذلك نظام الحوافز المادية والمعنوية ساعدا في رفع كفاءة الأداء في البنك بالإضافة الى ان الإدارة العليا في البنك تهتم بالتقارير الرقابية مما أسهم في رفع كفاءة الاداء كما يتميز نظام الرقابة المتبع بالشفافية ويساهم في الكشف عن مظاهر القصور في الأداء كما ان هناك معايير رقابية لمتابعة وتقييم الأداء.

كما قدم الباحث مجموعة من التوصيات منها: على الإدارة بالبنك الإبقاء على الكوادر ذات الخبرات العالية، زيادة الاهتمام بالحوافز لرفع كفاءة وفعالية الأداء، التركيز على زيادة الجرعات التدريبية الداخلية والخارجية لتطوير الأداء، على الإدارة العليا بالبنك الاهتمام بمعايير قياس أداء العاملين، اشراك العاملين في وضع الموازنات التقديرية لرفع كفاءة وفعالية الأداء، المحافظة على ارسال كشوفات للعملاء المهمين لمطابقة ارصدتهم.

[1] أبو بكر عثمان محمد عثمان، **أثر فاعلية الرقابة المالية على تقويم الأداء المالي للبنوك التجارية السودانية (دراسة حالة بنك الخرطوم)**، أطروحة دكتوراه، جامعة شندي، السودان، 2016.

دراسة محمد حامد مجيد السامرائي [1](2016): الموسومة ب: "أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية (دراسة تحليلية على شركات صناعة الادوية الأردنية المدرجة في بورصة عمان)"، وهدفت هذه الدراسة الى بيان أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية في شركات صناعة الادوية الأردنية المدرجة في بورصة عمان لسنة 2016 والبالغ عددها 6شركات اما عينة الدراسة فقد شملت المدراء الماليين والمحاسبين وأعضاء لجان التدقيق الداخلي ورؤساء لجان التدقيق الداخليين والمدققين الداخليين العاملين في شركات صناعة الادوية المدرجة في بورصة عمان البالغ عددهم 61، حيث تم توزيع 72 استبانة على افراد عينة الدراسة، ولتحقيق اهداف البحث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي للدراسة الميدانية لتحليل البيانات الإحصائية باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS.

وقد توصلت الدراسة الى عدد من النتائج أبرزها وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للبيئة الرقابية والمعلومات والاتصال على جودة التقارير المالية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0,05$) ووجود تأثير ذي دلالة إحصائية للبيئة الرقابية والمعلومات والاتصال على جودة التقارير المالية من حيث الملاءمة ومن حيث التمثيل الصادق عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0,05$).

وعلى ضوء هذه النتائج اوصت الدراسة الى تفعيل دور لجان التدقيق الداخلي كونها تلعب دورا هاما في تحقيق نظام الرقابة الداخلية وتحقيق الجودة في التقارير المالية من خلال دراسة تلك التقارير قبل رفعها للإدارة والاشراف على نتائج الاعمال.

دراسة محمد حيدر موسى شعت[2](2017):الموسومة ب: "أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية (دراسة تطبيقية على شركات المساهمة العامة المدرة في بورصة فلسطين)"، وهدفت الدراسة الى التعرف على نظام الرقابة الداخلية وأثره على جودة التقارير المالية في شركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين، كما هدفت لمعرفة أثر البيئة الرقابية ومكوناتها والأنشطة الرقابية وتقييم المخاطر على خصائص المعلومات المحاسبية، وتكون مجتمع الدراسة من 48 شركة اما عينة الدراسة تم استخدام أسلوب المسح الشامل تمثلت في المدراء الماليين والمحاسبين والمدققين الداخليين وأعضاء لجان التدقيق، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي كذلك برنامج SPSS لتحليل البيانات واختبار الفرضيات.

[1] محمد حامد مجيد السامرائي، **أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية (دراسة تحليلية على شركات صناعة الادوية الأردنية المدرجة في بورصة عمان)**، مذكرة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2016.

[2] محمد حير موسى شعت، **أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية (دراسة تطبيقية على شركات المساهمة العامة المدرة في بورصة فلسطين)**، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2017.

توصلت الدراسة الى وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين أدوات الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية بأبعادها، كذلك اتضح ان النظام المستخدم في تلك الشركات فعال، وهناك فصل في الواجبات وتوزيع الصلاحيات وخلو القوائم المالية من التحريفات.

اوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالنظام الرقابي الالكتروني والتقارير الرقابية ووضع برنامج وخطة طوارئ، منح المدقق الداخلي الاستقلالية، تطوير النظم المحاسبية لتساعد في معالجة القصور والمشكلات التي تواجه العمل، تدريب الكادر المشرف على اعداد القوائم المالية، ضرورة تفعيل لجان التدقيق في شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين.

دراسة منصوري علي [1](2008): الموسومة ب:"دور نظام الرقابة الداخلية في التحكم في مخاطر القروض المصرفية، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف."

وهدفت الدراسة الى أهمية نظام الرقابة الداخلية في التحكم في المخاطر المصرفية التي يواجهها البنك بصفة عامة، بالإضافة الى التعرف على المكونات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية الواجب وضعه من طرف البنوك التجارية، حيث بغية تحقيق الأهداف المرجوة من البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لاستغلال البيانات المختلفة المتحصل عليها من البنك محل الدراسة، والمنهج الاستقصائي لاستغلال البيانات الميدانية عن طريق استمارة متضمنة أسئلة لها علاقة بموضوع البحث، والمنهج الاحصائي عن طريق جمع البيانات وتبويبها.

من اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة ان نظام الرقابة الداخلية يلعب دورا هاما في التحكم في مخاطر القروض المصرفية من خلال العمل على تحديدها وتقييمها وادارتها بصفة سليمة الا انه لا يعطي نتائج إيجابية مطلقة حيث انه لا يمكن ان يتحكم في هذه المخاطر وحذفها كليا.

دراسة بوطورة فضيلة [2](2007): الموسومة ب: "دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك (دراسة حالة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي) ", وهدفت الدراسة الى توضيح مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك، توضيح معالم ومحددات نظام الرقابة الداخلية السليم في البنوك، معرفة اهداف النظام وأساليب الرقابة الإدارية والمحاسبية وتقييم نظام الرقابة الداخلية في الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي.

تم استخدام المنهج الوصفي عند التعرض الى لمفاهيم العامة خاصة تلك المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية والمنهج التحليلي من خلال تحليل المعطيات والأرقام، وتم استخدام أسلوب دراسة الحالة عند تناول نموذج نظام الرقابة الداخلية للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي.

---

[1] علي منصوري، **دور نظام الرقابة الداخلية في التحكم في مخاطر القروض المصرفية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2008.

[2] فضيلة بوطرة، **دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك (دراسة حالة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي)**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، 2007.

من اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة ان نظام الرقابة الداخلية يعني جميع السياسات والإجراءات التي تتبناها المؤسسة لتحقيق اغراضها بالتالي هو ضرورة حتمية في جميع المؤسسات المالية.
ومن بين الآفاق البحثية التي اقترحها الباحث نذكر: دور أنظمة الرقابة المصرفية في التحكم في المخاطر.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

1- بيئة الدراسة والقطاع الذي ستطبق عليه الدراسة: تم تطبيق الدراسة على قطاع يراه الباحث مهما وهو القطاع الفلاحي، بينما تم التركيز في الدراسات السابقة على المؤسسات على غرار المصارف.

2- الهدف الذي تسعى له الدراسة: سعت الدراسة الحالية الى معرفة أثر نظام الرقابة الداخلية بأبعاده الخمسة (البيئة الرقابية، تقييم المخاطر، الأنشطة الرقابية، المعلومات والاتصال، المراقبة والضبط) على الأداء المالي بأبعاده (كفاية راس المال، السيولة، المخاطر السوقية، سلامة الإدارة، إدارة الربحية، جودة الأصول) بينما تنوعت اهداف الدراسات السابقة للرقابة الداخلية على: منهم من ركز على أثر الرقابة في التحكم في المخاطر المصرفية، منهم من ادخل الخدمات المصرفية الإلكترونية وكيفية الرقابة عليها...

3- مجتمع الدراسة والعينة: تمت هذه الدراسة على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قالمة بينما عينة الدراسة تكونت من الموظفين والمراقبين الداخليين ورؤساء المصالح والمدراء التنفيذيين والمراجع الداخلي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

نموذج الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على اختبار أثر الرقابة الداخلية على الأداء في البنوك التجارية والتي يمكن تمثيلها بمتغيرات الدراسة التالية:

المتغيرات المستقلة: نظام الرقابة الداخلية (بيئة الرقابة، أنشطة الرقابة، تقييم المخاطر، المعلومات والاتصال، المراقبة والضبط الداخلي).

المتغيرات التابعة: الأداء في البنوك التجارية (كفاية رأس المال، السيولة، مخاطر السوقية، سلامة الإدارة، إدارة الربحية، جودة الأصول) وهي مؤشرات نموذج CAMELS.

نموذج الدراسة:

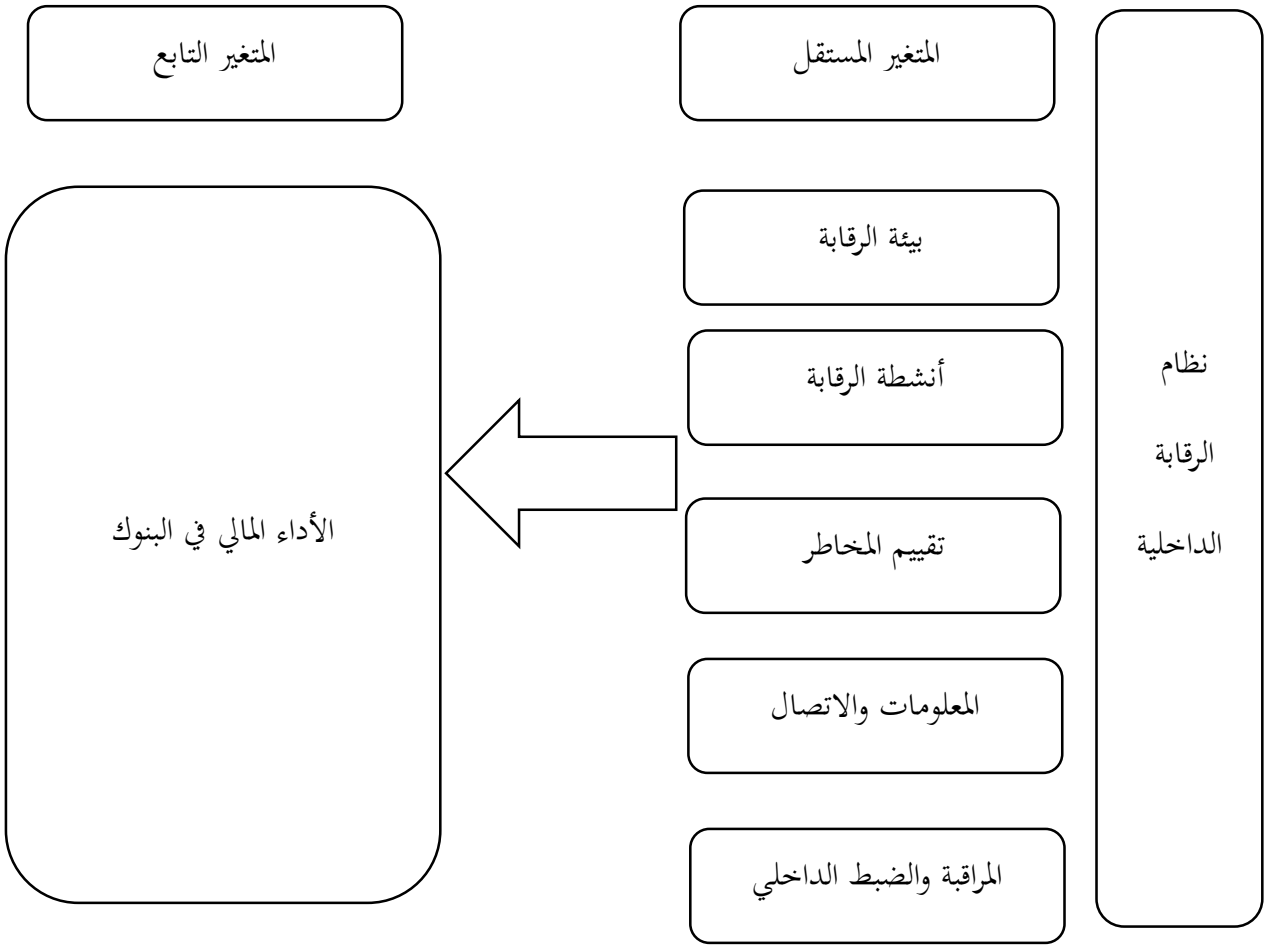

المصدر: من اعداد الطالبتان.

حدود الدراسة:

- حدود موضوعية: اقتصرت هذه الدراسة على الوقوف على العلاقة بين عناصر الرقابة الداخلية بمكوناته الخمسة (بيئة الرقابة، الأنشطة الرقابية، المراقبة والضبط، المعلومات والاتصال، تقدير المخاطر) على الأداء المالي.

- حدود مكانية: أجريت هذه الدراسة على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قالمة.

- حدود زمانية: تمت خلال الفترة 2021_2022.

- حدود بشرية: المدراء ورؤساء الأقسام ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قالمة.

أسباب اختيار الموضوع:

توجد عدة أسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع عن غيره من المواضيع الاقتصادية نذكر منها على الخصوص:

- نوع التخصص الذي ننتمي اليه، وهذا الموضوع له علاقة متينة بالمالية والبنوك.
- الاهمية البالغة التي تحملها الرقابة المصرفية في مجال العمل المصرفي.
- الرغبة في اكتساب معارف جديدة والتخصص في مجال الرقابة الداخلية.

تقسيمات الدراسة:

بناءا على الأهداف والفرضيات الموضوعة سابقا، في حدود الإشكالية المطروحة، كان اختيار تقسيم البحث الى ثلاث فصول على النحو الآتي:

– **الفصل الأول** بعنوان "**الإطار النظري للرقابة الداخلية**" الذي يتضمن ثلاث مباحث، تم التطرق فيهم الى المفاهيم الأساسية لنظام الرقابة الداخلية، خصائصه انواعه، مكوناته بالإضافة الى آليات الرقابة الداخلية من حيث الوسائل والمقومات.

– **الفصل الثاني** بعنوان "**الأداء المالي في البنوك التجارية**" الدي يتضمن أيضا ثلاث مباحث، تم التطرق فيهم الى مفاهيم حول البنوك وتقييم الأداء فيها وإبراز العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية والأداء المالي.

– **الفصل الثالث** تم تخصيصه للدراسة الميدانية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية حيث تطرقنا فيه لتقديم المؤسسة محل الدراسة والخطوات المتبعة لإجراء الدراسة الميدانية، وتحليل النتائج المتحصل عليها ومناقشتها.

صعوبات الدراسة:

ان المشاكل والصعوبات التي واجهتنا انجاز هذا البحث المتواضع عديدة نذكر منها:

- نقص الكتب التي تتناول تقييم أداء البنوك.
- ضعف الاستجابة من قبل العاملين في البنك للإجابة على الاستبيان والمبالغة في موضوع السرية المهنية.
- ضعف التحكم في برنامج SPSSنتيجة استعماله لأول مرة بالتالي تطلب ذلك مدة من الزمن.

الفصل الأول: الإطار النظري لنظام الرقابة الداخلية

تمهيد

تعد الرقابة احدى اهم الدعائم الأساسية في البنوك التجارية من خلال الدور الذي تلعبه لتحقيق الامن والسلامة البنكية ونزاهة ومصداقية المعلومات المالية وكذا تلك المتعلقة بالمحاسبة والتسيير.

كذلك بسبب توسع حجم المؤسسة وتشعب وظائفها مع زيادة تعقدها وتفرعها الامر الذي زاد صعوبة مراقبة الملاك لتسيير هذه المؤسسة من جانب التدفقات النقدية والمالية فضلا عن الحاجة اليها في مد الأطراف المختلفة بالآراء التي تعتبر مدخلا أساسيا للقرارات المراد اتخاذها.

وعلى هذا الأساس سوف نتطرق في هذا الفصل الى نظام الرقابة الداخلية من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مدخل الى نظام الرقابة الداخلية.

المبحث الثاني: آليات الرقابة الداخلية.

المبحث الثالث: مراحل وأساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية.

المبحث الأول: مدخل الى نظام الرقابة الداخلية

من خلال هذا المبحث سيتم التطرق الى اهم التعاريف التي أعطيت لنظام الرقابة الداخلية وأهدافه والوسائل المستخدمة لوضعه وكيفية تقييمه كما سيتم دراسة المبادئ الأساسية التي يجب ان تتوفر فيه.

المطلب الأول: مفهوم نظام الرقابة الداخلية

قبل التطرق لمفهوم نظام الرقابة الداخلية، سنتعرف أولا على مفهوم الرقابة التي تعددت تعاريفها، نذكر أهمها:

أولا: مفهوم الرقابة

هي وظيفة من وظائف الإدارة تهدف الى قياس وتصحيح أداء المرؤوسين بغرض التأكد من ان اهداف المؤسسة والخطط الموضوعة لبلوغها قد تم تحقيقها. [1]

اي هي الاشراف والمراجعة من جانب سلطة اعلى للتعريف على كيفية سير العمل داخل المشروع والتأكد من ان الموارد تستخدم وفقا لما هو مخصص لها، فالرقابة هي عملية متابعة دائمة ومستمرة تقوم بها الجهة الرقابية للتأكد من ان ما يجري من عمل داخل الوحدة يتم وفقا للخطط والسياسات الموضوعة.[2]

ثانيا: تعريف نظام الرقابة الداخلية

تتولى هذه الرقابة أجهزة فنية تابعة للإدارة العليا للبنك وتشمل الرقابة الداخلية للهيكل التنظيمي للبنك وجميع الإجراءات والمقاييس المتبعة للتأكد من الصحة الحسابية لما هو مدون في الدفاتر والسجلات، وحماية أصول البنك من السرقة أو التلف أو الضياع، ورفع الكفاءة الإنتاجية للعاملين، وتشجيعهم على التمسك بالسياسات الإدارية المرسومة أو الموضوعة، وتمارس هذه الأجهزة المتخصصة أعمالها بوسائل عدة منها الجرد الفعلي المفاجئ، والزيارات الدورية (التفتيش)، والتدقيق المحاسبي، والتدقيق الإداري، وفحص الأنظمة المختلفة المالية والإدارية والمحاسبية للتأكد من أنها تضمن الرقابة الذاتية من خلال الرقابة الثنائية والضبط الداخلي، أما نتيجة أعمال هذه الأجهزة فيتم رفعها في تقارير مكتوبة إلى رئيس مجلس الإدارة أو المدير العام أو لجنة التدقيق وفق الترتيب المعمول به في البنك المعني، ومن ثم متابعة هذه التقارير حيث تدعو الحاجة إلى ذلك.[3]

---

[1] سمية احمد ميلي، **دور نظام الرقابة الداخلية في تحسين أداء البنوك (دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي)**، جامعة محمد بوضياف، مجلة المحاسبة التدقيق والمالية، المجلد02، العدد02، الجزائر، 2020 ص17.

[2] فضيلة بوطرة، **دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك (دراسة حالة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي)**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، 2006-2007، ص 4.

[3] خالد أمين عبد الله، **التدقيق والرقابة في البنوك**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة7، الأردن، 2012، ص135.

وعرفت **لجنة طرائق التدقيق Committee on Auditing Puresroced** المنبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين AICPA الرقابة الداخلية بأنها: "تشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والمقاييس المتبعة في المشروع بهدف حماية أصوله، وضبط ومراجعة البيانات المحاسبية، والتأكد من دقتها ومدى الاعتماد عليها، وزيادة الكفاية الإنتاجية، وتشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الإدارية الموضوعة".

وعرفت coso (committe of sponsoring organisation of the treadway commission) الرقابة الداخلية على أنها: "عمليات وضعت من قبل مجلس المؤسسة وموظفين آخرين لتأمين وتوفير الحماية الكافية والتأكد من إمكانية تحقيق المؤسسة لأهدافها".[1]

وتعرف الرقابة الداخلية أيضا على أنها: "النشاط الذي تقوم به الإدارة لمتابعة تنفيذ السياسات الموضوعة وتقييمها، والعمل على اصلاح ما قد يعتريها من ضعف حتى يمكن تحقيق الأهداف المنشودة".[2]

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف الرقابة الداخلية بأنها:" مجموعة من الوسائل تتبناها الإدارة تمكنها من استغلال مواردها بكفاءة وحماية أصولها من الغش والاختلاس وسوء الاستخدام وكذلك لضمان دقة القيود المحاسبية وسلامة توجيهها بالإضافة الى تنفيذ العمليات الجارية منسقة وفقا للسياسات الإدارية المرسومة بحيث يتحقق أكبر قدر من الكفاية الإنتاجية مع العمل على التخطيط الكافي للمستقبل".

ثالثا: خصائص نظام الرقابة الداخلية

تتمثل خصائص الرقابة الداخلية فيما يلي:

1-الملاءمة:

يجب أن يتلاءم نظام الرقابة مع حجم المنظمة وطبيعة عملها، فالنظام الرقابي الخاص بالمؤسسات الصغيرة يتميز بالسهولة والوضوح والبعد عند التعقيد يختلف عن النظام الموجود في المؤسسات الكبرى كما أن النظام الرقابي الذي تتبعه الإدارات العليا يختلف عن النظام الذي تتبعه الإدارات الأدنى نظراً لاختلاف طبيعة النشاط،

[1] عادل غزي، **تقنيات إرساء أنظمة الرقابة الداخلية**، جمعية إطارات الرقابة والتفقد والتدقيق بالهياكل العمومية، وزارة الشؤون الاجتماعية، تونس، 2018، ص 7.

[2] أبو بكر عثمان محمد عثمان، **أثر فاعلية الرقابة المالية على تقويم الأداء المالي للبنوك التجارية (دراسة حالة بنك الخرطوم)**، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، جامعة تشندي كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، السودان، 2016، ص44.

حيث تهتم الإدارة العليا بمتابعة كافة الأنشطة بينما الإدارات تهتم كل إدارة بنشاط معين، كما أن النظام الرقابي المستخدم في إدارة التسويق يختلف عن المستخدم في إدارة المشتريات.[1]

2-الاقتصاد:

يقع على عاتق الوحدة الاقتصادية اختيار الأنظمة الرقابية التي تتناسب مع إمكانيات وأهداف الوحدة فالغرض من وجود النظام الرقابي لابد أن يكون اقتصادياً أي أن المنافع العائدة من استخدام النظام الرقابي أكبر من التكاليف المستخدمة لتفعيله تحقيقاً لمبدأ (التكلفة/المنفعة)، حيث أن الهدف الأساس من الأنظمة الرقابية هو ضبط وتوجيه العمليات بهدف ترشيد التكاليف بما يحقق أهداف المؤسسة.

3-الدقة:

حتى يكون النظام الرقابي دقيق لابد أن يعتمد على بيانات دقيقة، فالنظام الرقابي الذي يعتمد على بيانات غير دقيقة وصحيحة سينتج عنه قرارات غير صحيحة وغير قادرة على مواجهة وحل المشاكل، التأكد من مصدر المعلومات من خلال بيانات السجلات المحاسبية والوثائق والمتابعة الدورية لاكتشاف الانحرافات ومحاولة تعديلها وذلك للحصول على قوائم تعبر بصدق عن المركز المالي للوحدة الاقتصادية.

4-السهولة والوضوح:

يجب أن يتميز النظام الرقابي بسهولة الفهم والوضوح حتى يتشجع العاملين على تطبيقه وعدم تجاهله، وتتطلب هذه الخاصية عدم المبالغة في استخدام الأنظمة للرقابية منعاً للازدواجية والوقوع في المشاكل، لأن وضوح نظام الرقابة يساعد المرؤوسين على تنفيذه بسهولة.

5-المرونة:

يتميز النظام الرقابي الفعال بذلك النظام الذي يسمح بأي تغييرات نتيجة التطورات والظروف غير المتوقعة وانتهاز الفرص دون تغيير جذري في معالمه الأصلية.

[1] يسرى محمد موسى أبو سعيد، **العلاقة بين عناصر الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية (دراسة ميدانية على المصارف العاملة في قطاع غزة)**، رسالة ماجيستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة في الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2017، ص 26.

6-السرعة في اكتشاف الأخطاء:

يتميز النظام الرقابي الفعال بذلك النظام الذي يؤدي إلى سرعة اكتشاف الأخطاء والانحرافات والإبلاغ عنها والسرعة في توصيل المعلومات اللازمة والدقيقة والملاءمة التي يحتاجها المسئول لمعالجة الانحرافات قبل تفاقمها.[1]

7-الموضوعية:

يجب ألا يخضع النظام الرقابي الفعال لأي اعتبارات ومحددات شخصية تخضع لحكم الشخص أو المسؤول فيكون الحكم غير سليم بل يجب أن تتميز الأنظمة الرقابية بالموضوعية فالمعايير قد تكون كمية أو نوعية، ويقدم النظام الرقابي الذي يتصف بالموضوعية تفاصيل كمية ومحددة أفضل من النظام الذي يقدم أراء وصفية.

8-المشاركة:

يجب أن تشارك جميع المستويات الإدارية العاملة في الوحدة في إعداد وتصميم الأنظمة الرقابية، فكلما كانت هناك مشاركة أكبر كلما كان هناك قبولاً للأنظمة وتطبيقاً والتزاماً أكبر بتنفيذها الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق أهداف المنظمة.

9-استخدام جميع خطوات الرقابة:

يتميز النظام الرقابي الفعال بأنه ذلك النظام الذي يتكون من مجموعة من الخطوات الضرورية والتي تتمثل في تحديد المعايير الرقابية وتجميع البيانات عن الأداء الفعلي ومقارنة الأداء الفعلي بالمعايير الرقابية للوقوف على أي انحرافات من ثم اتخاذ الإجراءات التصحيحية لتلك الانحرافات وبالتالي غياب أو أي نقص في هذه الخطوات تؤدي إلى عدم فعالية النظام الرقابي.

10-التوافق مع الهيكل التنظيمي:

تمارس وظيفة الرقابة الداخلية من قبل الأشخاص الذي تسمح لهم السلطة والمخول لهم القيام بذلك والمدير في التنظيم الرسمي هو المسموح له بممارسة الرقابة على المرؤوسين أما في التنظيم غير الرسمي فلا يجوز له القيام بالرقابة وإن فعل ذلك يكون قد أخل بنظام العمل.

[1] سمية احمد ميلي، مرجع سبق ذكره، ص 18.

11-التركيز على الاستراتيجية:

النظام الرقابي لا يستطيع القيام بمراقبة جميع الأنشطة والممارسات والخطوات وإن حدث ذلك تكون التكاليف غير مبررة ولذلك يجب التركيز على الأنشطة والعمليات الحرجة والمعقدة والتي حدوثها يهدد ممتلكات الوحدة.[1]

المطلب الثاني: أهداف وأنواع الرقابة الداخلية

يسعى نظام الرقابة الداخلية الى تحقيق مجموعة من الأهداف كذلك يشمل أنواع أساسية لابد من التطرق اليها حتى يتم دراستها:

أولا: أهداف الرقابة الداخلية

لقد حدد المعهد الدولي للمدققين الداخليين سنة1978 عدة أهداف يمكن تحقيقها من خلال نظام الرقابة الداخلية ويمكن ادراجها فيما يلي:[2]

1-التحكم في البنك: وذلك بالحفاظ على إدارة أعمال البنك بطريقة منتظمة ودائمة وضمان تنفيذ الخطط المبرمجة وتحقيق الأهداف المسطرة من طرف المديرية، ولأجل ذلك فإنه يتعين على الأشخاص القائمين على وضع أنظمة الرقابة الداخلية أن يكونوا على دراية كافية بأهداف البنك وميزانياته ومختلف الهياكل والإجراءات الموضوعة والقوانين المحددة، فإدارة أعمال البنك بصفة منتظمة تؤدي بالضرورة إلى تحقيق أهدافه المسطرة.

2-حماية أصول البنك: وذلك عبر حماية أصوله من السرقة أو الاختلاس أو الضياع والمحافظة عليها في الأجل الطويل والمساهمة في تنميتها، فالبنك مطالب بتسيير محفظة قروضه تسييرا محكما كونها تعد عنصرا أساسيا من أصوله.

3-التأكد من نوعية المعلومات: تحتاج إدارة البنك لمعلومات أكيدة وكاملة وبصورة مستمرة باعتبارها الأساس الذي تتخذ عليه القرارات، فوجود نظام رقابة داخلية يضمن قدر المستطاع صحة ومصداقية المعلومات المسجلة والحد من حدوث الأخطاء أو الغش أو الاختلاس.

[1] يسرى محمد موسى، مرجع سبق ذكره، ص28.

[2] علي عماد محمد أزهر، **الية نظام الرقابة الداخلية في البنوك المصرفية (دراسة حالة البنك الكويتي المركزي)**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد وإدارة المؤسسات، المجلة الاكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، الإصدار 17، الكويت، 2020، ص204.

4-التأكد من التطبيق السليم لتعليمات وتوجيهات الإدارة: يحدد المسيرون الاستراتيجية والأهداف المراد الوصول إليها، ويوفرون الموارد اللازمة ويتخذون لذلك القرارات السليمة لضمان بقاء البنك وتطوره، في حين ينفذ المستخدمون الآخرون العمليات وينسقون بين مختلف المصالح، كما يشرف البعض منهم على البعض الآخر، فوجود نظام رقابة داخلية يضمن بأنهم يعملون لصالح البنك وأنهم يحترمون السياسات والإجراءات المحددة والقوانين والنظام الداخلي للبنك، وكذا العلاقات الوظيفية والسلمية الموجودة، ولتحقيق ذلك يجب توفر نوعين من الرقابة:

أ -رقابة قبلية: تسعى إلى التأكد من أن الهدف من وضع السياسات والإجراءات محدد بدقة وأنها واضحة وملائمة ومفهومة وموجهة لموظفين مؤهلين لتنفيذها بشكل صحيح.

ب -رقابة بعدية: تهدف إلى التأكد من تطبيق السياسات والإجراءات والقوانين المحددة عبر القيام بدورات رقابية روتينية من طرف المدققين الداخليين لإعطاء ضمانات حول مدى التزام المستخدمين بالتنفيذ الفعلي لما هو محدد مسبقا.

5-التأكد من الاستخدام الأمثل والفعال لموارد البنك: يبرز ذلك من خلال تحسين مستوى الأداء وإدارة أعمال البنك بصفة فعالة وأكثر كفاية ممكنة، والعمل على التقليل من المخاطر المرتبطة بنشاطه، فيجب أن يكون نظام الرقابة الداخلية قادرا على تنبيه المسؤولين في حالات انخفاض فعالية البنك.

ثانيا: أنواع نظام الرقابة الداخلية هناك عدة انواع للرقابة الداخلية وهي:

1- **الرقابة الإدارية:** Administrative Controls

تتضمن السياسات الإدارية والخطط التنظيمية والسجلات التي تتعلق جميعها باتخاذ القرارات المتعلقة بالتصريح بتنفيذ العمليات المالية وتوضح:

- تنمية الكفاءة التشغيلية؛
- تشجيع الالتزام بسياسة الإدارة؛
- تخفيض احتمال حدوث مخالفات لتعليمات ولوائح المؤسسة؛
- البرامج التدريبية للموظفين؛

وتشمل ايضا: تقارير الأداء، الموازنات التخطيطية، دراسة الوقت والحركة.[1]

[1] محمد جدر موسى شعت، **أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية (دراسة تطبيقية على شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين)**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2017، ص29.

2- **الرقابة المحاسبية**: Accounting Controls

وتتكون من الخريطة التنظيمية و كل الطرق والإجراءات التي تختص أساسا وترتبط مباشرة بحماية الأصول ومدى الوثوق في السجلات المالية و ما تنتجه من بيانات وتقارير ومن وسائل هذه الرقابة ضرورة الفصل بين الأصل والسجل ، ويضم هذا النوع وسائل متعددة منها على سبيل المثال: إتباع نظام القيد المزدوج ، واستخدام حسابات المراقبة (الإجمالية) وإتباع موازين المراجعة الدورية، وإتباع نظام المصادقات، واعتماد قيود التسوية من موظف مسؤول، ووجود نظام مستندي سليم ، وإتباع نظام التدقيق الداخلي، وفصل الواجبات الخاصة بموظف الحسابات عن الواجبات المتعلقة بالإنتاج والتخزين. [1]

وتتمثل عناصر الرقابة المحاسبية في:

- وضع وتصميم نظام مستندي متكامل وملائم لعمليات المشروع؛
- وضع نظام محاسبي متكامل وسليم يتفق مع طبيعة المشروع؛
- وضع نظام سليم لجرد أصول وممتلكات المشروع وفقا للقواعد المحاسبية المتعارف عليها؛
- وضع نظام ملائم لمراقبة بيانات سجلات محاسبة المسؤولية عن أصول المشروع مع نتائج الجرد الفعلي للأصول ويتبع ذلك ضرورة فحص ودراسة أسباب أي اختلاف قد تكشفها هذه المقارنة؛
- وضع نظام لإعداد موازين مراجعة ومعلومات؛
- وضع نظام لاعتماد نتيجة الجرد والتسويات الجردية في نهاية الفترة. [2]

3- الضبط الداخلي:Internal Check ويضم وسائل التنسيق والإجراءات التي تهدف إلى حماية أصول المشروع من الاختلاس والضياع وسوء الاستعمال ويعتمد الضبط الداخلي على تقسيم العمل مع المراقبة الذاتية حيث يخضع كل موظف الى مراجعة موظف آخر يشاركه في تنفيذ العملية كما يعتمد أيضا على تحديد الاختصاصات والمسؤوليات. [3]

---

[1] محمد سمير الصبان، **نظرية المراجعة واليات التطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002 -2003، ص202.

[2] محمد السيد سرايا، **أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل**، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2008، ص82.

[3] أبو بكر عثمان محمد عثمان، مرجع سبق ذكره، ص74.

المطلب الثالث: مكونات نظام الرقابة الداخلية

يتكون نظام الرقابة الداخلية وفق (COSO) من خمس مكونات أساسية كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم(1-1): مكونات نظام الرقابة الداخلية

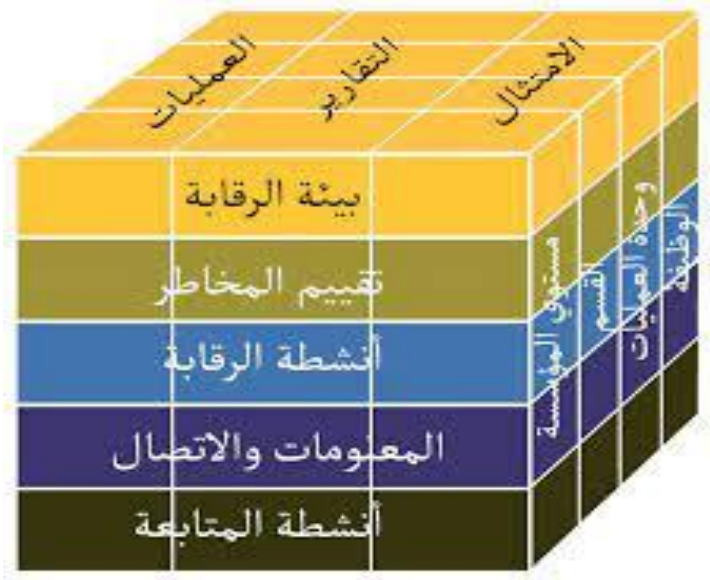

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على المعلومات السابقة.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن لنظام الرقابة الداخلية 5 مكونات هي:

أولا: بيئة الرقابة

تعتبر بيئة الرقابة الأساس للرقابة الداخلية في المنشأة فهي تتمثل في كافة السياسات والإجراءات والتصرفات التي تحدد اتجاه المنشأة ووجهة نظر مجلس الإدارة والإدارة العليا والملاك بخصوص أهمية الرقابة الداخلية للوحدة وهناك عدة عوامل تؤثر في بيئة الرقابة.[1]

1- الهيكل التنظيم؛

2- الاستقامة والقيم الأخلاقية؛

3- فلسفة الإدارة في القيام بعملها ونمط التشغيل؛

[1] يسرى محمد موسى، مرجع سبق ذكره، ص32.

4- حدود اشتراك لجنة التدقيق ومجلس الإدارة في المسؤولية؛

5- الممارسات والسياسات الخاصة بالموارد البشرية؛

6- تفويض السلطة وتحديد المسئولية،

7-مدى الالتزام بالأمانة والكفاءة.

وهذه العناصر مصممة لتعزيز الرقابة الايجابية داخل الوحدة الاقتصادية، مما يحد من الغش في القوائم المالية، وتعتبر بيئة الرقابة مكوناً هاماً لتقييم مدى كفاءة الرقابة الداخلية ومدى قدرة المؤسسة على اعداد القوائم المالية التي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.

ثانيا: تقدير المخاطر

يجب أن تقوم الإدارة بدراسة جوهرية لتلك المخاطر واحتمالات حدوثها وطرق ادارتها كما يجب إعطاء الأولوية في الدراسة للمخاطر التي لها تأثير كبير وفعال على أهداف المؤسسة كما يمكنها التقرير عن قبول المخاطر بسبب التكلفة الناجمة عن دراستها .[1]

ثالثا: الأنشطة الرقابية

هي السياسات والاجراءات التي تضعها المؤسسة وتساعد على ضمان تنفيذ توجيهات الإدارة، وتشمل نشاطات السيطرة في المنظمة واعادة النظر على سير العمل والمتمثلة بمقارنة الاداء الفعلي مع الموازنات، والتوقعات عن اداء الفترات السابقة. [2]

وقد عرفها ارينز ولوباك بأنها كافة السياسات والإجراءات التي تساعد في تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية بالإضافة الى السياسات والإجراءات الخاصة بمكونات الرقابة الأخرى للتأكد من سلامة التصرفات الموضوعة والمستخدمة في التعرف على المخاطر التي تعيق تحقيق أهداف الوحدة.[3]

وتتمثل هذه الأنشطة في:

1-أنشطة الرقابة على التشغيل: وهي تهتم بمراقبة ومتابعة تشغيل عمليات المؤسسة.

---

[1] بلال برابح، **تقييم دور المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية**، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة بومرداس، الجزائر، 2015، ص13.

[2] محمد حامد مجيد السامرائي، **أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية (دراسة تحليلية على شركات صناعة الأدوية الأردنية المدرجة في البورصة)**، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2016، ص25.

[3] ألفين ارينز، لوباك جيمس، **المراجعة مدخل متكامل**، ترجمة عبد القادر الديسطي، دار المريخ للنشر، الرياض، 2002، ص385.

2-أنشطة الرقابة على إعداد التقارير المالية: وتهدف إلى إعداد تقارير مالية يمكن الاعتماد عليها.

3-أنشطة الرقابة على الالتزام: وتهدف إلى التأكد من الالتزام بالقوانين التي تطبق في المؤسسة.[1]

رابعا: المعلومات والاتصال

هي عملية استخدام معلومات ذات جودة عالية في دعم الرقابة الداخلية وتبادل المعلومات مع الأطراف الداخلية والخارجية.[2]

تقييم المدقق لهذا المكون يعتمد على قياس مدى ملائمة نظام المعلومات، والاتصال لاحتياجات المؤسسة، وتوجد عدة معايير لتقييم الإعلام والاتصال داخل المؤسسة وهي كالآتي:

- المهام والمسؤوليات الخاصة بالأفراد، هل يتم توضيحها لهم بشكل جيد؟

- هل توجد أدوات تنذر وتنبه إلى وجود أمور غير موافقة؟

- المعلومات هل تصل في الوقت المناسب، للأفراد الذين هم بحاجة إليها بتفصيل كاف يمكن لكل فرد عامل بالمؤسسة تحمل مسؤولياته؟

- المعلومات المحصل عليها، هل تمكن المسيرين من تقييم أداء المؤسسة بالمقارنة مع الأهداف المسطرة؟

- الإدارة هل تسمع إلى اقتراحات الأفراد، عندما تريد اتخاذ القرارات لتحسين إنتاجها جودة منتجاتها، إجراءاتها؟

- وسائل الاتصال مع العملاء والموردين، والمتعاقدين الآخرين، هل هي كافية للحصول على معلومات تخص عروض الموردين، وتطور احتياجات العملاء؟ [3]

[1] فضيلة بوطرة، مرجع سبق ذكره، ص22.

[2] رشا بشير، **أثر تقييم مكونات الرقابة الداخلية على تقدير خطرها في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية**، المجلة الجامعية، المجلد الثالث، العدد15، فلسطين، 2013، ص226.

[3] عزوز ميلود، **دور المراجعة في تقييم أداء نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة الاقتصادية**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة20 اوت1955، الجزائر، 2006- 2007، ص 67.

خامسا: المراقبة والضبط

مما لا شك فيه بأن النظم الرقابية التي تحددها وتضعها المنشأة داخل مكونات الرقابة الخمسة يكون لها أثر على تخطيط المراجع وكيفية أداؤه لعملية المراجعة لذلك تعتبر المراقبة ضرورية لاستكمال مقومات نظام الرقابة الداخلية والتي تؤثر ايجابيا على حسن سير وتطوير العمل الرقابي في المنشأة.[1]

[1] عزوز ميلود، مرجع نفسه، ص 68.

المبحث الثاني: آليات الرقابة الداخلية

يشمل أي نظام رقابي مجموعة من المقومات والوسائل التي تساعد في تحقيق الأهداف المسطرة والمرجوة من هذا النظام وبالتالي تحقيق اهداف المؤسسة:

المطلب الأول: المقومات الأساسية لأنظمة الرقابة الداخلية السليمة

إن الحاجة لوظيفة الرقابة إنما تنشأ نتيجة وجود احتمال لحدوث أخطاء في تنفيذ الأهداف الموضوعة مسبقا وبالتالي يوجد ارتباط تام بين وظيفة الرقابة وكل من وظيفتي التخطيط والتنظيم طالما أنها تصحح ما تم تخطيطه وتنظيمه، ومن خلال تعريفات نظام الرقابة الداخلية السابقة فانه يتضح وجود جوانب إدارية وأخرى محاسبية كمقومات لنظام الرقابة الداخلية السليم.

وعليه سيتم التركيز على العنصرين الآتيين:

-المقومات الإدارية والتنظيمية لنظام الرقابة الداخلية.

-المقومات المحاسبية والمالية لنظام الرقابة الداخلية.

أولا: المقومات الإدارية

1-هيكل تنظيمي كفئ:

يعتبر وجود هيكل تنظيمي كفء في أي منظمة هو أساس عملية الرقابة، والهيكل التنظيمي الكفء هو الهيكل الذي يتم فيه تحديد المسؤوليات والسلطات المختلفة لكافة الإدارات والأشخاص بدقة وبصورة واضحة، وتتوقف طبيعة الهيكل التنظيمي على طبيعة المنشأة وحجمها ومدى الانتشار الجغرافي لها وعدد القطاعات أو الفروع، ويجب أن يكون لكل شخص في الهيكل التنظيمي رئيسا يتابعه ويقيم أدائه باستمرار، وضرورة إعداد خرائط تفصيلية لكل قسم مع وجود إمكانية لتغيير الهيكل التنظيمي مع تغير الظروف المحيطة، أي أن يتصف هذا الهيكل بالمرونة، ومن ناحية أخرى يجب أن يعمل الهيكل التنظيمي الكفء على إعطاء كل فرد واجبات ومسؤوليات محددة.[1]

من خلال ما سبق يتضح أن الهيكل التنظيمي الكفء يجب أن يتصف بالعناصر الآتية :

[1] فضيلة بوطرة، مرجع سبق ذكره، ص23.

– أن يتم تفويض السلطات من أعلى إلى أسفل، وأن السلطة واضحة ومفهومة؛

– تطبيق مبدأ الفصل بين المهام خاصة السجلات عن الشخص القائم بالوظيفة؛

– مرونة الخطة التنظيمية لإمكانية استيعاب أية تغييرات مستقبلة؛

– الاستقلال الوظيفي بين الإدارات والأقسام بما لا يمنع التعاون والتنسيق بينهما؛

– ربط الاختصاصات والمسؤوليات بالأهداف والسياسات الهامة للمؤسسة، – تحديد المسؤولين عن أي أخطاء أو مخالفات قد تحدث؛

– تخطيط أنشطة المؤسسة وتوصيلها إلى المستويات التنفيذية في صورة تعليمات أو قواعد واجبة التنفيذ؛

– وضع إجراءات واضحة ودقيقة لنشاط الرقابة وعملها في شكل خطة محددة.

2–إختيار الموظفين الأكفاء: ووضعهم في المراكز المناسبة وما يتضمنه ذلك من توصيف دقيق لوظائف المشروع المختلفة، وبرنامج مرسوم لتدريب العاملين في المشروع بما يضمن حسن اختيارهم ووضع كل موظف أو عامل في المكان المناسب له حتى يمكن الاستفادة من الكفاءات المختلفة.

3–معايير أداء سليمة: إن وجود هيكل كفء وعمالة مدربة وذات قدرات وكفاءات عالية، لا يعني التخلي عن توافر معايير لقياس أداء هؤلاء العاملين، وذلك في محاولة لمقارنة الأداء المخطط مع الأداء الفعلي وتحديد الانحرافات والإجراءات الواجب اتخاذها لتصحيح هذه الانحرافات.

4–مجموعة من السياسات والإجراءات لحماية الأصول: من الدعامات الرئيسية لنظام الرقابة الداخلية، وجود مجموعة من السياسات والإجراءات بقصد الحماية الكاملة للأصول ومنع تسربها أو اختلاسها، وتزداد أهمية هذه السياسات والإجراءات كلما كان التنظيم الذي تعتمده المنظمة لا مركزي، حيث هناك بعد في المسافات بين الوحدات والسياسات الموضوعة هي ترجمة للأهداف المخططة، بينما الإجراءات تمثل الطريقة التي تنفذ بها تلك السياسات الموضوعة وبصورة أخري فإن السياسة هي الهدف الذي تسعي إليه المنشأة، أما الإجراء فهو طريقة التنفيذ لهذا الهدف.

كل من السياسة والإجراء أداة جيدة لنظام الرقابة الإدارية، إذ تتطلب حماية الأصول ومنع تبديدها توافر إجراءات للضبط الداخلي بين الأقسام والتقارير المتداولة بينها، فقد تكون هذه الإجراءات في صورة رسومات معينة واضحة تحدد مساراتها كيفية تنفيذها.[1]

[1] خالد امين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص195.

5– **قسم المراجعة الداخلية:** من متطلبات نظام الرقبة الداخلية الجيد، وجود قسم تنظيمي إداري داخل الوحدة يطلق عليه قسم المراجعة الداخلية، يهدف هذا القسم إلى الفحص المستمر للسياسات والإجراءات الموضوعة من طرف الإدارة، وكذا التأكد وبشكل مستمر من مدى دقة وسلامة البيانات المحاسبية التي يوفرها النظام، أيضا التحقق من عدم وجود أوجه تلاعب أو مخالفات، وبصورة مختصرة فإن المهمة الرئيسية لقسم المراجعة الداخلية التأكد من تطبيق مهمات الرقابة الداخلية.[1]

ثانيا: المقومات المحاسبية والمالية لنظام الرقابة الداخلية

يقوم نظام الرقابة الداخلية إضافة إلى المقومات الإدارية على جملة من المقومات المحاسبية نذكر منها:

1– الدليل المحاسبي: يجب أن تتوفر الشركة على دليل محاسبي يسمح بتبويب الحسابات بما يتلاءم مع طبيعة نشاطها ونوع النظام المحاسبي المستخدم، والأهداف التي يسعى لتحقيقها حيث يتم تقسيم هذه الحسابات إلى حسابات رئيسية وأخرى فرعية، كما يتم شرح كيفية تشغيل هذه الحسابات.

2– **الدورة المستندية:** مدعمة بالمجموعة الدفترية يتطلب نظام الرقابة الداخلية الجيد وجود دورة مستندية على درجة عالية من الكفاءة، تراعي النواحي القانونية والشكلية في تصميم المستندات من ترقيم وعدم الازدواجية، الوضوح، البساطة، وتراعي أيضا خطوط السلطة والمسؤولية عند إنشاء دورة مستندية للتمهيد لعملية الرقابة. كما يتم تجهيز المجموعة الدفترية متكاملة ومراعية للنواحي القانونية والشكلية مثل ترقيم الصفحات قبل استخدامها لغرض الرقابة، الإثبات الآني للعمليات في هذه الدفاتر.

3– **استخدام الوسائل الالكترونية والآلية:** يتطلب نظام الرقابة الفعال لاستخدام العناصر الآلية ضمن عناصر النظام المحاسبي من أجل ضبط دقة انجاز الأعمال وسرعتها، وقد تزايد استخدام الحاسوب بما يحتويه من برامج محاسبة متطورة خلال إنجاز العديد من العمليات خلال الدورة المحاسبية وتحليل البيانات والمعلومات سواء بغرض الإعداد أو الإفصاح عنها.

4– **الجرد المادي للموجودات:** تمكن عملية الجرد المادي لموجودات الشركة، ومقارنتها بما هو مسجل في ميزانيات الشركة ودفاترها المحاسبية، بحماية هذه الموجودات من السرقة والتلف، كما تمكن المطابقة بين نتائج الجرد المادي والجرد المحاسبي، استخراج الفوارق، البحث عن أسبابها، ومعالجتها.

[1] خالد امين عبد الله، مرجع نفسه، ص196.

5- **نظام الموازنات التقديرية:** تستخدم لمقارنة ما أنجز فعلا بما كان من المفروض أن ينجز واستخراج الانحرافات الهامة اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة في شأنها.[1]

المطلب الثاني: محددات نظام الرقابة الداخلية

من العوامل التي ساعدت على تطوير نظام الرقابة الداخلية: [2]

1 – كبر حجم المنظمات وتعدد عملياتها: إن التطور الاقتصادي والنمو الهائل في حجم الوحدات الاقتصادية وتعقد هيكلها التنظيمي وتنوع عملياتها حتم عليها الاعتماد على وسائل هي من صميم أنظمة الرقابة الداخلية، مثل الكشوف التحليلية والتقارير والموازنات.

2**– اضطرار الإدارة الى تفويض السلطات:** في بداية الامر كان صاحب المشروع هو الذي يديره ويراقب جميع اعماله، ومع كبر حجم المنشآت وظهور الشركات المساهمة التي أدت الى فصل ملاك المشروع عن إدارة المشروع نظرا لكثرة عدد المساهمين, أصبحت إدارة المشروع مركزة في مجلس إدارة منتخب يحدد صلاحياته القانون ولكي يتمكن مجلس الإدارة من توجيه اعماله بشكل صحيح اضطر الى تفويض صلاحياته لإدارات مختلفة مثل إدارة المشتريات , إدارة الإنتاج والإدارة المالية وغيرها ومن أجل اخلاء مسؤوليته امام المساهمين يقوم مجلس الإدارة بتحقيق الرقابة الداخلية على اعمال الإدارات عن طريق وسائل وإجراءات الرقابة الداخلية كي يطمئن على حسن سير العمل بالمنشأة.

3- حاجة الإدارة إلى بيانات دورية دقيقة: كما سبق القول ان اتساع حجم الوحدة الاقتصادية وزيادة عدد عملياتها جعل من الصعب الاعتماد على الاتصال الشخصي بين اعلى وأدنى مستوى اداري ومن هنا كان لابد من الاعتماد على تقارير إدارية وكشوف مالية واحصائيات مختلفة تهدف الى تلخيص الاحداث الجارية الى ارقام يمكن الاستناد اليها فكان لابد من نظم إدارية سليمة تضمن للإدارة صحة البيانات التي تقدم لها كي تضع السياسات الصحيحة وتصحح الانحرافات ان وجدت.

---

[1] حسان ناصف، **دور شركات التامين في محاولة مكافحة الاحتيال (دراسة تطبيقية على شركات التامين في الجزائر)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة احمد بوقرة، الجزائر، 2018، ص 113-114.

[2] سعد محمد أبو كميل، **تطوير أدوات الرقابة الداخلية لهدف حماية البيانات المعدة الكترونيا**، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية التجارة جامعة القاهرة، مصر،2011، ص 40- 41.

4- **مسؤولية الدارة عن حماية أصول المنشأة:** من المعروف انه أصبح مسؤولية المحافظة على أصول واموال المنشاة ومسؤولية منع الغش والاخطاء يقع على عاتق الإدارة ولكي تخلي الإدارة نفسها من هذه المسؤولية عليها ان توفر نظاما سليما للمراقبة الداخلية من شانه حماية أصول واموال المنشأة من السرقة أو إساءة الاستخدام او التلاعب.

5- **حاجة الجهات الحكومية وغيرها الى بيانات دقيقة:** تحتاج الجهات الحكومية الى بيانات دقيقة لاستخدامها في التخطيط ووضع السياسات العامة، وكثيرا ما تطلب الوزارات من الشركات التي تحت اشرافها بيانات بهدف الرقابة على أنشطتها وهذا يستدعي تقديم البيانات بالسرعة المطلوبة وأن تكون البيانات المتاحة صحيحة ودقيقة مما يستوجب وجود نظام رقابة داخلية قوي وفعال يضمن استخراج تلك البيانات وتقديمها في الوقت المناسب.

6 - **تطور إجراءات المراجعة:** أصبح من الصعب القيام بالمراجعة التفصيلية للمشروعات بسبب كبر حجمها وتعدد عملياتها وأصبح القيام بالمراجعة الاختيارية التي تعتمد على أسلوب العينة الإحصائية هو الأسلوب السائد وهذا الأسلوب يعتمد في تقدير حجم الاختبارات وعلى قوة ومتانة نظام الرقابة الداخلية.[1]

المطلب الثالث: وسائل نظام الرقابة الداخلية

يتم التركيز على أربعة عناصر أساسية لوضع نظام الرقابة الداخلية:

أولا :التنظيم لكي يصل البنك إلى تحقيق أهدافه المسطرة، يجب عليه وضع هيكل تنظيمي مفصل محدد فيه العلاقات الوظيفية والسلمية الموجودة بين الأفراد والوظائف داخل البنك من جهة، ومن جهة أخرى وصف مناصب العمل وتحديد مسؤولية كل فرد داخل البنك من مستوى مجلس الإدارة إلى المستويات الإدارية والتنفيذية الدنيا وذلك بتطبيق المبدأين الأساسيين: من يعمل ماذا؟ ومن هو المسؤول عن هذا؟

ومن أهداف وجود الهيكل التنظيمي :

- البحث عن الفعالية والكفاية التشغيلية؛

- إمكانية قياس نتائج كل نشاط أو كل وظيفة؛

-تقسيم المهام والوظائف بين الموظفين داخل البنك ما يخلق نوعا من الرقابة المتبادلة خلال التنفيذ، فتقسيم المهام يجنب وقوع نفس الشخص في أخطاء أو مخالفات وتكون له القدرة على إخفائها، فيجب ألا تكون لشخص معين مسؤولية كاملة في القيام بالعملية من بدايتها إلى نهايتها.[1]

[1] سعد محمد أبو كميل، مرجع نفسه، ص 41.

ثانيا: الطرق والإجراءات حيث تعد الطرق والإجراءات من أهم الوسائل التي تعمل على تحقيق الأهداف الموجودة في نظام الرقابة الداخلية.

ثالثا: المقاييس المختلفة وهنا يتم استخدام مقاييس في المؤسسة أو البنك لتمكين نظام الرقابة الداخلية من تحقيق أهدافه المرسومة في ظل إدارة تعمل على إنجاحه من خلال:

-تحديد المسؤوليات؛

-قياس درجة مصداقية المعلومات؛

-قياس مقدار النوعية الحاصل من العمليات الفعلية؛

-احترام الوقت المخصص لتحقيق مراحل الرقابة.[2]

المبحث الثالث: مراحل وأساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية

يمكن لعملية فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية ان يتم بطرق جيدة من خلال:

المطلب الاول: مراحل تقييم نظام الرقابة الداخلية

[1] علي عماد محمد أزهر، مرجع سبق ذكره، ص205.

[2] محمد خاوي، محاد عريوة، **أثر فعالية نظام الرقابة الداخلية على الأداء في البنوك التجارية**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد12، العدد2، الجزائر، 2019، ص192.

يرتكز تقييم نظام الرقابة الداخلية وفقا للمراحل التالية:[1]

1-دراسة شاملة لنظام الرقابة الداخلية: يعد أمرا ضروريا أن يحقق المدقق الداخلي الدراية الكافية والفهم العميق للنظام المحاسبي المعمول به في الشركة، وما يرتبط به من أساليب الرقابة المحاسبية الداخلية، كما على المدقق الداخلي تفهم البيئة الرقابية وما يتعلق بها من عناصر كالهيكل التنظيمي، والطرق المستخدمة في إرساء علاقات السلطة المسؤولية كما عليه أن يحرص على فهم مسار تدفق العمليات وهو ما يتضمن معرفة أنواع العمليات التي تتم في الشركة وكذا طرق تنفيذ، تسجيل وتشغيل العمليات.

2-التقييم الأولي لنظام الرقابة الداخلية: بمجرد تفهمه لنظام الرقابة الداخلية، يقوم المدقق الداخلي بتقييم مبدئي لهذا النظام، إذ يقوم بتحليل نظام الرقابة الداخلية المحاسبي المتطور، ماهية مكونات النظام الجيد في التصميم و الذي يميزه كفاءة الأفراد التوزيع الملائم و المناسب للمسؤوليات و السلطات، استخدام المستندات المرقمة ...يسمح هذا التقييم المبدئي بمعرفة نقاط الضعف في النظام و التي بدورها ستسمح بتصميم إجراءات التدقيق لاحقا و عندما يرصد المدقق الداخلي جوانب الضعف فإنه يحدد الأخطاء و أنواعها و التلاعبات المحتمل حدوثها نتيجة لكل ضعف أو عطب في النظام.

3-إعداد اختبارات المراجعة: حيث تتضمن إجراء كلا من الاختبارات التالية:

أ-لإجراءات التدقيق التحليلي: يساعده هذا النوع من الاختبارات في فهم النشاط بدرجة أفضل إدراك المجالات التي تحتاج إلى فحص أكثر عندما يفرز هذا النوع من التدقيق، نتائج مخالفة لتوقعات المدقق وهذا بصفة جوهرية، يصبح من الضروري اعتماد المتابعة باستخدام واحد من الاختبارات الأخرى.

ب-اختبارات الالتزام: تصمم هذه الاختبارات للتحقق من أن أساليب الرقابة تطبق بنفس الطريقة التي وضعت بها، وإذا اعتقد المدقق بعد قيامه بعملية الاختبار أن أساليب الرقابة الداخلية تعمل بفاعلية، فإن ذلك الاعتماد على النظام ومنه التقليص من اختبارات التحقق.

ج-اختبارات التحقق: يدرس من خلالها المدقق بعض النسب المهمة والاتجاهات وغيرها من المؤشرات والبحث عن التغيرات غير العادية أو غير المتوقعة.

المطلب الثاني: طرق وأساليب تقييم نظام الرقابة

1-**الاستبيان:** Questionnaire

[1] حسان ناصف، مرجع سبق ذكره، ص 124.

ويضم استفسارات كتابية تحتوي على الأسس السليمة لما يجب أن تكون عليه الرقابة الداخلية. وتقدم هذه القائمة من الأسئلة إلى موظفي المشروع المختصين للإجابة عليها وردها إلى المدقق الذي يقوم بدوره بالتأكد من الإجابات عن طريق الاختبار والعينة وذلك للحكم على درجة متانة النظام المستعمل. ويتوقف نجاح هذه الطريقة على كيفية صياغة الأسئلة حيث يجب أن تصاغ بطريقة فنية بحيث تدل الإجابات بـ (نعم) على أنظمة دقيقة للرقابة، والإجابة بـ(لا) على أنظمة ضعيفة أو عدم وجود رقابة أصلاً في تلك الناحية.

ومن مزايا الاستبيان سهولة التطبيق بالنسبة لمختلف المنشآت ، ومرونة الأسئلة بما يضمن إبراز معظم خصائص النظام المحاسبي لأي منشأة ، وتوفير الوقت حيث يستغني المدقق عن إنشاء برنامج جديد لكل عملية تدقيق منفردة ، هذا كما تتمتع طريقة الاستبيان بأن العملاء لا يعترضون على تطبيقها عادة حيث ينظرون إليها كجزء من إجراءات التدقيق المعتادة وهو ما لا يتوفر في طريقة الاستفسار الشفوي المباشر حيث قد يعتبر العميل أو الموظف نفسه محل استجواب يتعدى فيه المدقق حدود صلاحياته ، وكذلك فإن استخدام الاستبيان سنويا يلفت نظر القائمين بالتدقيق إلى عدم إغفال هذا الأمر سنويا ومراعاة التغييرات التي قد تطرأ عليه بين سنة وأخرى.

وبالرغم من هذه الخصائص يعيب عليه البعض أنه قد يقود إلى عدم مراعاة الظروف الخاصة بكل منشأة بسبب كونه موحدا للمنشآت المختلفة، وهذا يعني أيضا أنه لا يتغلغل في التفاصيل الدقيقة لنظم الرقابة الخاصة بكل منشأة تلك التفاصيل الهامة والضرورية للحكم على متانة نظام الرقابة الداخلية. كذلك فإن وجود الاستبيان قد يقود القائمين عليه من مساعدي المدقق إلى الاكتفاء به وعدم إجراء أية استفسارات أخرى قد تستلزمها الظروف. وللتغلب على هذه العيوب أو التقليل من أثرها، بإمكان المدقق تحضير استبيانات خاصة بكل نوع معين من المنشآت على حدة، والابتعاد عن الاستبيان الموحد.[1]

2-خرائط التدفق:

يمكن تعريف خريطة التدفق بأنها رسم بياني يستخدم الرموز لتمثيل المستندات ومسار تدفقها داخل التنظيم. ولذلك فهي تعمل على إيصال كل المعلومات الملائمة والتي تستخدم كقرينة موضوعية لتقسيم العمل ونظام الاعتماد داخل الوحدة، وبعبارة أخرى تظهر خريطة التدفق الدورة الكاملة لكل مستند أو سجل يستخدم داخل الوحدة، فتبدأ بتحديد مصدر المستند أو السجل، والتشغيل اللاحق لهذا المستند أو

[1] خالد امين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص201.

السجل وأوجه استخدامه، وأخيراً ما يؤول إليه المستند أو السجل في نهاية المطاف، وبالإضافة إلى ذلك فان خريطة التدفق قد تظهر كذلك كيفية الفصل بين الواجبات، وإجراءات الفحص الداخلي، ونظام الاعتماد الموجود.

أهداف خرائط التدفق:

تتمثل أهداف خرائط التدفق فيما يلي :

- معاونة من يعدها لفهم طبيعة أنظمة الرقابة الداخلية؛
- استخدامها كوسيلة لإيصال وصف النظام إلى كل من يهمه الأمر؛
- المعاونة في تقييم أنظمة الرقابة الداخلية، باعتبارها أحد وسائل التقييم المستخدمة.[1]

3-الأسلوب الوصفي:

تقوم هذه الطريقة على وصف إجراءات الرقابة، عن طريق شرح تدفق البيانات، وعن طريق تحديد مراكز السلطة والمسؤولية لكل دورة عمليات. حيث يقوم المراجع بوصف نظام الرقابة، بتتبع المناقشات مع أفراد المؤسسة فإنه يعد وصفا مكتوبا للنظام، وتعتبر المرونة بمثابة الميزة الأولى لمذكرات وصف النظام، حيث يمكن استخدام اللغة لوصف جميع الأنظمة، وعلى أية حال فإن نجاح هذا الأسلوب يعتم . د على قدرة المراجع في ممارسة مهنة الكتابة، ويمكن أن يؤدي الوصف غير الجيد لنظام الرقابة الداخلية، إلى سوء فهم للنظام ومن ثم يؤدي إلى تصميم غير صحيح وتطبيق غير صحيح لاختبارات الالتزام.[2]

[1] محمد سمير الصبان، مرجع سبق ذكره، ص 96.
[2] عزوز ميلود، مرجع سبق ذكره، ص 76.

خلاصة

يتضح من خلال دراسة هذا الفصل مفهوم الرقابة الداخلية التي تعددت مفاهيمها حيث تعتبر وظيفة ينبغي القيام بها في كافة مجالات النشاط العملي من حيث اعتبارها نظاما لضبط الأداء وضمانا لتحقيق الأهداف المخططة ولقد زاد الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية في محاولة لتحقيق الأهداف والمسؤوليات الملقاة على عاتق الإدارة.

في حين ان نظام الرقابة الداخلية الشامل يتكون من مجموعة من النظم الفرعية، حيث يغطي جزءا منها الشق المحاسبي أما الآخر الإداري، فنظام الرقابة الداخلية يحتوي على مجموعة من المقومات والمكونات الأساسية والتي تختلف بدورها من وحدة لأخرى.

نظام الرقابة الداخلية في البنك وما يحتويه من اساسيات يتمثل في الإجراءات الإدارية والتنظيمية التي تهدف الى رفع كفاءة العاملين وتشجيعهم على التمسك بما يصدر إليهم من تعليمات وأيضا من خلال النظام المحاسبي في البنك لحماية اصوله وموجوداته والتأكد من الصحة المحاسبية لما هو مثبت بالدفاتر والسجلات.

الفصل الثاني:

"الإطار النظري للأداء المالي في البنوك التجارية"

تمهيد

تطرقنا في الفصل الأول عن المردود الإيجابي للرقابة الداخلية على مصداقية القوائم المالية وأهم مقوماتها كما يعتبر الأداء من أحد المؤشرات الهامة عن مدى نجاح المؤسسة وفعاليتها في المحيط الاقتصادي، فهي الاستخدام الهادف والمنتج لكل المعارف والوسائل التي توفرها العلوم والتكنولوجيا والتجربة العلمية بحيث يمكن المؤسسة من الوصول إلى الأهداف المخططة بأقل تكلفة وجهد.

ولهذا فإن الإدارة العليا عند تصميم نظام الرقابة الداخلية السليم تحدد مجالات الاداء الرئيسية المتمثلة في الربحية التي تتركز بشكل واضح على القيمة المضافة وبعض المقاييس المالية. كما نجد المركز السوقي المتمثل في الحصة السوقية التي تعتبر من أهم المقاييس ملائمة للتعبير عن الأداء، بالإضافة إلى عنصر الإنتاجية وأداء العاملين والمديرين من خلال تكلفة العمل وقيمة الاستهلاك ونسب الغياب، وفي الأخير نجد الموازنة بين أهداف المدى القصير والطويل عن طريق إجراء المؤسسة دراسات معمقة بشأن تحديد مدى التداخل بين مجالات الأداء الرئيسية للتأكد من أن الأهداف في المدى القصير لا يتم تحقيقها على حساب الأرباح والاستقرار في المدى الطويل.

وهذا ما سنتطرق اليه في هذا الفصل من دراسة الأداء المالي ومختلف مقوماته من خلال المباحث الثلاثة التالية:

- المبحث الأول: ماهية الأداء المالي في البنوك التجارية.
- المبحث الثاني: مراحل وطرق تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية.
- المبحث الثالث: معايير تقييم الأداء في البنوك التجارية.

المبحث الأول: ماهية الأداء في البنوك التجارية

يتضمن هذا المبحث العناصر والمفاهيم العامة والأساسية للبنوك التجارية وتقييم الأداء البنكي من خلال ما يلي:

المطلب الأول: تعريف وأهداف البنوك التجارية

يتضمن هذا المطلب العناصر والمفاهيم العامة والاساسية للبنوك التجارية والاهداف التي تسعى لتحقيقها.

أولا: تعريف البنوك

نجد عدة تعاريف للبنوك التجارية منها:

"البنوك التجارية هي أحدى المنشآت المالية المتخصصة في التعامل في النقود و التي تسعى لتحقيق الربح ".[1]

وفي تعريف آخر: "انه منشأة تنصب عملياتها الرئيسية على تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور أو منشآت الأعمال او الدولة لغرض إقراضها للآخرين وفق أسس معينة أو استثمارها في أوراق مالية محددة، ولذلك فان البنوك التجارية تتميز عن بقية المصارف بقبولها للودائع في حسابات جارية قابلة للسحب الفوري بصكوك ، و قد تشاركه في هذه الخاصية مصارف أخرى، ولكن بصورة محددة وتبعا للأنظمة المصرفية في الأقطار المختلفة".[2]

كما تعرف أنها: " تلك البنوك التي رخص لها بتعاطي الأعمال المصرفية و التي تشمل تقديم الخدمات المصرفية لاسيما قبول الودائع بأنواعها المختلفة (تحت الطلب، وتوفير، ولأجل، وخاضعة للإشعار) واستعمالها مع الموارد الأخرى للبنك في الاستثمار كليا أو جزئيا بالإقراض أو بأية طريقة أخرى يسمح بها القانون".[3]

-مما سبق نستنتج أن: البنك التجاري عبارة عن وسيط يتعامل بالنقود كمادة أساسية، يرتكز نشاطه على استقبال الودائع بمختلف أنواعها ومنح وإنشاء وتحويل النقود، وفق قواعد ومعايير محددة في قوانين خاصة، كما تتميز عملياته بشكل خاص بالتعامل بالائتمان قصير الأجل.

---

[1] محمد سعيد أنور سلطان، **إدارة البنوك**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2008، ص14.

[2] فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، **إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر**، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 2000، ص33.

[3] خالد امين عبد الله، **العمليات المصرفية الطرق المحاسبية الحديثة**، الطبعة الثامنة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص35.

ثانيا: أهداف البنوك التجارية

تهدف البنوك التجارية إلى 3 عناصر أساسية نذكر فيها ما يلي:

1-الربحية: أي كلما زادت إيرادات البنك بنسبة معينة يترتب على ذلك زيادة الأرباح بنسب أكبر أي أن الهدف الرئيسي للبنوك التجارية هو الوصول إلى الحد الأقصى من الأرباح وتعظيم قيمة الملاك.

2-السيولة: يتمثل الجانب الأكبر من موارد البنك المالية في ودائع تستحق عند الطلب فيجب توفر سيولة تقابل بها أي سحب من المودعين، حيث أن أي إشاعة عن عدم توفر سيولة كافية لدى البنك كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين مما يؤدي بالبنك إلى الحرص الشديد في تجنب التعرض لنقص في السيولة.

3-الأمان: يتسم رأس مال البنك التجاري بأنه صغير نسبيا إذ لا تزيد نسبته إلى صافي الأصول إلى 10% عادة وهذا يعني صغر حافة الأمان، فعلى البنك تجنب خسائر كبيرة التي تفوق رأسماله ليحقق أكبر قدر ممكن من الأمان للمودعين. [1]

المطلب الثاني: عموميات حول الأداء المالي في البنوك التجارية

قبل التطرق إلى الأداء في البنوك التجارية، لابد ومن الضروري تحديد مفهوم الأداء:

أولا: مفهوم الأداء

يعرف الأداء بأنه " المستوى الذي يحققه الفرد العامل عند قيامه بعملية من حيث كمية وجودة العمل المقدم من طرفه". [2]

كما يعد الأداء المالي مفهوما ضيقا لأداء العمل، حيث أنه يركز على استخدام نسب بسيطة بالاستناد إلى مؤشرات مالية يفترض أن تعكس إنجاز الأهداف الاقتصادية للبنك، ويشير الأداء المالي إلى العملية التي يتم من خلالها اشتقاق مجموعة من المعايير أو المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط أي مشروع، من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى. [3]

[1] سامرجلدة، **البنوك التجارية والتسويق المصرفي**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص19-20.

[2] محمد رضا بوسنة، العيد قريشي، **تحليل العلاقة تركيز – ربحية في الصناعة المصرفية في الجزائر وفق نموذج الاقتصاد الصناعي**، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 7، العدد 12، الجزائر،2019، ص 173.

[3] رندة جرودي، **أثر مخاطر السوق على الأداء المالي للمصارف الإسلامية وآليات إدارتها وفق معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية ولجنة بازل**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 2019-2020، ص136.

ثانيا: تعريف تقييم الأداء المالي

هو التقييم المنظم للفرد فيما يتعلق بأدائه الحالي لعمله و قدراته المستقبلية على النهوض بأعباء وظائف ذات مستوى اعلى.[1]

كما تعرف عملية تقييم الأداء بأنها " تلك العملية التي تعني بقياس كفاءة العاملين وصلاحيتهم وإنجازاتهم وسلوكهم في عملهم الحالي للتعرف على مقدرتهم على تحمل مسؤولياتهم الحالية واستعدادهم لتقلد مناصب أعلى مستقبلا.[2]

ويعتبر تقييم الأداء من أهم عناصر مراقبة التسيير لمراقبة كافة أنشطة المؤسسة وتحديد مدى فعالية القرارات المتخذة، فهي عبارة عن طريقة أو عملية يستخدمها أصحاب العمل لمعرفة أي من الأفراد أنجز العمل وفقا لما ينبغي له أن يؤدي ويعود تقييم الأداء لعدة اسباب أهمها:

-مساندة القرارات الإدارية، توفير التوثيق.؛

-إمداد العاملين بتغذية عكسية عن الأداء؛

-ضمان عدم إهمال العامل والتنبؤ بقدراته؛

-المساعدة في استخدام القوى البشرية.[3]

ثالثا: مجالات الأداء المالي الرئيسية

من أجل وضع نظام رقابة فعال فلا بد على الإدارة العليا أن تحدد الأداء الرئيسية التي تعكس الأهداف الأساسية للبنك، من هذه المجالات ما يلي:[4]

[1] عمار بن عيشي، **دور تقييم أداء العاملين في تحديد احتياجات التدريب (دراسة حالة في مؤسسة صناعة الكوابل الكهربائية)**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، 2006، ص 4.

[2] موسى محمد أبو حطب، **فاعلية نظام تقييم الأداء وأثره على مستوى أداء العاملين**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2009، ص 15.

[3] سمية أحمد ميلي، مرجع سبق ذكره، ص 20.

[4] عمر بوجميعة، **تقييم الأداء المالي وتحليل محددات الربحية في البنوك الإسلامية**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة جيجل، الجزائر،2014، ص 104-105.

1–الربحية: ضمن هذا المجال يتم تقييم أداء المنشأة من خلال مستوى الربحية المحقق والعوامل المساهمة والمؤثرة فيها ومن أجل ذلك يتم تحديد العديد من المؤشرات للقياس منها: معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية وهامش الربح.

2–المركز السوقي: ويتمثل هذا المجال بالحصة السوقية التي تعد واحدة من أكثر المقاييس ملاءمة للتعبير عن أداء البنك، فهي تشير إلى فعالية استراتيجية البنك أو مدى نجاح عملها وخدماتها المقدمة.

3– الإنتاجية: وهي المجال الذي تعتمده النشأة (البنك أو المؤسسة) لقياس كفاءتها وتستخدم في ذلك مقياسين هما: تكلفة العمل وقيمة الاستهلاك منسوبتان إلى حجم الإنتاج وعن طريق ذلك تتمكن المنشأة من تقييم درجة فاعليتها في استخدام كل من العمالة والمعدات.

4– أداء العاملين وميولهم: وهو المجال الذي يستخدم لتقييم أداء العاملين وتنظيم جهودهم للمحافظة على الميول الإيجابية لهم اتجاه عملهم واتجاه البنك، ويمكن قياس تلك الميول أو الاتجاهات بشكل غير مباشر عن طريق البيانات المتعلقة بنسب الغياب ودوران العمل.

5– قيادة المنتوج: وهو المجال الذي يقوم فيه المسؤولون عن إدارة كل من الشؤون الهندسية والإنتاج والتسويق والشؤون المالية بتقويم التكاليف والجودة والمركز السوقي لكل منتج من المنتجات الحالية والمنتجات المخطط لها.

6–الموارد المادية والمالية: ويظهر هذا المجال من خلال التعرف على كافة أنشطة المنشأة والتعرف على العلاقات التي تربط بين الموارد المادية والمالية المتاحة لها وبين كفاءة استخدامها بغية التعرف على الانحرافات وتحديد مسبباتها، وعادة ما يتم ذلك من خلال المقارنة بين النتائج المحققة والأهداف المرسومة خلال مدة زمنية معينة.

المطلب الثالث: أهمية عملية قياس الأداء المالي

تبرز أهمية قياس الأداء في البنوك التجارية من خلال ما أورده الباحثون ويمكن إجماله في الآتي:[1]

– يقدم صورة شاملة لمختلف المستويات الإدارية عن أداء المصرف وتحديد دوره في الاقتصاد الوطني وآليات تعزيزه؛

[1] سليمان بن بوزيد، **استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية والتنبؤ بالتعثر المصرفي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، 2016– 2017، ص 21–22.

– يساعد لاسيما على المستوى المالي في التأكد من توفر السيولة وقياس مستوى الربحية في ظل قرارات الاستثمار والتمويل وما يصاحبها من مخاطر فضلا عن مقسوم الأرباح في إطار السعي لتعظيم القيمة الحالية في البنك باعتبار أن الأهداف المالية هي زيادة قيمة البنك الحالية والمحافظة على السيولة لحمايته من خطر الإفلاس والتصفية وتحقيق عائد مناسب على الاستثمار؛

– حث الإدارة على التخطيط المستقبلي واتخاذ القرارات؛

– معالجة أي خلل في عمل الإدارة بشكل سريع؛

– تبرير الحاجة إلى الموارد بناء إلى أسس عملية أو موضوعية؛

– تعزيز مبدأ المساءلة بالاستناد إلى أدلة موضوعية؛

– يساعد في الإفصاح على درجة الانسجام بين الأهداف والاستراتيجيات المعتمدة وعلاقتها بالبيئة التنافسية للبنك؛

– يعمل على ايجاد نوع من المنافسة بين الأقسام المختلفة في البنك مما يساعد في تحسين مستوى الأداء فيه.[1]

[1] سليمان بن بوزيد، مرجع نفسه، ص 22.

المبحث الثاني: مراحل وطرق تقييم الأداء في البنوك التجارية

قبل التطرق للمراحل والطرق التي يتم من خلالها تقييم الأداء في البنوك التجارية هناك مجموعة من الأسس التي لابد من اعتمادها في تقييم الأداء في هذه البنوك.

المطلب الأول: أسس تقييم الأداء في البنوك التجارية

تتمثل هذه الأسس في:[1]

1-تحديد أهداف البنك التجاري: لكل بنك تجاري عددا من الأهداف يسعى إلى تحقيقها، لذلك ينبغي أولا تحديد هذه الأهداف ودراستها، قصد التعرف على مدى دقتها وواقعيتها، فالتحديد الدقيق لأهداف البنك التجاري أمر مهم، لأنه من الضروري تقسيم أهداف البنك إلى عدد من الأهداف الجزئية التي تخص الوحدات والأقسام الرئيسية في البنك.

وقد تعارف الباحثون في مجال تحديد الأهداف على عدد من المجالات وأوجه نشاط البنك التي يجب أن تحدد الأهداف بالنسبة لها إلى ما يلي:

- المجال التسويقي؛
- مجال التجديد والابتكار أو زيادة الإنتاجية؛
- القيمة المضافة؛
- الموارد المالية والمادية الخاصة بالتمويل؛
- الربحية؛
- أداء العاملين وتطويرهم؛
- المسؤولية اتجاه المجتمع؛
- الموازنة بين الأهداف قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى.

[1] نادية سعودي، **مدى استخدام الأساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس وتقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، 2018، ص 28_29.

2-وضع الخطط التفصيلية: بعد أن يتم تحديد الأهداف بشكل مفصل ودقيق، لا بد من وضع خطط تفصيلية لكل مجال من مجالات النشاط، بحيث تعكس السياسات الخاصة بتحديد الموارد الإنتاجية اللازمة وكيفية الحصول عليها من ناحية، ثم تحديد أوجه استخدام تلك الموارد بشكل يحقق أقصى استفادة ممكنة من ناحية أخرى وعلى هذا الأساس، فإنه لا بد أن تحدد الخطط التفصيلية على ضوء ما يلي:

- ضرورة تغطية الأهداف المحددة لجميع أوجه النشاط.

- ضرورة التناسق بين أهداف الأقسام والفروع.

- ضرورة مساهمة جميع الأفراد في صياغة تلك الأهداف والذين سوف يساهمون في تنفيذها ضمن حدود مسؤوليتهم.

- أن تكون هذه الأهداف قابلة للتكيف مع تغير الظروف.

3-تحديد مراكز المسؤولية: من الأركان الأساسية الهامة لتقييم أداء أي بنك تجاري هو أن تتواجد فيها معالم واضحة ومحددة لتفويض السلطات وتحديد المسؤوليات، فيمكن تعريف المسؤولية بأنها " يقصد بمراكز المسؤولية كل وحدة تنظيمية مختصة بأداء عمل معين ولها سلطة اتخاذ القرارات التي من شأنها إدارة جزء من نشاط البنك وتحديد النتائج التي سوف تحصل عليها "، فعملية تقييم الأداء تتطلب كذلك إيضاح اختصاصات كل مركز المسؤولية ونوع العلاقات التنظيمية التي تربط هذه المراكز ببعضها البعض، ومدى تأثير نشاط كل مركز على أنشطة المراكز الأخرى.

ويستمد التحديد الواضح لمركز المسؤولية في أي نشاط أهميته من عاملين هما: [1]

- اجراء تقييم الأداء على الوجه الأكمل يقتضي أداء كل مركز من المراكز العامة بالبنك التجاري موضوع البحث للحكم على الأداء الداخلي.

- إذا اقتصرت عملية التقييم على دراسة الأداء الإجمالي للبنك، فإن تقييم الأداء يشمل على مدى الأهداف المحددة وكذلك تفسير الانحرافات عنها وتحليلها بغرض التعرف على أسبابها والمراكز الإدارية المسؤولة عنها.

4-التحديد السليم لمؤشرات تقييم الأداء: إذ تقضي إجراءات نظام تقييم الأداء في البنوك التجارية وضع مؤشرات لهذا الغرض، ويعد اختيار وتحديد مؤشرات تقييم الأداء وفي الوقت نفسه أكثرها صعوبة

[1] ناديةسعودي، مرجع نفسه، ص 29.

وذلك لتشعب المؤشرات وتنوعها واختلاف الآراء فيها، ولكن في جميع الأحوال من الضروري على أي وحدة أو مركز مسؤولية عند اختيار المعايير الخاصة بها ملاحظة ما يأتي:[1]

-اختيار المؤشرات الأكثر تناسبا مع طبيعة نشاط البنك والأكثر اتساقا مع الأهداف المرسومة سلفا؛

-انتخاب المؤشرات الأكثر وضوحا وفهما من قبل العاملين، بحيث يكون في استطاعتهم تطبيقها بسهولة؛

-ترتيب النسب المختارة وفق أهميتها، بما يتناسب مع طبيعة نشاط البنوك وكذا الظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بها، وهذا يتطلب انتقاء الأوزان الحقيقية لكل هدف من الأهداف بما يتلاءم مع دوره وأهميته مقارنة مع بقية الأهداف الأخرى للبنك؛

5-انشاء نظام متكامل للمعلومات وتطويره: بما يكفل ويساهم في اتخاذ القرارات الصحيحة بهدف تصويب مسارات الأداء في الوقت المناسب وضمان عدم السير في الاتجاهات التي تؤدي إلى تحقيق أداء غير مرغوب فيه.

المطلب الثاني: طرق تقييم الأداء في البنوك التجارية

يوضح الشكل التالي طرق تقييم الأداء في البنوك التجارية:

الشكل رقم (1-2): طرق تقييم الأداء في البنوك التجارية

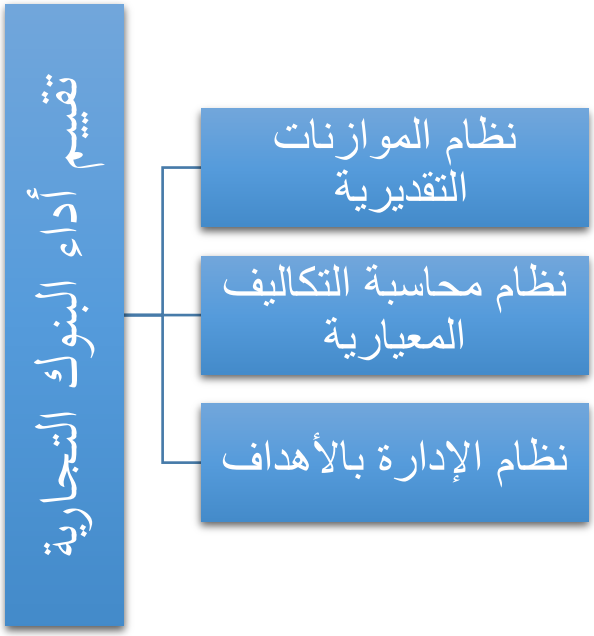

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على المعطيات السابقة

[1]: نادية سعودي، مرجع نفسه، ص 30.

حيث يتم تقييم الأداء بالاعتماد على الطرق التالي:[1]

1-نظام الموازنات التقديرية: هي أسلوب للتقدير يقتضي ترجمة القرارات المتخذة من طرف الإدارة باشتراك المسؤولين إلى برامج أعمال تدعى الموازنات، أي هي أداة مساعدة لتوضيح الصورة التي تكون عليها أنشطة المؤسسة لما يتضمنه من أسس علمية وواقعية.

2-نظام محاسبة التكاليف المعيارية: تتميز التكاليف بصيغة معيارية بهدف مراقبة نشاط المؤسسة في فترة معينة وقياس اجراءاتها أو إمكانياتها في تحقيق برامجها، فهو يقوم بمقارنة ما يحقق فعلا من كمية وقيمة عناصر التكاليف وما يحدد من قبل.

3-نظام الإدارة بالأهداف: يتم تقييم الأداء باعتماد الإدارة بالأهداف حسب المراحل التالية:

- تحديد الأهداف لكل نشاط أو مجموعة وكذلك المؤشرات لقياس إنجازها؛
- تتبع نسب تحقيق الأهداف ومنح المكافآت والعلاوات على أساس هذه النسب؛
- تقييم الأهداف وإعادة تحديدها في ضوء نسب تنفيذ الأهداف والظروف المستجدة.

المطلب الثالث: مراحل تقييم الأداء في البنوك التجارية

إن عملية تقييم الأداء في المصارف تتضمن عدة مراحل يمكن توضيحها فيما يلي:

1-مرحلة جمع البيانات و المعلومات: تعتبر أهم مرحلة في عملية تقييم الأداء المصرفي إذ يتم من خلالها جمع البيانات والمعلومات الكافية لدراسة الغرض الذي تطلبه العملية، فيتم الاعتماد على ما تم جمعه لحساب النسب والمؤشرات المستخدمة في التقييم، وتشمل هذه البيانات والإحصاءات بيانات لعدة سنوات ولمختلف النشاطات التي يمارسها المصرف.[2]

2-مرحلة تحليل ودراسة البيانات والمعلومات الإحصائية: للوقوف على مدى دقتها وصلاحيتها لحساب المعايير والنسب والمؤشرات اللازمة لعملية تقويم الأداء.

[1] سمية أحمد ميلي، مرجع سبق ذكره، ص 20.

[2] سماح ميهوب، محمد سحنون، **أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الأداء التجاري والمالي للمصارف الفرنسية**، أطروحة دكتوراه في العلوم اقتصادية، جامعة قسنطينة2، الجزائر،2014، ص28.

3–مرحلة إجراء عملية التقويم: باستخدام المعايير والنسب الملائمة للنشاط الذي تمارسه الوحدة الاقتصادية على أن تشمل عملية التقويم النشاط العام للوحدة أي جميع أنشطة مراكز المسؤولة فيها للتوصل إلى حكم موضوعي ودقيق يمكن الاعتماد عليه. [1]

4–مرحلة تحليل نتائج التقييم: يتم من خلال هذه المرحلة تحليل نتائج التقييم، بيان مدى نجاح أو إخفاق الأهداف المسطرة من طرف المصرف ومحاولة إعطاء أسباب للانحرافات التي حصلت في نشاطه، وكذا وضع الحلول اللازمة لمعالجتها لضمان تحقيق أداء أمثل.

5–مرحلة المتابعة والمراقبة: تعتبر آخر مرحلة في تقييم الأداء المصرفي، حيث يتم من خلالها متابعة كل العمليات الصحيحة للانحرافات التي تحدث في النشاط المصرفي، وكذا يتم من خلالها توفير الشروط اللازمة أو المشجعة لتحقيق الأداء المطلوب، كما يجب الاستفادة من نتائج التقييم في عدم تكرار الأخطاء في المستقبل. [2]

[1] مجيد الكرخي، **تقويم الأداء باستخدام النسب المالية**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 39.

[2] سماح ميهوب، مرجع سبق ذكره، ص 28.

المبحث الثالث: معايير تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية

عادة ما يرتبط تعريف مؤشر الأداء بمفهومين أساسيين: القياس والهدف، فمدلول القياس يهدف إلى البحث عن المعلومة، في حين جاءت فكرة الهدف نتيجة لكون أن كل قياس يكون بالنسبة لهذا الهدف. ويعرف مؤشر الأداء بأنه "عبارة عن معلومة كمية تقيس فعالية وكفاءة كل أو جزءا من عملية أو نظام (حقيقي وبسيط) بالنسبة لمعيار أو مخطط أو هدف محدد، مقبول في إطار استراتيجية المؤسسة.

المطلب الأول: المؤشرات المالية

تتمثل مؤشرات تقييم الأداء في البنوك التجارية:

1-الربحية: وهو من أهم وأبرز المؤشرات في المؤسسة، حيث يرتبط بنجاحها أو فشلها خاصة عند تحقيق الهدف الرئيسي لها، وبالتالي تحقيق أقصى ربح ممكن.[1]

2- السيولة: تعد السيولة من أهم السمات الحيوية التي تتميز بها المصارف التجارية عن الوحدات الاقتصادية الاخرى، ففي الوقت الذي تستطيع فيه الوحدات تأجيل سداد ما عليها من مستحقات ولو لبعض الوقت، فان مجرد اشاعة عدم توفر سيولة لدى المصرف كفيلة بان تزعزع ثقة المودعين وتدفعهم لسحب ودائعهم مما قد يعرض المصرف للإفلاس.

وهناك مؤشرات للسيولة عدة، ومن أهمها:

أ- نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات = (النقدية / إجمالي الموجودات) *100 %.

ب-نسبة الودائع الجارية الى الودائع الادخارية والآجلة = (اجمالي الودائع الجارية / اجمالي الودائع الادخارية والآجلة) *100 %

ج-المعدل النقدي = (النقدية/اجمالي الودائع) * 100% .

ت-نسبة السيولة القانونية = [(النقدية + شبه النقدية) / اجمالي الودائع]*100%.

ث-نسبة الاحتياطي القانوني = (الارصدة لدى المصرف المركزي / اجمالي الودائع) *100 %.

[1] محمد البشير بن عمر، **دور حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين الأداء المالي للمؤسسة (دراسة حالة مجمع صيدال)**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2016-2017، ص 199.

3-توظيف الأموال: تتجلى عملية توظيف الأموال من خلال تحديد العلاقة بين أصول البنك وبعضها البعض أو من خلال تمويلها من جهات خارجية التي بها درجة عالية من الخطر، وتقاس بصفة عامة حسب العلاقة التالية: ايرادات البنك/الأصول.[1]

وبالاستناد إلى التعريف تتميز مؤشرات قياس الأداء بالخصائص التالية:[2]

-سهولة الفهم؛

-تغطية كافة العمليات والنشاطات وذلك في إطار التوجه نحو الاستراتيجية الشاملة للمؤسسة؛

-إمكانية وضرورة مقارنتها بالنسبة لمعيار أو هدف محدد.

المطلب الثاني: تقييم البنوك التجارية من حيث العائد والمخاطرة

يوجد عدد كبير من مؤشرات قياس العائد والمخاطرة في البنك حيث تعطي صورة واضحة للوضعية المالية للبنك، من بين هذه المؤشرات نذكر:

أولا: أدوات قياس العائد

يمكن تعريف العائد على أنه التعويض النقدي الذي يتلقاه المستثمر مقابل توظيف أمواله في شكل من أشكال الاستثمار المتاحة والعائد هو النسبة المئوية لما يذره من ايراد، فالمقدار السنوي الذي يتلقاه حامل السند في شكل فائدة، أما العائد الصافي البسيط فهو العائد الاجمالي البسيط مطروحا منه ضريبة الدخل، فضلا عما يعرف بأنه المردود الذي يحققه الاستثمار، ولكي يكون له معنى يجب أن يكون نسبة من الأموال التي ولدته.[3]

تتمثل أدوات قياس العائد في:

1-معدل العائد على حقوق الملكية: يشير هذا المعدل إلى ربحية الاستثمار، ويقصد به مقدار العائد الذي يحصل عليه الملاك نتيجة لاستثمار أموالهم لدى المصرف وتحملهم للمخاطر، وهو يشير إلى مفهوم الربح

[1] سمية أحمد ميلي، مرجع سبق ذكره، ص 21.

[2] نعيمة يحياوي وسعيد بريش، **أهمية التكامل بين أدوات مراقبة التسيير في تقييم أداء المنظمات وزيادة فعاليتها ملبنة الأوراس**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 1، الجزائر، 2012، ص 31.

[3] شلال عكار، حاتم ناصح، **تحليل العلاقة بين العائد والمخاطرة (دراسة تحليلية في عينة من شركات القطاع الخاص العراقية)**، مجلة دورية تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، المجلد 11، العدد 23، العراق،2017، ص 203.

الشامل وكلما ازداد هذا العائد دل على اداء أفضل وتوظيف كفئ للموارد الداخلية للمصرف، فهو يقيس النسبة المئوية للعائد لكل وحدة نقدية من حقوق الملكية.[1]

2–معدل العائد على الأصول: يشير هذا المعدل إلى مقدرة إدارة البنك على تحويل الموجودات إلى أرباح صافية، يحسب من خلال قسمة صافي الدخل بعد الضريبة على إجمالي الموجودات.

3–معدل هامش الربح: الذي يعكس مدى الكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف، بحيث يقاس هامش الربح بقسمة صافي الدخل بعد الضريبة على المداخيل التشغيلية.

4–معدل منفعة الأصول: ويسمى أيضا استعمال الأصول، حيث يدل هذا المؤشر على الاستغلال أو الاستعمال الأفضل للأصول والموجودات أي إنتاجية الأصول، بحيث تقاس منفعة الأصول بقسمة المداخيل التشغيلية على مجموع الموجودات أو الأصول.[2]

5–معدل الرفع المالي: الرفع المالي مرتبط بهيكل تمويل الشركة فكلما زاد الاعتماد على المصادر الخارجة للتمويل تزداد درجة الرفع المالي، ويصبح الرفع المالي فعالا إذا استطاعت الشركة استثمار الأموال المقترضة بمعدل عائد يزيد عن تكلفة أموال الاقتراض، وإذا لم تنجح الشركة في ذلك فإنها ستتعرض لخطر أكبر وتحقق خسارة أكبر مما يعني فقدان ميزة استخدام الرفع المالي بهيكل الشركة التمويلي.[3]

ثانيا: أدوات قياس المخاطرة

يمكن تعريف المخاطرة بانها التعرض للعوامل المحددة التي تشكل تهديدا لتحقيق النتائج المتوقعة من المشروع او احتمال مرجح تأثير هذا الحدث على المشروع بشكل سلبي وعادة ما تقاس المخاطرة بالمبالغ أو الوقت.[4]

وتتمثل أدوات قياس المخاطرة في:

---

[1] طارق عبد العال حماد، **تقييم أداء البنوك تحليل العائد والمخاطرة**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر1999، ص 81.

[2] سليمان بن بوزيد، مرجع سبق ذكره، ص30.

[3] الياس خضير الحمدوني، فائز هليل سريح الصبيحي، **العلاقة بين الرفع المالي وعوائد السهم دراسة في عينة من الشركات الأردنية المساهمة**، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 8، الأردن، 2012، ص150.

[4] حسين عبد الحسن علي الضرب، **أثر العائد والمخاطرة وقرار الاستثمار في الأداء المالي للمصرف (دراسة تحليلية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية)**، رسالة ماجستير في ادارة الأعمال، جامعة كربلاء، العراق، 2017، ص33.

1-مخاطر الائتمان: يرتبط هذا النوع من المخاطرة بجودة الأصول واحتمالات العجز عن السداد، وهناك صعوبة كبيرة تواجه عملية تقييم نوعية الاصول بسبب ندرة المعلومات المتاحة، وتركز مقاييس مخاطر الائتمان على القروض لأنها تخضع لأعلى معدلات العجز عن السداد، وتقوم معظم النسب على فحص صافي خسائر القروض والقروض المتعثرة.

2-مخاطر السيولة: وتظهر هذه المخاطر حينما لا يستطيع البنك تلبية الالتزامات الخاصة بمدفعاته في مواعيدها بطريقة فعالة من حيث التكلفة، وتشير مقاييس مخاطر السيولة إلى كل من قدرة البنك على اقتراض الأموال وقدرة الأصول السائلة على سداد الاستحقاقات في مواعيد استحقاقها.

3-مخاطر معدل الفائدة: تتمثل في مدى حساسية التدفقات النقدية للتغييرات التي تطرأ على مستوى معدلات الفائدة، ويصبح الأصل أو الالتزام حساسا بالنسبة لمعدل الفائدة إذا كان من الممكن إعادة تسعيره في فترة زمنية معينة، ويقصد بإعادة التسعير التغير في التدفق النقدي المصاحب لأحد عناصر الأصول والخصوم.

4-مخاطر التشغيل: وتشير إلى كفاءة إدارة التكلفة عند أداء الأنشطة في البنك، وقد سبق أن أشرنا إليها وهي تشمل الرقابة على التكاليف والإنتاجية والتركيز على بعض المؤشرات التي تقيس نصيب العامل من إجمالي الأصول أو نصيب العامل من إجمالي المصروفات، ومع ذلك فإن هذه المؤشرات لا تتيح قياس احتمالات الاحتيال والتزوير التي قد تحدث من بعض الموظفين.

5-مخاطر رأس المال: تكمن في احتمال عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته، ويحدث هذا الموقف عندما تنخفض القيمة السوقية لأصول البنك إلى مستوى أقل من القيمة السوقية لالتزامات البنك، وهذا يعني أنه إذا اضطر البنك إلى تسييل جميع أصوله فلن يكون قادرا على سداد جميع التزاماته وبالتالي تتحقق خسائر لكل من المودعين والدائنين. [1]

المطلب الثالث: نموذج معيار CAMELS في تقييم أداء المالي البنوك التجارية

تتمثل طريقة CAMELS في مجموعة من المؤشرات التي يتم من خلالها تحليل الوضعية المالية لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه، وتعتبر هذه الطريقة إحدى الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق

[1] طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص91-95.

التفتيش الميداني، حيث عملت السلطات الرقابية في أمريكا على الأخذ بنتائج معيار CAMELS والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.[1]

وذلك من خلال ستة مؤشرات تتمثل في:

1-كفاية رأس المال: تحدد مؤشرات كفاية رأس المال صلابة المؤسسات المالية في مواجهة الصدمات التي تواجه بنود الميزانية، وتكمن أهمية مؤشرات كفاية رأس المال في أنها تأخذ بعين الاعتبار أهم المخاطر المالية التي تواجه المؤسسات المالية، ومن مؤشرات المستخدمة في هذا المجال:

- نسب رأس المال التجميعية المعدلة بالمخاطر.
- التوزيع التكراري لمعدلات رأس المال.

2-مؤشرات جودة الأصول: بشكل عام تعتمد درجة مصداقية معدلات رأس المال على درجة موثوقية مؤشرات الجودة ونوعية الأصول، كما أن مخاطر الإعسار في المؤسسات المالية تأتي في الغالب من نوعية الأصول وصعوبة تسييرها، ومن هنا تأتي أهمية مراقبة المؤشرات التي تدل على جودة الأصول.[2]

3-جودة الإدارة: يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات النوعية في نموذج CAMELS عموما يتم تقييم جودة ادرة البنك من خلال المعايير التالية:

- الحوكمة: يتم تقييم عمل مجلس الإدارة على أساس تنوع الخبرة التقنية وقدرته على اتخاذ القرارات بشكل مستقل عن الإدارة؛
- الموارد البشرية: يقيم ما إذا كانت مصلحة الموارد البشرية على مستوى البنك تقدم التوجيهات والنصائح وتؤثر بشكل واضح على المستخدمين؛
- عملية المراقبة والتدقيق: يتم تقييم درجة تشكيل العمليات الأساسية ومدى فعاليتها في تسيير المخاطر على مستوى البنك؛
- نظام المعلومات: والذي كفاءة وفعالية نظام المعلومات في توفير تقارير سنوية دقيقة وفي الوقت المناسب.

[1] شوقي بورقبة، **طريقة CAMIELS في تقييم أداء البنوك الإسلامية**، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، جامعة سطيف، العدد 1، الجزائر،2011، ص144.

[2] محمد البشير بن عمر، أحمد نصير، **تقييم أداء البنوك باستخدام نموذج CAMELS (البنك الوطني الجزائري)**، مجلة إضافات اقتصادية، جامعة غرداية، العدد 2، الجزائر ،2017، ص34.

– التخطيط الاستراتيجي: الذي يحدد ما إذا كان البنك قد طور منهجا متكاملا للتوقعات المالية قصيرة وطويلة الأجل، وما إذا كان مخطط التنمية قد تم تحديثه.

4–إدارة الربحية: يتم قياس هذا المؤشر عن طريق حساب بعض النسب والمعدلات التي تقيس مقدار توليد البنك للأرباح ومدى قدرته على توزيعها واستعمالها بكفاءة، لعل أهم هذه النسب هي العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، كما يمكن تقييم نتائج البنك بدلالة الابعاد التالية:

– القدرة على توليد الأرباح غير الموزعة؛

– مستوى الاستقرار في النتائج؛

– مستوى تكاليف النشاطات؛

– مستوى فعالية نظام الموازنة التقديرية ونظام الإعلام في المؤسسة؛

– مستوى إدارة نشاطات الصرف و الفوائد.[1]

5–**مؤشرات السيولة:** في الكثير من الحالات يحدث الإعسار المالي للمؤسسات المالية بسبب سوء الإدارة للسيولة، ومن هنا تأتي أهمية متابعة مؤشرات السيولة، كما يجب لمؤشرات السيولة أن تأخذ عدم التطابق في مجال الاستحقاق بين الأصول والخصوم في مجمل القطاع المالي أو على مستوى المؤسسات المالية ذات الحجم الكبير، ولتغطية هذه الجوانب يمكن النظر إلى المؤشرات التالية: [2]

– التسهيلات المقدمة من البنك المركزي للبنوك التجارية؛

–سيولة السوق الثانوية؛

–التجزئة في معدلات الإقراض بين البنوك؛

–نسبة الودائع إلى المجاميع النقدية؛

–نسبة الودائع إلى القروض؛

–هيكل استحقاق الأصول والخصوم.

6–الحساسية اتجاه مخاطر السوق: بالنسبة للمؤسسات المصرفية تتعلق الحساسية بالدرجة الأولى بالمحافظ الاستثمارية، حيث تخضع هذه الأدوات لمخاطر مختلفة مثل مخاطر أسعر الأسهم، مخاطر أسعار الصرف، ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار السلع، وكل منها له مقاييس مختلفة.

[1] سامي شناتي، الياس أورزيق، **مدى توافق نماذج تقييم الأداء المالي للبنوك مع البنوك الإسلامية، قراءة في نموذج CAMELS**، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة الجزائر03، المجلد السادس، العدد 1، 2020، ص190–191.

[2] حمد البشير بن عمر، نصير، مرجع سبق ذكره، ص35.

إلا أن هناك مقياسا إحصائيا موحدا يقيس جميع هذه المخاطر وهو مقياس VAR والذي يقيس أقصى خسارة متوقعة في المحفظة الاستثمارية خلال فترة زمنية معينة، ويمكن تقييم درجة حساسية البنوك من خلال الأبعاد التالية:

- حساسية المؤسسات المالية لمخاطر السوق؛
- قدرة مديري المؤسسات المالية علة تحديد وقياس ومراقبة مخاطر السوق؛
- مدى تعقد مخاطر العمليات غير المغطاة.

المطلب الرابع: العلاقة بين الرقابة الداخلية والأداء المالي

يعد نظام الرقابة خط الدفاع الرئيسي للوقاية من اعداد التقارير الاحتيالية، وعلى الإدارة ان تعترف بمسؤوليتها في المحافظة على تطبيق نظام الرقابة الداخلية على اعداد التقارير المالية، وانه من الضروري وجود مقاييس يمكن على أساسها تقييم فاعلية الرقابة الداخلية.

أولا: يحوي نظام الرقابة الداخلية الواجب وضعه في البنوك والمؤسسات المالية المكونات التالية:

1-نظام مراقبة العمليات والإجراءات الداخلية:

- التأكد من مطابقة العمليات للتدابير التشريعية والتنظيمية والمعايير المهنية والأخلاقية وتوجيهات مجلس إدارة البنك؛
- التأكد من الاحترام الدقيق للإجراءات المتعلقة بقرارات تحمّل المخاطر بكافة أنواعها؛
- التأكد من نوعية المعلومات المحاسبية والمالية الصادرة عن البنك سواء تلك الموجهة إلى مجلس الإدارة أو بنك الجزائر أو اللجنة المصرفية؛
- التأكد من شروط تقييم وتسجيل والحفاظ على المعلومات المالية والمحاسبية مع وجود مستندات الإثبات لمختلف العمليات المنفذة في البنك؛
- التأكد من نوعية نظام المعلومات والاتصال الموجود في البنك.[1]

[1] علي منصوري، دور نظام الرقابة الداخلية في التحكم في مخاطر القروض المصرفية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 2008، ص141.

2- أنظمة قياس المخاطر والنتائج:

على البنوك وضع أنظمة لقياس وتحليل المخاطر التي يجب أن تكون متأقلمة مع طبيعة وحجم عملياتها، بهدف ضبط مختلف المخاطر التي تواجهها نتيجة قيامها بمختلف العمليات المصرفية.

وقد ركّز هذا التنظيم على مخاطر القروض لما لها من أثر معتبر على نشاط البنوك الجزائرية، حيث ألزم البنوك وضع إجراءات لانتقاء مخاطر القرض وأخرى لقياسها كإمكانية تقسيم مبالغ القروض المدفوعة للزبائن حسب أنواع المخاطر أو حسب الشكل القانوني للزبون أو منطقة معينة...إلخ، وتسمح هذه العملية بتحديد مركزي للمخاطر المسجلة في الميزانية أو خارج الميزانية.

ويتم انتقاء مخاطر القروض بالأخذ في عين الاعتبار لكل من الوضعية المالية للزبون وقدرته على السداد والضمانات المقدمة ودراسة المحيط الاقتصادي وخصوصيات المساهمين والشركاء والمسيرين، كما يجب حساب مردودية العملية الاقراضية وتقدير خطر عدم التسديد، أي حساب المصاريف الناتجة عن عدم تحصيل القرض. وللوصول إلى ذلك يتوجب على البنوك تشكيل ملفات قروض كاملة تضم مختلف المعلومات الكمية والنوعية حول الزبون.

كما يجب وضع نظام تفويضات يتأقلم مع خصوصيات البنك وحجم العمليات الإقراضية، وضرورة وجود إمضاءين على الأقل لقرار الإقراض ووضع مصلحة متخصصة مستقلة عن المصالح التشغيلية لتحليل ودراسة طلبات العمليات الاقراضية.

3- أنظمة الرقابة والتحكم في المخاطر:

تُبين هذه الأنظمة الحدود الداخلية الموضوعة من طرف البنوك المتعلقة بحجم المخاطر التي يجب احترامها، ويجب أن يعاد فحص قيمة هذه الحدود كلما استدعت الضرورة ذلك؛ على الأقل مرة في السنة من طرف مجلس إدارة البنك أخذا بعين الاعتبار لقيمة الأموال الخاصة للبنك، ويجب أن تثبت هذه الحدود في كل المستويات التشغيلية (الوكالات، المديريات الجهوية) وتكون منسجمة مع الحدود الإجمالية.

كما يجب على البنك وضع أنظمة تسهر على التطبيق الفعلي للإجراءات المذكورة سلفا وبصفة دائمة، وفي نفس الوقت تحليل أسباب وجود الانحرافات في تطبيقها وإعلام الأشخاص أو المصالح المعنية بهذه الاختلالات لاتخاذ التدابير اللازمة[1]

4-وفي الأخير نظام للتوثيق والمعلومات:

[1] علي منصوري، مرجع نفسه، ص 143_144.

لضمان رقابة داخلية أفضل يجب على البنوك اعداد مدونة الإجراءات الخاصة بمختلف نشاطاتها الى جانب تحضير سنويا تقرير حول الشروط التي تتم فيها الرقابة الداخلية وتقريرا حول قياس ومراقبة المخاطر التي قد تتعرض لها وينقسم هذا العنصر الى:

أ–نظام التوثيق: يتم تطبيقه من خلال الإجراءات التالية:

– اعداد وثائق الإجراءات المتعلقة بأنشطتها المختلفة ويجب ان تتضمن هذه الوثائق على الأقل كيفيات التسجيل والمعالجة واسترداد المعلومات والمخططات المحاسبية وكذا إجراءات الشروع في العمليات.

– إعداد مستندات تحدد بدقة الوسائل المخصصة لضمان السير الحسن للرقابة الداخلية لاسيما فيما يلي:

- ✓ مختلف مستويات المسؤولية؛
- ✓ الاختصاصات المخولة والوسائل المخصصة لسير أنظمة الرقابة الداخلية؛
- ✓ القواعد التي تضمن استقلالية هذه الأنظمة؛
- ✓ الإجراءات المتعلقة بأمن أنظمة الاعلام والاتصال؛
- ✓ وصف أنظمة تقدير المخاطر؛
- ✓ وصف أنظمة المخاطر والتحكم في المخاطر.

ب–نظام الاعلام: يتم تطبيقه من خلال الإجراءات التالية:

– تبلغ الهيئة التنفيذية بانتظام هيئة التداول وعند الاقتضاء لجنة التدقيق بالعناصر الأساسية والاستنتاجات الهامة التي قد تبرز من خلال تقدير المخاطر التي يتعرض لها البنك؛

– يجب ان تبلغ التقارير التي تم اعدادها تبعا للمراقبة التي اجريت بموجب التدقيق في انتظام وتطابق العمليات؛

– جرد التحقيقات المنجزة والنتائج المستخلصة لاسيما اهم النقائص المسجلة والإجراءات التصحيحية؛

– وصف التعديلات الهامة التي تمت في مجال الرقابة الداخلية خلال فترة؛

– وصف شروط تطبيق الإجراءات التي وضعت بالنسبة للنشاطات الجديدة.[1]

ثانيا: العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر

تعد ادارة المخاطر اسلوبا منتظما لتحديد وقياس ومراقبة المخاطر، أما الرقابة الداخلية تتكون من الاجراءات الداخلية التي تستخدمها المؤسسة في مراقبة المخاطر قبل وبعد العمليات.

وتعتبر إدارة المخاطر تطورا طبيعيا للرقابة الداخلية، وتسعى معظم البنوك إلى التطبيق الكامل لنماذج الرقابة الداخلية والتي تعتبر جزء لا يتجزأ من إدارة المخاطر.[2]

و يشمل إطار عمل إدارة المخاطر على الرقابة الداخلية عدة مجالات اهمها: [3]

–التوسع في فئات الأهداف، واشتماله على تقارير أكثر اكتمالا، ومعلومات غير مالية، ووجود الأهداف الاستراتيجية؛

– توسع عناصر تقييم المخاطر وتقدم مفاهيم مختلفة للمخاطر، مثل مخاطر قابلية التعرض للخسائر، وتحمل المخاطر، والاستجابة للمخاطر؛

– التأكيد على أهمية المديرين المستقلين في الإدارة العليا وتحديد أدوارهم ومسؤولياتهم.

[1] سمية احمد ميلي، مرجع سبق ذكره، ص24.

[2] قورين، قيدوان، **دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر البنكية (دراسة حالة البنوك المعتمدة**، المجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية)، المجلد12 ، العدد1، الجزائر، ص41.

[3] إبراهيم مروان لظن، **مدى فاعلية دور التدقيق الداخلي في تقويم إدارة المخاطر وفق إطار COSO (دراسة تطبيقية على القطاعات الحكومية في قطاع غزة)**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، فلسطين، 2011، ص70.

شكل رقم (2-2): العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر

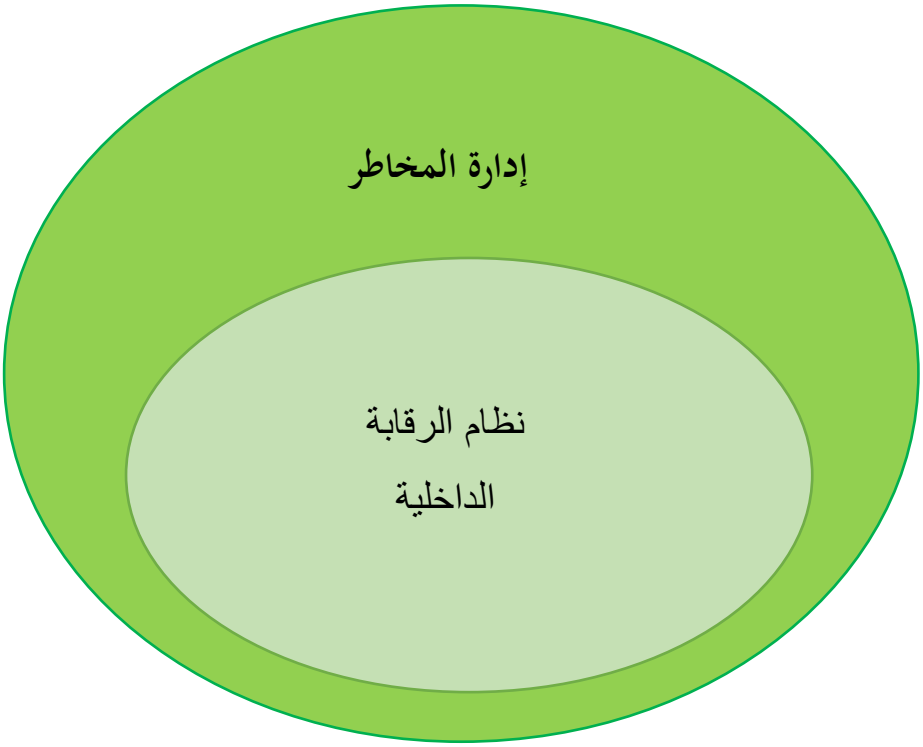

المصدر: إبراهيم مروان لظن، مدى فاعلية دور التدقيق الداخلي في تقويم إدارة المخاطر وفق إطار COSO (دراسة تطبيقية على القطاعات الحكومية في قطاع غزة)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، فلسطين، 2011، ص68.

ثالثا: فاعلية نظام الرقابة الداخلية وعلاقتها بأداء البنوك التجارية

لقد أدى التطور العلمي والتكنولوجي المتزايد في الصناعة المصرفية إلى زيادة المسؤوليات الملقاة على عائق مجلس الإدارة والإدارة العليا في البنوك لتحقيق أهدافها وتعقد المشكلات الإدارية الناتجة عن تنوع نشاطها وزيادة حجم أعمالها وانتقالها من المحلية إلى العالمية، وما صاحبه من ضغوطات الأزمات المالية العالمية المتكررة، فكان من الضروري اعتماد آلية فعالة ممثلة في الرقابة الداخلية لإدارة المخاطر وحماية حقوق المساهمين والمودعين والأطراف ذات المصلحة في البنك.

يعتبر نظام الرقابة الداخلية بمثابة خط الدفاع الأول الذي يوفر الحماية للمعلومات المالية والتي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات السليمة.[1]

[1] حمد خاوي، محاد عريوة، مرجع سبق ذكره، ص197.

وحتى تتمكن البنوك التجارية من تحسين أدائها يستدعي الأمر تدعيم دور وإجراءات الرقابة الداخلية باعتبار أن نظام الرقابة الداخلية يعد ركيزة أساسية لدى المصارف ليس فقط كآلية لإدارة والحد من المخاطر بل يمتد دورها إلى تقديم الاستشارات والمعلومات المالية الصحيحة للإدارة العليا للبنك بما يرفع من أداء البنك من خلال تعظيم الحصة السوقية للبنك وزيادة القدرة التنافسية بشكل أفضل وكذا ضمان تحقيق الأهداف المسطرة عموما.

الشكل رقم (3-2): علاقة نظام الرقابة الداخلية بالأداء المالي

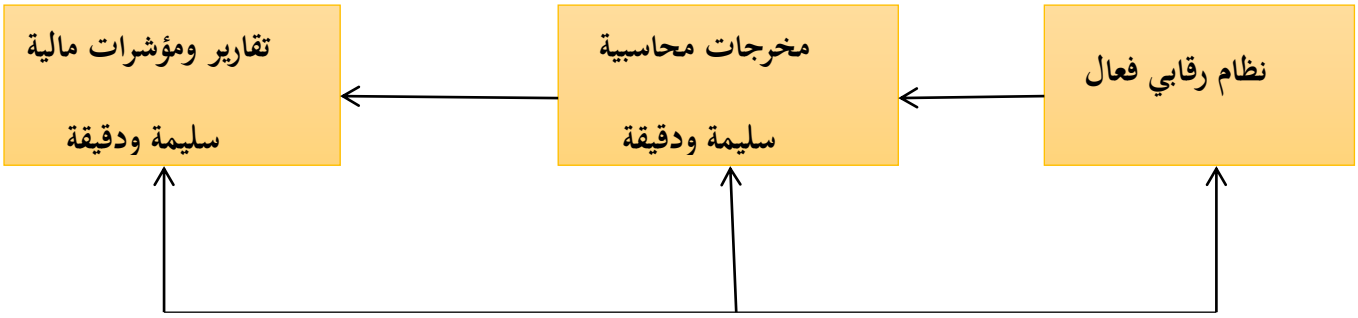

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على المعطيات السابقة

ومن هنا تتضح لنا علاقة الرقابة الداخلية بتقييم الأداء المالي في المؤسسة، فوجود نظام رقابة داخلي فعال وجيد فانه يتضمن مخرجات سليمة ودقيقة.

الخلاصة

لقد أصبح التسيير في المؤسسة بشكل عام والتسيير المالي بشكل خاص من أهم الوظائف الرئيسية للمؤسسة، اذ بواسطته تستطيع المؤسسة ان تحقق اهدافها العامة واستقرارها بأكثر فعالية، ومن اهداف هذا التسيير تحسين الأداء المالي، حيث تلجأ المؤسسة إلى الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، وتحقيق الكفاءة الانتاجية اي تحقيق اهدافها بأقل التكاليف الممكنة. ومن اجل تحقيق هذه الاهداف يجب على المؤسسة الالتزام بنظام الرقابة الداخلية الفعال الذي يلعب دورا كبيرا في تحقيق الكفاءة الانتاجية وتحسين الأداء المالي للمؤسسة، ويتم تحقيقه من خلال أداء الرقابة لدورها بالنسبة لكل مرحلة من مراحل العملية الانتاجية.

الفصل الثالث: نظام الرقابة الداخلية على الاداء المالي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية" وكالة" قالمة"

تمهيد

بعدما تطرقنا في الجانب النظري للمفاهيم الأساسية لكل من نظام الرقابة الداخلية، والأداء المالي في البنوك التجارية تطرقنا في هذا الفصل الى الدراسة الميدانية التي تهدف الى اسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي.

وقد تم في هذا الفصل توضيح اهم الخطوات التي تم اتباعها لإجراء الدراسة الميدانية، والتي ستكون على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية "وكالة قالمة".

ومن اجل تحقيق اهداف الدراسة تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث:

- المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
- المبحث الثاني: التعريف بمجتمع وعينة الدراسة.
- المبحث الثالث: تحليل نتائج الدراسة.

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية

قبل التطرق لأثر نظام الرقابة الداخلية على بنك الفلاحة، والتنمية الريفية "وكالة قالمة"، وهو موضوع هذه الدراسة، من البديهي أولا معرفة نشأة البنك، وتطوره وكذلك أهدافه ومهامه وخدماته.

المطلب الأول: نبذة تاريخية حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية

ينتمي بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى القطاع العمومي إذ يعتبر وسيلة من وسائل سياسة الحكومة الرامية إلى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي، وترقية العالم الريفي.

تم تأسيس بنك الفلاحة والتنمية الريفية في 13 مارس 1982 بمقتضى المرسوم 206/82 تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري حيث ارتبط تأسيسه بتمويل هياكل ونشاطات الإنتاج الزراعي، والحرف التقليدية في الأرياف، وكل المهن الحرة والمنشآت الخاصة المتواجدة في الأرياف، وبالتالي فإنه بنك متخصص إذ أن مهمته تمويل القطاع الفلاحي، والأنشطة المختلفة في الريف، وذلك بغرض تطوير الإنتاج الغذائي على الصعيد الوطني، وهو أيضا بنك تجاري حيث يمكنه جمع الودائع من أي شخص طبيعي أو معنوي ،ويقرض الأموال بآجال مختلفة، تستهدف تكوين أو تحديد رأسمال الثابت، وهو يعطي امتياز للمهن الفلاحية الريفية بمنحها قروضا بشروط سهلة، وسعر فائدة أقل.

هذا البنك يعمل بمبدأ اللامركزية بحيث أعطى لفروعه صلاحيات واسعة في منح القروض، وهذا لخدمة إعادة الهيكلة، وتسهيل خدماته بعد أن أعيد تقسيم البلاد إلى 48 ولاية ، ورأسماله عند التأسيس قدر ب1مليار دينار جزائري، وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية تحول البنك بعد عام 1988 إلى شركة مساهمة ذات رأسمال قدره 22 مليار دينار جزائري ،مقسم إلى 2200سهم بقيمة 1000000 دينار جزائري للسهم الواحد، لكن بعد صدور قانون النقد والقرض في 1990/04/14 ، والذي منح استقلالية أكبر للبنوك، وألغي نظام التخصص، أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية، والمتمثلة في منح التسهيلات الائتمانية، وتشجيع عملية الادخار، والمساهمة في التنمية حيث وصل رأسماله سنة 1999 إلى 33000000000 دينار جزائري، ولتحقيق أهدافه والاستعداد للمرحلة الراهنة وضع البنك استراتيجية شاملة من خلال التغطية الجغرافية لكامل التراب الوطني بما يقارب 300 وكالة، ومديرية فرعية من بينها المديرية الفرعية لولاية قالمة التي هي محل هذه الدراسة فهي تضم ولايتي قالمة وسوق أهراس كما تضم 9 وكالات هي:

1-وكالة قالمة وتضم أربعة وكالات وهي:

- وكالة قالمة 821؛
- وكالة واد الزناتي 819؛
- وكالة عين مخلوف 816؛
- وكالة بوشقوف 820.

2-وكالة سوق أهراس وتضم خمسة وكالات وهي:

- سوق أهراس أ 822؛
- سوق أهراس ب 817؛
- مداوروش 824؛
- سدراته 818؛
- تاورة 825.

المطلب الثاني: مهام وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يسعى البنك من خلال القيام بجملة من المهام لتحقيق العديد من الأهداف حيث:

أولا: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية: تتمثل مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية فيما يلي:

1-بنك الفلاحة والتنمية الريفية كبنك تجاري: تتمثل مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية باعتباره بنك تجاري في:

- ✓ معالجة جميع العمليات التي يقوم بها أي بنك تجاري (قرض، صرف أو خزينة)؛
- ✓ فتح حسابات لكل شخص يقدم طلبا؛
- ✓ المشاركة في جميع مجالات التوفير والاحتياط؛
- ✓ تعامله مع مؤسسات القرض العمومي؛
- ✓ القيام بتمويل عمليات التجارة الخارجية ومحاولة تقديم تسهيلات للاستثمار الوطني؛
- ✓ منح قروض قصيرة ومتوسطة الأجل.

2-بنك الفلاحة والتنمية الريفية كوسيلة للمراقبة: تتمثل مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية باعتباره وسيلة للمراقبة في:

- ✓ مراقبة تطابق التدفقات المالية للمؤسسات مع المخططات والبرامج المتعلقة بها؛
- ✓ تمويل العمليات الفلاحية والزراعية والصناعية، إضافة إلى تقديمه لمساعدات لمختلف المؤسسات التي تساهم في تنمية عالم الأرياف؛
- ✓ تمويل المشاريع الخاصة بالاستثمارات (الصناعات الصغيرة، التجارة...) في شكل قروض؛
- ✓ تمويل قطاع الصحة حيث أن البنك يمول الاستثمارات الخاصة لذا القطاع مثل فتح مراكز تصوير طبية، صيدليات، ومراكز التحليل الطبي...الخ وهذا في المناطق الريفية؛
- ✓ تمويل بعض الاستثمارات الخاصة بتطوير الأرياف: حيث تمنح قروض في إطار تشغيل الشباب تخص وسائل نقل المسافرين، وكذا تدعيم مشروع تربية الحيوانات كالأبقار والأغنام وشراء العتاد الفلاحي؛

✓ يقوم البنك بتقديم جملة من قروض الاستغلال كقروض لتمويل الحملات الفلاحية، وأيضا لموازنة الوضعية المالية للمؤسسات (السحب على المكشوف).

ثانيا: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يحتم المناخ الاقتصادي الجديد الذي تشهده الساحة المصرفية المحلية، والعالمية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية أن يلعب دورا أكثر ديناميكية، وأكثر فعالية في تمويل الاقتصاد الوطني من جهة، وتدعيم مركزه التنافسي في ظل المتغيرات الراهنة من جهة أخرى، وبذلك أصبح لزاما على القائمين على البنك وضع استراتيجية أكثر فعالية لمواجهة التحديات التي تفرضها البيئة المصرفية.

وأمام كل هذه الأوضاع وجب على المسؤولين إعادة النظر في أساليب التنظيم، وتقنيات التسيير التي يتبعها البنك، والعمل على ترقية منتجاته وخدماته المصرفية من أجل إرضاء الزبائن والاستجابة لانشغالاتهم.

وفي هذا الصدد لجأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية مثله مثل البنوك العمومية الأخرى إلى القيام بأعمال ونشاطات متنوعة وعلى مستوى عال من الجودة للوصول إلى استراتيجية تتمثل في جعله مؤسسة مصرفية كبيرة وشاملة يتدخل في تمويل كل العمليات الاقتصادية، حيث بلغت ميزانيته حوالي 5.8 مليار دولار، وينشط بواقع 30 من التجارة الخارجية بالجزائر، ولهذا أصبح بثقة المتعالمين الاقتصاديين والأفراد الزبائن على سواء، وهذا قصد تدعيم مكانته ضمن الوسط المصرفي.

ومن أهم الأهداف المسطرة من طرف إدارة البنك ما يلي:

- توسيع وتنويع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة؛
- تحسين نوعية وجودة الخدمات؛
- تحسين العلاقات مع الزبائن؛
- الحصول على أكبر حصة من السوق؛
- تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق أقصى قدر من الربحية.

وبغية تحقيق تلك الأهداف قام البنك بتهيئة الشروط للانطلاق في المرحلة الجديدة التي تتميز بتحولات هامة نتيجة انفتاح السوق المصرفية أمام البنوك الخاصة المحلية والأجنبية، حيث قام البنك بتوفير شبكات جديدة ووضع وسائل تقنية حديثة، وأجهزة وأنظمة معلوماتية، كما بذل القائمون على البنك مجهودات كبيرة لتأهيل موارده البشرية، وترقية الاتصال داخل وخارج البنك، مع إدخال تعديلات على التنظيمات والهياكل الداخلية للبنك تتوافق مع المحيط المصرفي الوطني واحتياجات السوق.

كما سعى البنك إلى التقرب أكثر من الزبائن وهذا بتوفير مصالح تتكفل بمطالبهم وانشغالاتهم والحصول على أكبر قدر من المعلومات الخاصة باحتياجاتهم، وكان البنك يسعى لتحقيق هذه الأهداف بفضل قيامه ب:

- رفع حجم الموارد بأقل تكاليف؛
- توسيع نشاطات البنك فيما يخص التعاملات؛
- تسيير صارم لخزينة البنك بالدينار والعملة الصعبة؛

المطلب الثالث: الخدمات المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يسعى بنك الفلاحة والتنمية الريفية الى تقديم الخدمات التالية:

1- خدمات الادخار: وتشمل مختلف الخدمات التي يقدمها البنك لجذب مدخرات زبائنه وتمكنهم من توظيفها لديه، وتتمثل في:

أ- سند الصندوق: وهو عبارة عن إيداع لأجل، ويصبح ماديا بواسطة سند يلتمس من خلاله الزبون للاكتتاب في مبلغ معين (محدد) لمدة من اختياره، وبمعدل فائدة متغيرة حسب مدة الايداع، وعند بلوغ أجل الاستحقاق يدفع البنك فائدة لصاحبه زيادة على رأس المال، وهذا السند موجه للأشخاص المعنوية والمادية بصفة اسمية أو لعامله.

ب-دفتر توفير الشباب: هو دفتر يمكن صاحبه من الشباب دون 19 سنة عن طريق ممثله الشرعي من فتح حساب إيداع فيه، ويقدر المبلغ الأدنى لهذا الدفتر بـ 500 دج، ويتم إيداع الأموال فيه عن طريق مبالغ محولة أو عن طريق تحويلات أوتوماتيكية، ويتيح هذا الدفتر لصاحبه عند بلوغه الأهلية القانونية، وذو الأقدمية التي تزيد عن 5 سنوات الاستفادة من قرض بنكي قد يصل إلى 2 مليون دينار.

ج-دفتر خاص بالسكن: وهو عبارة عن حساب في دفتر يمكن صاحبه من الحصول على فائدة تدفع سداسيا وبمعدل ثابت يقدر بـ 2.5 %.

ويتيح هذا الحساب لصاحبه في حالة أراد الحصول على سكن إمكانية مساعدة البنك بتمويله لمشروعه السكني وتخضع هذه الفائدة للضريبية على الدخل الإجمالي.

وفي هذه الحالة تكون الفائدة التي يدفعها صاحب هذا الحساب أقل من الفائدة التي يمكن أن يدفعها شخص آخر يرد تمويل مشروع سكني وهو غير فاتح لهذا الحساب.

د-إيداع لأجل: ويتمثل هذا الحساب في حساب يفتحه صاحبه لإيداع أمواله، مقابل حصوله على فائدة محددة من طرف البنك حسب مدة الإيداع.

2- خدمات متعلقة بالإقراض Crédit: يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية على غرار غيره من البنوك بدور الوساطة المالية، فبعد استقباله إيداعات المدخرين يقوم باستخدامها في شكل قروض لذوي الاحتياجات المالية.

وهذه القروض تختلف من حيث المدة وغرض الحصول على القرض، وكذا الضمانات المطلوبة ويمنح بنك الفلاحة والتنمية الريفية أنواع عدة من القروض نذكر منها:

أ-قروض الاستغلال: وهي قروض مدتها سنة واحدة ولا تتجاوز سنتين تهدف إلى تمويل احتياجات التشغيل، ويفرق البنك بين نوعين من القطاعات عند إعطاء هذه القروض هما:

- **القطاع الفلاحي** (خارج المخطط الوطني للتنمية PNDA) ويتضمن خمسة أنواع من الزبائن هم:
  - ✓ المزارعون الخواص الفرديون الذين هم في بداية مباشرة النشاط.
  - ✓ المزارعون الخواص الفرديون العاملون حاليا في القطاع.
  - ✓ المزارعون المجمعون.

- ✓ المستثمرة الفلاحية الخاصة.
- ✓ المستثمرة الفلاحية الجماعية.

– **قطاع الصناعة، الخدمات، التجارة، البناء والأشغال العمومية**: ويتضمن بدوره ثلاثة أنواع من الزبائن، وهم:

- ✓ مقاولة الأشغال العمومية والبناء؛
- ✓ الصناعة، التجارة والخدمات؛
- ✓ المهن الحرة والنشاطات الخصوصية.

ب–بقروض الاستثمار: وهي قروض متوسطة وطويلة الأجل تتراوح مدتها من سنتين إلى خمس سنوات، وقد تصل إلى ثماني سنوات وأكثر، ويمنح هذا النوع من القرض عادة لتمويل مشتريات المعدات أو تجديد الآلات أو بهدف تكوين رأس المال الثابت في حالة القروض طويلة الأجل، وتمنح عادة لقاء رهن عقاري، ويفرق بنك البدر عند إعطاء هذا النوع من القروض أيضا قطاعين هما:

– **القطاع الفلاحي والصيد البحري**: ويشمل نوعين من القروض هي:

- ✓ القرض المرتبط بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية.
- ✓ قرض الاستثمار خارج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

نظام التسديد: إن إجراء التحصيل المالي عن طريق المعالجة الحسابية عن بعد يتطلب تجديد هذه العملية من طابعها المادي، وبالتالي توفر هذه التقنية الجديدة المستحدثة على مستوى وكالات بدر لزبائنها معالجة العمليات البنكية عن بعد وفي الوقت الحقيقي وتجدر الاشارة إلى أن هذه العملية تتم فقط بين البدر ووكالاته.

3– **خدمة بدر Consulta**: وهي خدمة يوفرها بنك الفلاحة والتنمية الريفية لزبائنه بحيث تمكنهم من فحص حساباتهم عن بعد، وذلك عن طريق تعبئة الزبون لوثيقة تعاقدية مع البنك ويترك اسم المستعمل وكلمة سرية تمكنه من مراجعة حسابه عن طريق شبكة الانترنيت، ويتيح بدر هذه الخدمة لزبائنه لمدة 24/24 ساعة كل أيام الأسبوع.

- عمليات المقاصة للشيكات؛
- عمليات الأوراق المالية من شرائها وإدارتها لصالح العميل؛
- عمليات الحوالات المصرفية؛
- عمليات التجارة الخارجية.

وتتمثل طبيعة هذه العمليات في:

- ✓ الاعتمادات المستندية؛
- ✓ توظيف الحسابات وتحويلها؛
- ✓ عمليات إيجار الصناديق الحديدية بأحجامها المتوسطة وكبيرة الحجم؛
- ✓ عمليات الكفالات المصرفية؛

✓ عمليات تحصيل الأوراق التجارية وخصمها.

المطلب الرابع: الهيكل التنظيمي لوكالة قالمة

يمكن توضيح الهيكل التنظيمي لوكالة قالمة من خلال الشكل الموالي:

شكل رقم (1-3): الهيكل التنظيمي لوكالة "قالمة"

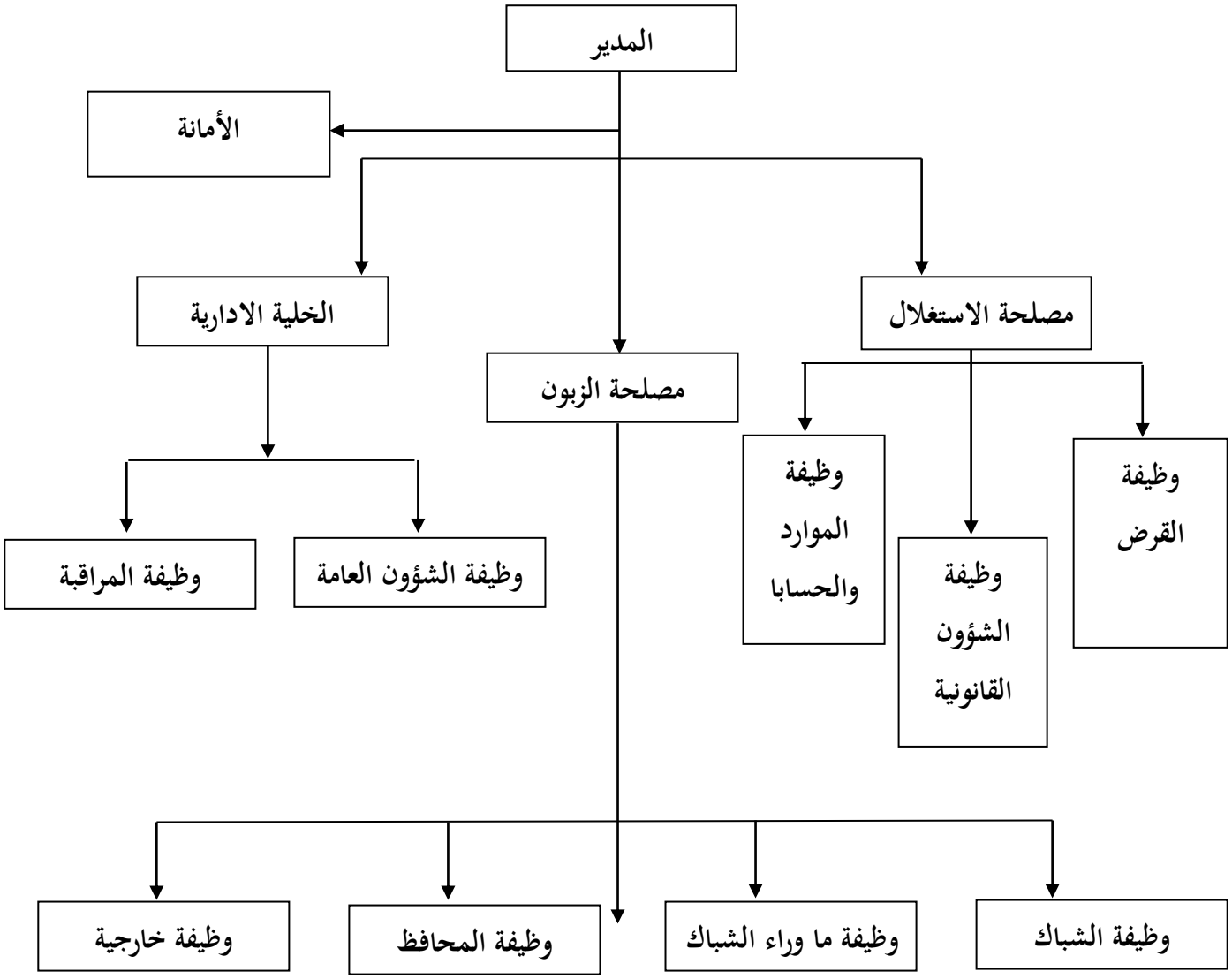

المصدر: وثائق مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة قالمة).

تتمثل مهام المصالح المختلفة المدرجة في الهيكل التنظيمي فيما يلي:

1) مصلحة الاستغلال: تدور مهامها حول استقبال الزبائن وتلبية رغباتهم في فتح حسابات في مختلف الأنواع وكذا البحث عن زبائن جدد من جهة ومن جهة أخرى لها مهمة التوزيع القروض كما تتماشى مع القوانين

المعمول بها من دراسة استعمال القروض وتسديدها كما لها مهمة التحصيل للقروض عند أجلها وفض النزاعات والمتابعة القضائية للزبائن غير الأوفياء اتجاه التزاماتهم وتضم ما يلي:

- وظيفة القروض.
- وظيفة الشؤون القانونية.
- وظيفة الموارد والحسابات.

2) **مصلحة الزبائن**: تتلخص مهام هذه المصلحة في معالجة وتلبية طلبات الزبائن في ما يخص العمليات التي لها علاقة بالصندوق من سحب، إيداع وكدا تسديد وتسليم، سحب الشيكات والأوراق المالية وعمليات التحويل والتعامل بالعملة الصبة وتسهيل الحسابات ومسك الدفاتر وفتح الاعتماد والتسليم المستندي.

3) **الخلية الإدارية**: تتشكل من وظيفة المراقبة والمحاسبة ومراقبة الشؤون العامة وتتلخص مهامها في كل الإعمال الخاصة بالتنظيف والصيانة، الأمن والتأمين

- المراقبة اليومية الحسابية والتأكد من صحة العمليات.
- تسجيل الملفات التي تدخل تحت المصلحتين وإعطائهم رقم تسلسلي

4) الأمانة: يتمثل دور الأمانة في:

- تلقي البريد الوارد وإرسال البريد الصادر
- القيام بالعمليات الإدارية المختلفة كالطبع، استقبال الملفات، البرقيات، الإشراف على المكالمات والفاكس.
- تنظيم مواعيد المريد.

المبحث الثاني: التعريف بمجتمع وعينة الدراسة

بعد دراستنا للجانب النظري لنظام الرقابة الداخلية، والأداء المالي في البنوك، ومعرفة المكونات الخمسة الأساسية لهذا النظام (البيئة الرقابية، الأنشطة الرقابية، تقييم المخاطر، نظام المعلومات، الاتصال، والمراقبة والضبط)، وللتأكد من وجود هذه المكونات الأساسية للنظام في بنك الفلاحة والتنمية الريفية " وكالة قالمة"، وتقييم أثره على الأداء المالي، قمنا بإعداد استمارة لجمع البيانات، والمعلومات من أفراد عينة الدراسة.

المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة

يقصد بمجتمع الدراسة جميع أفراد أو أحداث أو مشاهدات موضوع البحث أو الدراسة تضمن مجتمع الدراسة.

حيث تمت هذه الدراسة على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قالمة، والذي سبق لنا تعريفه وذكر مهامه حيث يتكون مجتمع الدراسة من مجموعة من الموظفين والمراقبين الداخليين، ورؤساء المصالح والمدراء التنفيذيين والمراجع الداخلي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، وتم توزيع الاستبيان على أفراد مجتمع الدراسة، حيث تم توزيع 40 استمارة، وتضم الاستمارة 41 سؤال.

1-تعريف الاستمارة

تعرف الاستمارة على أنها نموذج يشمل أسئلة موجهة للأفراد من أجل الحصول على معلومات حول موضوع ما أو مشكلة ما، وهي تعد أداة رئيسية في جمع البيانات، وتعد من النوع المركب المكشوف الهدف.[1]

2-وصف الاستمارة

من أجل التعرف على إجابات العينة تم استخدام مقياس مناسب لتصنيف، وتقييم الإجابات الموافقة لكل عبارة، وهو ما يعرف بمقياس ليكارت الخماسي، ويتمثل في تحديد مجموعة من العبارات تصف الموضوع المراد تقييم اتجاه الأفراد نحوه، حيث تأخذ العبارة عدة صيغ ويتم اختيار الإجابة المعبرة أكثر عن اتجاهه.

الجدول رقم (3-1): مقياس ليكارت الخماسي

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر: وليد بشيشي وآخرون، دور تكوين البشرية في تفعيل وإنجاح عملية التغيير التنظيمي، حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 32- الجزء الثالث/سبتمبر2018، ص373.

يدل هذا المقياس على أن الإجابة كلما اقتربت من 5 كلما كانت الموافقة أكبر، وكلما اقتربت من 1 دلت على عدم الموافقة.

[1] وليد بشيشي وآخرون، دور تكوين البشرية في تفعيل وإنجاح عملية التغيير التنظيمي، حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 32-الجزء الثالث/سبتمبر2018، ص372

الجدول رقم (3-2): اجابات اسئلة الاستبيان ودلالتهم

الإجابة	الرمز	المتوسط الحسابي
غير موافق بشدة	**1**	**من 1 إلى أقل من1.80**
غير موافق	**2**	**من 1.80 إلى أقل من2.60**
محايد	**3**	**من 2.60 إلى أقل من3.40**
موافق	**4**	**من 3.40 إلى أقل من4.20**
موافق بشدة	**5**	**من 4.20 إلى 5**

المصدر: وليد بشيشي وآخرون، دور تكوين البشرية في تفعيل وإنجاح عملية التغيير التنظيمي، حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 32- الجزء الثالث/سبتمبر2018، ص373.

يوضح الجدول أعلاه إجابات أسئلة الاستبيان ودلالتهم، حيث أنه من أجل تحديد طول الخلايا لمقياس ليكارت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) يتم حساب المدى (5-1=4)، ثم تقسيمه على عدد الخلايا أي (5/4=0.8) ثم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في الخلية الأدنى، وذلك لتحديد الحد الأعلى للخلية.

تم تقسيم أسئلة الاستمارة الى:

أ-الجزء الأول: شمل هذا الجزء البيانات الشخصية: كالعمر، الجنس، التأهيل العلمي...

ب-الجزء الثاني: تم تقسيم هذا الجزء الى محورين أساسيين تماشيا مع طبيعة الموضوع هما:

- ✓ **المحور الأول**: تناول العناصر المكونة لنظام الرقابة الداخلية: بيئة الرقابة، الأنشطة الرقابية، تقييم المخاطر، المعلومات والاتصال، المراقبة والضبط الداخلي.
- ✓ **المحور الثاني**: تناول أسئلة متعلقة بالأداء حيث قسم الى 6 ابعاد: كفاية راس المال، جودة الأصول، سلامة الإدارة، الربحية، السيولة، والمخاطر السوقية (وهي عبارة عن مؤشرات نموذج CAMELS).

جدول رقم (3-3): استمارات الاستبيان الموزعة والمسترجعة.

عدد الاستمارات الموزعة	**40**	**%100**
عدد الاستمارات المسترجعة	**32**	**%80**
عدد الاستمارات الغير المسترجعة	**08**	**%20**

المصدر: من اعداد الطالبتان

نلاحظ من الجدول أعلاه ان عدد استمارات الاستبيان الموزعة هي 40 استمارة، في حين عدد الاستمارات المسترجعة هو 32 استمارة بنسبة 80% وهي نسبة مقبولة.

3-أساليب المعالجة الاحصائية

من أجل القيام بالتحليل الإحصائي لبيانات الاستبيان تم الاستعانة بأدوات التحليل الإحصائي المناسبة لمثل هذه الدراسة، والتي يتم الحصول على نتائجها من خلال برنامج SPSS (الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية statistical package for social science) حيث تم استخدام الادوات التالية:

- **التوزيع التكراري**: من خلاله يمكن معرفة تكرارات الإجابات، والنسب المئوية، والحصول على الأشكال البيانية.

- **الوسط الحسابي**: من أجل معرفة الاتجاه العام لإجابات أفراد عينة الدراسة؛

- **الانحراف المعياري**: من أجل معرفة مدى تشتت الإجابات لدى أفراد العينة عن وسطها الحسابي؛

- **معامل الارتباط**: من أجل دراسة العلاقة بين المتغيرين التابع والمستقل؛ حيث يكون الارتباط قويا عند اقتراب القيمة من الواحد؛

- **اختبار ألفا كرونباخ**: من أجل معرفة، وقياس صدق، وثبات بيانات الدراسة؛

- **الانحدار المتعدد**: من أجل تحديد أثر المتغيرات المستقلة في المتغير التابع، ومن ثم الإجابة على فرضيات الدراسة.

- **اختبار تحليل تباين الانحدار (ANOVA)**: للإجابة على فرضيات الدراسة.

- **مقياس "ليكارت الخماسي"**: لقياس سلوكيات، وتفضيلات أفراد عينة الدراسة.

- **اختبار " Smirnov Kolmogorov"**: للتأكد من التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة.

-**معامل الارتباط(R)**: للحكم على قوة العلاقة التي تربط بين المتغيرات المستقلة، والمتغيرات التابعة.

-**معامل التحديد (R^2)**: لتقييم القوة التفسيرية لنموذج الدراسة، بمعنى قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير التغيرات التي قد تطرأ على المتغير التابع.

– **اختبار تحليل التباين (ONE WAY ANOVA)**: لاكتشاف الفروقات في إجابات الأفراد حول التشارك المعرفي تعزى للمتغيرات الشخصية لديهم.

المطلب الثاني: اختبار صدق وثبات بيانات الدراسة

قبل الشروع في عملية التحليل واستخلاص النتائج، يجب التأكد من مدى صدق وثبات العبارات التي تضمنتها الاستمارة، حتى تكون النتائج ذات مصداقية وأكثر واقعية.

أولا: الصدق الظاهري لأداة الدراسة

وذلك يعني التأكد من أنها سوف تقيس ما أعدت لقياسه، وللتأكد من صدق الاستبانة وقبل توزيع الاستمارة على عينة البحث، تم تحكيمها من قبل بعض الأساتذة في التخصص، وذلك لخبرتهم ومعرفتهم بمجال البحث العلمي، وقد تم إبداء بعض الملاحظات القيمة، وأجريت وفقًا لها تعديلات في صياغة بعض العبارات، وبالتالي تم دعم واختبار جانب مصداقية مضمون الاستمارة.[1]

ثانيا: ثبات الاستبيان

ثبات أداة الدراسة يعني التأكد من أن الإجابة ستكون واحدة تقريبا لو تكرر تطبيقها على الأشخاص ذاتهم في أوقات مختلفة.[2]

حيث يعد أحد أهم الاختبارات الإحصائية لتحليل بيانات الاستبانة، لإضفاء الشرعية عليها، وعلى ضوء نتائج هذا الاختبار يتم تعديل الاستبانة أو قبولها، ويستخدم هذا الاختبار فيما إذا كانت أسئلة الاستبانة متناسقة فيما بينها.

يحسب من المعادلة: $\alpha = \frac{k}{k-1}\left[1-\frac{\sum s^2_i}{s_i^2}\right]$ K: عدد مفردات الاختبار؛ ($\sum s^2_i$): تباين درجات كل مفردة من مفردات الاختبار؛ (s_i^2) : التباين الكلي لمجموع مفردات الاختبار، والجدول الموالي يوضح معامل ثبات كل بعد وكل محور، وكامل الاستمارة.

---

[1] محمد بوعزيز، **مدى إسهامات الممارسة الترويحية الرياضية على بعض المتغيرات النفسية وعلاقتها بالتوافق المهني لدى أساتذة التعليم المتوسط**(دراسة ميدانية أجريت على متوسطتي أولاد بوغالم ولاية مستغانم)، أطروحة دكتوراه في التربية البدنية و الرياضية تخصص رياضة وصحة، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، 2018، ص 129.

[2] محمود مهدي بيادي، **تحليل البيانات الإحصائية باستخدام البرامج الإحصائية spss**، ط1، دار الحامد، عمان، 2005، ص49

الجدول رقم (3–4): معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات محاور الدراسة

محاور الاستمارة	عدد العبارات	معامل الثبات	محاور الاستمارة	عدد العبارات	معامل الثبات
نظام الرقابة الداخلية	22	0.867	الأداء في البنوك التجارية	19	0.817
بيئة الرقابة	5	0.717	كفاية رأس المال	3	0.635
أنشطة الرقابة	5	0.713	السيولة	4	0.690
تقييم المخاطر	4	0.603	إدارة الربحية	4	0.636
المعلومات والاتصال	4	0.654	جودة الأصول	3	0.623
المراقبة والضبط الداخلي	4	0.600	كامل الاستبيان	41	0.912

المصدر: مخرجات برمجية SPSS .*V25*

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة كرونباخ ألفا لكامل الاستمارة عال حيث بلغ 0.912 كما تراوحت معاملات الثبات لمحاور الاستمارة بين 0.867 و**0.817**، وهذا يدل على أن الاستمارة بجميع محاورها تتمتع بدرجة عالية من الثبات، ويمكن الاعتماد عليها في الدراسة.

المطلب الثالث: التناسق الداخلي لأداة الدراسة

تم حساب الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان وذلك بحساب معامل الارتباط بين كل عبارة والدرجة الكلية للمحور التابعة له او البعد الذي تنتمي اليه العبارة لكون المحور مقسم الى ابعاد مستقلة عن بعضها البعض وقد تم حساب معامل (بيرسون) للتناسق الداخلي للعينة كما يلي:

أولا: اختبار التناسق الداخلي لعبارات المحور الأول "نظام الرقابة الداخلية"

ينقسم المحور الأول لاستمارة الأسئلة "نظام الرقابة الداخلية" الى 5 ابعاد، يعبر كل بعد منها على احدى متطلبات نظام الرقابة الداخلية، إذ أنه كلما كان معامل ارتباط درجات العبارات الفرعية بالدرجة الكلية للمحور أو البعد عاليا كلما دل ذلك على توفر التناسق الداخلي للأداء ككل، لذلك فقد تم حساب معامل (بيرسون) لعبارات كل بعد على حده والدرجة الكلية لهذه الابعاد[1]، وكانت النتائج كما يلي:

1–اختبار التناسق الداخلي لعبارات البعد الأول "بيئة الرقابة":

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار التناسق الداخلي لعبارات البعد الأول "بيئة الرقابة":

[1] فاطمة عشرى حسن محمد رضوان، الخصائص السيكومترية لمقياس أساليب المعاملة الوالدية كما يدركها الأبناء من طلاب المرحلة الإعدادية والثانوية، مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، كلية التربية، مصر، عدد خاص بأبحاث المؤتمر، جامعة الفيوم، 2017، ص388.

الجدول رقم (3-5): معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات بعد "بيئة الرقابة"

الرقم	العبارة	معامل الارتباط	Sig
1	لا يتم استشارة لجان التدقيق عند اجراء أي تعديل على الهيكل التنظيمي.	0.472	0.006
2	توجد معايير رقابية لمتابعة وتقويم الأداء المالي في البنك.	0.808	0.000
3	النظام الرقابي المعمول به يمتلك وسائل لحماية البيانات والملفات من التلاعب ، ويتمتع بدرجة كافية من الأمان.	0.622	0.000
4	يساهم نظام الرقابة الفعال في الكشف عن مظاهر القصور في الأداء، واقتراح وسائل تلافيها.	0.7880	0.000
5	تقوم لجان التدقيق بفحص وتقييم نظام الرقابة الداخلي، ومناقشته مع مجلس الإدارة والمدقق الداخلي.	0.786	0.000

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج SPSS

نلاحظ من الجدول أعلاه ان معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات بعد **"بيئة الرقابة"**، والدرجة الكلية للبعد موجبة وقوية، وكلها دالة عند درجة معنوية (α=5%)، وهو ما يؤكد أن كل العبارات متجانسة، وصادقة في قياس البعد الذي صممت لقياسه.

2-اختبار التناسق الداخلي لعبارات البعد الثاني "أنشطة الرقابة":

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار التناسق الداخلي لعبارات البعد الثاني "أنشطة الرقابة":

الجدول رقم (3-6): معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات بعد "أنشطة الرقابة"

الرقم	العبارة	معامل الارتباط	Sig
1	تحرص الإدارة على تطبيق مبدأ فصل المهام.	0.745	0.000
2	تساهم عملية توزيع الصلاحيات على المستويات الإدارية المختلفة في تحسين إجراءات الرقابة.	0.823	0.000
3	يقوم المدقق الداخلي بفحص وتقييم فعالية الأنشطة الرقابية.	0.610	0.000
4	تشمل التقارير الرقابية توصيات ومقترحات لتطوير العمل	0.672	0.000
5	تستخدم الإدارة التقارير الرقابية بعمل مقارنات لفترات سابقة.	0.569	0.001

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج SPSS

نلاحظ من الجدول أعلاه ان معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات بعد **"أنشطة الرقابة"**، والدرجة الكلية للبعد موجبة وقوية، وكلها دالة عند درجة معنوية (α=5%)، وهو ما يعني أن كل العبارات متجانسة، وصادقة في قياس البعد الذي صممت لقياسه.

3-اختبار التناسق الداخلي لعبارات البعد الثالث "تقييم المخاطر":

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار التناسق الداخلي لعبارات البعد الثالث "تقييم المخاطر".

الجدول رقم (3-7): معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات بعد "تقييم المخاطر"

الرقم	العبارة	معامل الارتباط	Sig
1	تقيم المخاطر بشكل مستمر من قبل قسم التدقيق الداخلي	0.658	0.000
2	يتم من خلال إدارة المخاطر تحديد آليات لتقييم كافة المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها.	0.529	0.002
3	تشمل أنظمة الرقابة وجود خطة طوارئ لضمان سير العمل تضمن عدم التوقف.	0.770	0.000
4	تأخذ إدارة المخاطر بعين الاعتبار مبدأ التكلفة والعائد.	0.735	0.000

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج SPSS

نلاحظ من الجدول أعلاه ان معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات بعد **"تقييم المخاطر"**، والدرجة الكلية للبعد موجبة وقوية، وكلها دالة عند درجة معنوية (α=5%)، وبالتالي يمكن القول ان كل العبارات متجانسة، وصادقة في قياس البعد الذي صممت لقياسه.

4-اختبار التناسق الداخلي لعبارات البعد الرابع "المعلومات والاتصال".

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار التناسق الداخلي لعبارات البعد الرابع "المعلومات والاتصال".

الجدول رقم (3-8): معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات بعد "المعلومات والاتصال"

الرقم	العبارة	معامل الارتباط	Sig
1	يتوفر لدى الموظفين الفهم الكافي للسياسات والإجراءات المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية	0.762	0.000
2	هناك اتصال جيد بين مختلف المصالح على مستوى البنك	0.813	0.000
3	توفر قنوات اتصال فعالة تضمن فهم كافة الموظفين للسياسات والإجراءات المتعلقة بنظام الرقابة.	0.815	0.000
4	يتمتع العاملون في قسم الرقابة بكامل الصلاحيات في الوصول الى السجلات والوثائق	0.414	0.019

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج SPSS

نلاحظ من الجدول أعلاه ان معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات بعد **"المعلومات والاتصال"**، والدرجة الكلية للبعد موجبة وقوية، وكلها دالة عند درجة المعنوية المفترضة في الدراسة (α=5%)، وهو ما يؤكد أن كل العبارات متجانسة، وصادقة في قياس البعد الذي صممت لقياسه.

5-اختبار التناسق الداخلي لعبارات البعد الخامس "المراقبة والضبط الداخلي":

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار التناسق الداخلي لعبارات البعد الخامس "المراقبة والضبط".

الجدول رقم (3-9): معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات بعد "المراقبة والضبط"

الرقم	العبارة	معامل الارتباط	Sig
1	يتمتع العاملون في قسم الرقابة بالخبرة والتأهيل العلمي.	0.601	0.000
2	تستخدم نتائج تقارير الرقابة في معالجة القصور وتطوير العمل.	0.713	0.000
3	تتوافر معايير رقابية مهنية لتقييم أداء البنك.	0.811	0.000
4	تحرص الإدارة على تقييم ومراقبة مكونات الرقابة الداخلية للتأكد من أنها تعمل وفق المخطط له.	0.587	0.000

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج SPSS

نلاحظ من الجدول أعلاه ان معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات بعد "**المراقبة والضبط الداخلي**"، والدرجة الكلية للبعد موجبة وقوية، وكلها دالة عند درجة معنوية (α=5%)، مما يعني أن كل العبارات متجانسة، وصادقة في قياس البعد الذي صممت لقياسه.

ثانيا: اختبار التناسق الداخلي لعبارات المحور الثاني "الأداء المالي"

ينقسم المحور الثاني لاستمارة الأسئلة "الأداء المالي" الى 6 ابعاد، يعبر كل بعد منها على احدى متطلبات الأداء المالي، لذلك فقد تم حساب معامل (بيرسون) لعبارات كل بعد على حده والدرجة الكلية لهذه الابعاد، وكانت النتائج كما يلي:

1-اختبار التناسق الداخلي لعبارات البعد الأول "كفاية رأس المال"

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار التناسق الداخلي لعبارات البعد الأول "كفاية رأس المال":

الجدول رقم (3-10): معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات بعد "كفاية رأس المال"

الرقم	العبارة	معامل الارتباط	Sig
1	يمتلك البنك كفاية في رأس المال لمواجهة المخاطر التي تواجهه مستقبلا.	0.824	0.000
2	لدى البنك كفاية في رأس المال تمكنه من تحقيق أهدافه.	0.751	0.000
3	تسعى إدارة البنك بفرض زيادة في رأس المال بهدف تغطية المخاطر.	0.734	0.000

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج SPSS

نلاحظ من الجدول أعلاه ان معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات بعد "**كفاية رأس المال**"، والدرجة الكلية للبعد موجبة وقوية، وكلها دالة عند درجة معنوية (α=5%)، وهو ما يؤكد أن كل العبارات متجانسة، وصادقة في قياس البعد الذي صممت لقياسه.

2-اختبار التناسق الداخلي لعبارات البعد الثاني "السيولة"

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار التناسق الداخلي لعبارات البعد الثاني "السيولة".

الجدول رقم (3-11): معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات بعد "السيولة"

الرقم	العبارة	معامل الارتباط	Sig
1	تستخدم إدارة البنك النسب المالية في تقييم السيولة	0.632	0.000
2	يتوفر لدى البنك السيولة اللازمة لمواجهة التزاماته في مواعيدها.	0.766	0.000
3	تساعد الرقابة المالية في توفير السيولة الكافية للعميل عند الحاجة إليها.	0.748	0.000
4	يتوفر البنك على سيولة كافية تساعد على تغطية العجز	0.754	0.000

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج SPSS

نلاحظ من الجدول أعلاه ان معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات بعد **"السيولة"** والدرجة الكلية للبعد موجبة وقوية، وكلها دالة عند درجة معنوية (α=5%)، وهو ما يؤكد أن كل العبارات متجانسة وصادقة في قياس البعد الذي صممت لقياسه.

نلاحظ من الجدول أعلاه ان معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات بعد **"سلامة الادارة"** والدرجة الكلية للبعد موجبة وقوية، وكلها دالة عند درجة معنوية (α=5%)، وهو ما يؤكد أن كل العبارات متجانسة وصادقة في قياس البعد الذي صممت لقياسه.

3-اختبار التناسق الداخلي لعبارات البعد الخامس " إدارة الربحية"

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار التناسق الداخلي لعبارات البعد الخامس "إدارة الربحية".

الجدول رقم (3-12): معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات بعد "إدارة الربحية"

الرقم	العبارة	معامل الارتباط	Sig
1	تستخدم إدارة البنك النسب المالية في قياس الربحية	0.691	0.000
2	تتطور مستويات أرباح البنك باستمرار.	0.859	0.000
3	لدى البنك القدرة على توليد الأرباح، واعادة استعمالها بكفاءة	0.668	0.000
4	يسعى البنك لزيادة الربحية من خلال الزيادة في الأنشطة و الخدمات	0.523	0.002

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج SPSS

نلاحظ من الجدول أعلاه ان معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات بعد **"إدارة الربحية"**، والدرجة الكلية للبعد موجبة وقوية، وكلها دالة عند درجة معنوية (α=5%)، مما يعني أن كل العبارات متجانسة، وصادقة في قياس البعد الذي صممت لقياسه.

4-اختبار التناسق الداخلي لعبارات البعد السادس "جودة الاصول"

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار التناسق الداخلي لعبارات البعد السادس "جودة الاصول":

الجدول رقم (3-13): معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات بعد "جودة الاصول"

الرقم	العبارة	معامل الارتباط	Sig
1	تعتمد درجة مصداقية معدلات رأس المال على درجة موثوقية مؤشرات الجودة و نوعية الأصول.	0.879	0.000
2	يعمل البنك على الاستغلال الأمثل للأصول.	0.759	0.000
3	حجم أصول البنك المتعثرة تتجاوز نسبة معينة من رأس المال.	0.656	0.000

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج SPSS

نلاحظ من الجدول أعلاه ان معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات بعد "**جودة الأصول**" ، والدرجة الكلية للبعد موجبة وقوية، وكلها دالة عند درجة معنوية (α=5%)، وهذا ما يؤكد أن كل العبارات متجانسة، وصادقة في قياس البعد الذي صممت لقياسه.

المبحث الثالث: تحليل نتائج الدراسة

يتم من خلال هذا المبحث تحليل البيانات المتحصل عليها واستخلاص النتائج النهائية وذلك باستعمال أدوات التحليل الإحصاء الوصفي والاستدلالي.

المطلب الأول: النتائج المتعلقة بالبيانات الشخصية

من أجل إعطاء صورة واضحة عن الأفراد المشاركين في هذه الدراسة ثم حساب التكرارات والنسب المئوية، والجدول التالي يبين نتائج البيانات الشخصية.

الجدول رقم (3-14) توزيع أفراد الدراسة حسب المتغيرات الديموغرافية

العبارة	البيان	التكرار	النسبة %	العبارة	البيان	التكرار	النسبة %
الجنس	ذكر	20	62.5	عدد سنوات العمل في البنك	من سنة إلى 5 سنوات	14	43.8
	أنثى	12	37.5		من 6 إلى أقل من 11 سنة	8	25.0
العمر	أقل من 25 سنة	7	21.9		من 11 إلى أقل من 15 سنة	6	18.8
					أكثر من 15 سنة	4	12.5
	من 25 إلى اقل من أقل من36 سنة	15	46.9	التخصص	مالية و محاسبة	9	28.1
	من 36 إلى اقل من 46 سنة	5	15.6		إدارة أعمال	3	9.4
	من 45 سنة فأكثر	5	15.6		اقتصاد	3	9.4
المستوى التعليمي	ليسانس	14	43.8		نظم معلومات	4	12.5
	ماجيستر	2	6.3		بنوك	4	12.5
	ماستر	14	43.8		حقوق	5	15.6
	دراسات عليا	2	6.3		تسويق	2	6.3
					المدرسة العليا للمصرفة	1	3.1
					الكترونيك	1	3.1

المصدر: مخرجات برمجية SPSS .*V25*

من خلال الجدول الخاص بتوزيع أفراد الدراسة حسب المتغيرات الديموغرافية يظهر أن عدد الذكور، والاناث متقارب رغم أن نسبة الذكور أكبر نسبيا، أما من ناحية العمر فنجد أن الفئة العمرية تشير إلى ان أغلب العمال بالبنك تتراوح أعمارهم بين 25 إلى 36سنة، وفيما يخص المستوى التعليمي يتضح أن أكبر فئة تقدر ب43.8% للمستوى ليسانس و الماستر، ثم تليها نسبة 6.3% دراسات عليا و ماجيستر،مما يبين أن التوظيف يهتم بدرجة كبيرة بالمستوى العلمي لما له من أهمية، أما من ناحية الخبرة فنلاحظ أن حوالي 43.8% خبرتهم أقل من 5 سنوات أي أنهم حديثو التوظيف، وفي الأخير من جانب التخصص يتضح أن نسبة فئة مالية، ومحاسبة تقدر ب 28.1% كأعلى نسبة، ثم تليها فئة الحقوق بنسبة 15.6%، و12.5 %موزعة بين تخصصين نظم معلومات وبنوك، تليها 9.4% لفئة الاقتصاد، ويحتوي تخصص تسويق على نسبة تقدر ب 6.3% وفي الأخير 3.1 %موزعة على فئتين الكترونيك والدراسة العليا للمصرفة.

المطلب الثاني: عرض وتحليل نتائج المحور الأول

نسعى في هذا المطلب الى الإجابة على التساؤل الفرعي الأول:" **ما مدى اعتماد البنك محل الدراسة على نظام الرقابة الداخلية؟**".

ان الإجابة على هذا التساؤل تقتضي تحليل إجابات الافراد حول عبارات المحور الأول حيث تم حساب التكرارات، والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لإجابات مفردات الدراسة على محور توجه الإدارة العليا نحو الرقابة الداخلية، والذي يتكون من 5 عبارات كالتالي:

الجدول رقم (3-15): إجابات مفردات الدراسة حول المحور الأول: نظام الرقابة الداخلية

العبارة والابعاد			الإجابات					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة P	الترتيب	اتجاه الإجابة
			غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة					
بيئة الرقابة	1	ت	0	1	7	15	9	4.00	0.803	0.00	4	موافق
		%	0	3.1	21.9	46.9	28.1					
	2	ت	0	0	4	20	8	4.12	0.609	0.00	2	موافق
		%	0	0	12.5	62.5	25.0					
	3	ت	0	0	4	17	11	4.21	0.659	0.00	1	موافق بشدة
		%	0	0	12.5	53.1	34.4					
	4	ت	0	1	4	20	7	4.03	0.694	0.00	3	موافق
		%	0	3.1	12.5	62.5	21.9					
	5	ت	0	2	10	15	5	3.71	0.812	0.00	5	موافق
		%	0	6.3	31.3	46.9	15.6					
المتوسط الكلي لبعد بيئة الرقابة								4.01	0.493	0.00		موافق
أنشطة الرقابة	1	ت	0	2	8	13	9	3.90	0.892	0.00	2	موافق
		%	0	6.3	25.0	40.6	28.1					
	2	ت	0	1	6	21	4	3.87	0.659	0.00	3	موافق
		%	0	3.1	18.8	65.6	12.5					
	3	ت	0	0	9	17	6	3.90	0.689	0.00	2	موافق
		%	0	0	28.1	53.1	18.8					
	4	ت	0	2	3	21	6	3.96	0.739	0.00	1	موافق
		%	0	6.3	9.4	65.6	18.8					
	5	ت	0	0	9	18	5	3.87	0.659	0.00	3	موافق
		%	0	0	28.1	56.3	15.6					
المتوسط الكلي لبعد أنشطة الرقابة								3.90	0.500	0.00		موافق
تقييم المخاطر	1	ت	0	0	5	20	7	4.06	0.618	0.00	1	موافق
		%	0	0	15.6	62.5	21.9					
	2	ت	0	0	5	25	2	3.90	0.465	0.00	2	موافق
		%	0	0	15.6	78.1	6.3					
	3	ت	0	2	6	18	6	3.87	0.793	0.00	3	موافق

		%	0	6.3	18.8	56.3	18.8				
	4	ت	0	4	7	17	4	3.65	0.865	0.00	موافق
		%	0	12.5	21.9	53.1	12.5				
المتوسط الكلي تقييم المخاطر								3.87	0.475	0.00	موافق
المعلومات والاتصال	1	ت	1	2	10	11	8	3.71	1.023	0.00	موافق
		%	3.1	6.3	31.3	34.4	25.0				
	2	ت	1	1	5	18	7	3.90	0.892	0.00	موافق
		%	3.1	3.1	15.6	56.3	21.9				
	3	ت	0	1	7	15	9	4.00	0.803	0.00	موافق
		%	0	3.1	21.9	46.9	28.1				
	4	ت	0	3	4	18	7	3.90	0.856	0.00	موافق
		%	0	9.4	12.5	56.3	21.9				
المتوسط الكلي لبعد **المعلومات والاتصال**								3.88	0.628	0.00	موافق
المراقبة والضبط الداخلي	1	ت	1	0	4	21	6	3.96	0.782	0.00	موافق
		%	3.1	0	12.5	65.6	18.8				
	2	ت	0	2	5	21	4	3.84	0.723	0.00	موافق
		%	0	6.3	15.6	65.6	12.5				
	3	ت	0	0	10	17	5	3.84	0.677	0.00	موافق
		%	0	0	31.3	53.1	15.6				
	4	ت	0	1	9	18	4	3.78	0.706	0.00	موافق
		%	0	3.1	28.1	56.3	12.5				
المتوسط الكلي المراقبة والضبط الداخلي								3.85	0.487	0.00	موافق
المتوسط الكلي لمحور **نظام الرقابة الداخلية**								3.90	0.390	موافق	

المصدر: مخرجات برمجية SPSS .*V25*

- ت: التكرار.

تشير نتائج المتوسطات بالنسبة لعبارات البعد الأول الخاص ببيئة الرقابة ان اغلب العبارات تتجه نحو الموافقة، ومتوسط البعد هو 4.01 ، وهي في مجال الموافقة كما ان التشتت ضعيف جدا مما يؤكد اتفاق العمال على اجابات متقاربة حيث بلغ الانحراف المعياري 0.493، اما بالنسبة للبعد الثاني المتعلق بأنشطة الرقابة كل عباراته حظية بالموافقة من طرف عينة الدراسة حيث كان متوسط البعد 3.90 ، والانحراف المعياري 0.50 مما يؤكد ان ادارة البنك تحرص على تطبيق مبدأ فصل المهام، كما ان الانحراف المعياري صغير مما يؤكد على ان تشتت الاجابات كان ضعيفا، وانها كانت متقاربة، اما بالنسبة للبعد الثالث الخاص بتقييم المخاطر كل عباراته تمثلت بالموافقة من طرف عينة الدراسة حيث كان متوسط البعد3.87 ، والانحراف المعياري 0.475 مما يؤكد ان ادارة البنك تحرص على تحديد آليات لتقييم كافة المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها، كما ان الانحراف المعياري صغير مما يدل على ان التشتت ضعيف بالتالي التقارب في الإجابات، وفيما يخص البعد الرابع المتمثل في المعلومات والاتصال جميع عباراته اخذت اتجاه الموافقة حيث كان متوسط البعد 3.88، والانحراف المعياري 0.628 مما يدل على ان هناك اتصال بين مختلف المصالح على مستوى البنك بالتالي وجود تقارب في الإجابات،

بالنسبة للبعد الاخير حظيت اجاباته بالموافقة مما يدل على توافر معايير رقابية مهنية لتقييم أداء البنك كما ان الانحراف المعياري صغير مما يدل على أن تشتت الإجابات كان ضعيفا.

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: تتمثل في:

Ho : عدم وجود نظام رقابة عالي متوفر

H1 : وجود نظام رقابة عالي متوفر

لاختبار الفرضية تم استخدام اختبار *T-test*، وكون هذه الفرضية تقوم في الأساس على مقارنة متوسط المحور مع المتوسط المعياري لتحديد إذا كان المتوسط المحسوب أعلى من المتوسط المعياري، ونظرا لكون فقرات الدراسة قد تم قياسها على مقياس ليكارت الخماسي فيكون المتوسط المعياري هو3، ناتج من 1+2+3+4+5/5=3.

الجدول رقم (3-16): نتائج اختبار *T-Test* للمحور الأول: نظام الرقابة الداخلية.

One-Sample Test

	Test Value = 3			
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference
x	13.167	31	.000	.90844

المصدر: مخرجات برمجية SPSS .*V25*

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة T تساوي 13.167 عند درجات حرية 31، ومستوى دلالة يساوي 0.000، وهو أقل من مستوى الدلالة، لذلك ترفض الفرضية العدمية، وتقبل الفرضية البديلة.

المطلب الثالث: عرض وتحليل نتائج المحور الثاني

نسعى في هذا المطلب الى الإجابة على التساؤل الفرعي الأول:" **ما مدى اعتماد البنك محل الدراسة على نظام الرقابة الداخلية؟**".

ان الإجابة على هذا التساؤل تقتضي تحليل إجابات الافراد حول عبارات المحور الأول حيث تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية، والانحراف المعياري لإجابات مفردات الدراسة على محور الأداء المالي، والذي يتكون من الابعاد التالية: كفاية راس المال، السيولة، المخاطر السوقية، سلامة الإدارة، إدارة الربحية، جودت الأصول.

كما تم ترتيب العبارات وفق المتوسط الحسابي لكل سؤال حسب البعد.

جدول رقم (3–17): الإحصاء الوصفي لإجابات مفردات الدراسة حول المحور الثاني: الأداء المالي في البنوك التجارية

العبارة والابعاد			الإجابات					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة p	الترتيب	اتجاه الإجابة
			غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة					
كفاية رأس المال	1	ت	0	0	4	16	12	4.25	0.672	0.00	1	موافق بشدة
		%	0	0	12.5	50.0	37.5					
	2	ت	0	0	2	23	7	4.15	0.514	0.00	2	موافق
		%	0	0	6.3	71.9	21.9					
	3	ت	0	1	6	17	8	4.00	0.762	0.00	3	موافق
		%	0	3.1	18.8	53.1	25.0					
كفاية رأس المال								**4.13**	**0.499**	**0.00**		**موافق**
السيولة	1	ت	0	0	7	21	4	3.90	0.588	0.00	4	موافق
		%	0	0	21.9	65.6	12.5					
	2	ت	0	2	5	14	11	4.06	0.877	0.00	1	موافق
		%	0	6.3	15.6	43.8	34.4					
	3	ت	0	2	6	15	9	3.96	0.860	0.00	3	موافق
		%	0	6.3	18.8	46.9	28.1					
	4	ت	1	3	3	13	12	4.00	1.077	0.00	2	موافق
		%	3.1	9.4	9.4	40.6	37.5					
السيولة								**3.98**	**0.625**	**0.00**		**موافق**
إدارة الربحية	1	ت	0	0	9	16	7	3.93	0.715	0.00	2	موافق
		%	0	0	28.1	50.0	21.9					
	2	ت	2	2	10	15	3	3.46	0.983	0.00	4	موافق
		%	6.3	6.3	31.3	46.9	9.4					
	3	ت	0	1	4	24	3	3.90	0.588	0.00	3	موافق
		%	0	3.1	12.5	75.0	9.4					
	4	ت	0	0	5	18	9	4.12	0.659	0.00	1	موافق
		%	0	0	15.6	56.3	28.1					
إدارة الربحية								**3.85**	**0.519**	**0.00**		**موافق**
جودة الأصول	1	ت	0	1	12	13	6	3.75	0.803	0.00	2	موافق
		%	0	3.1	37.5	40.6	18.8					
	2	ت	0	1	5	18	8	4.03	0.739	0.00	1	موافق
		%	0	3.1	15.6	56.3	25.0					
	3	ت	1	5	9	15	2	3.37	0.941	0.00	3	محايد
		%	3.1	15.6	28.1	46.9	6.3					
جودة الأصول								**3.71**	**0.628**	**0.00**		**موافق**
المتوسط الكلي لمحور **الأداء المالي في البنوك**								**3.92**	**0.427**			**موافق**

المصدر: مخرجات برمجية SPSS .*V25*

تشير نتائج المتوسطات بالنسبة لعبارات البعد الاول الخاص بكفاية رأس المال الى ان اغلب الاجابات كانت في اتجاه الموافقة كما ان المتوسط الكلي للبعد بلغ 4.13 بانحراف معياري 0.499 ، مما يدل على ان تشتت الاجابات ضعيف و هذا يؤكد انها كانت في نفس الاتجاه تقريبا، مما يبين مبدئيا ان البنك يمتلك كفاية في رأس المال لمواجهة المخاطر التي تواجهه مستقبلا، اما بالنسبة للبعد الثاني المتعلق بالسيولة تمثلت اجاباته بالموافقة من طرف عينة الدراسة حيث كان متوسط البعد 3.98، وبانحراف 0.625 مما يدل على موافقة افراد العينة على توافر السيولة الكافية لدى البنك لتغطية عجزه بما معناه تشتت الاجابات ضعيف مما يؤكد انها كانت في نفس الاتجاه تقريبا، وفيما يخص البعد الثالث المتمثل في ادارة الربحية جميع عباراته اخذت اتجاه الموافقة حيث كان متوسط البعد 3.85، والانحراف المعياري 0.519 ، مما يدل على ان للبنك القدرة على توليد الأرباح، و بالتالي وجود تقارب في الإجابات، اما فيما يخص البعد الاخير حظيت اجاباته بالتباين فقد كان اتجاه العبارة الاولى والثانية (**تعتمد درجة مصداقية معدلات رأس المال على درجة موثوقية مؤشرات الجودة و نوعية الأصول، يعمل البنك على الاستغلال الأمثل للأصول**) نحو الموافقة بما معناه ان البنك يعمل على الاستغلال الامثل للأصول أما العبارة الخاصة ب(**حجم أصول البنك المتعثرة تتجاوز نسبة معينة من رأس المال**) لقيت ترددا في الاجابة بالحياد كما ان المتوسط الحسابي الكلي 3.71 و الانحراف معياري 0.628، مما يدل على ان تشتت الاجابات ضعيف مما يؤكد انها كانت في نفس الاتجاه تقريبا.

– **الفرضية الثانية:** تتمثل في:

Ho : عدم وجود أداء مالي عال متوفر.

H1 : وجود أداء مالي عال متوفر.

لاختبار الفرضية تم استخدام اختبار *T-test*، وكون هذه الفرضية تقوم في الأساس على مقارنة متوسط المحور مع المتوسط المعياري لتحديد إذا كان المتوسط المحسوب أعلى من المتوسط المعياري، ونظرا لكون فقرات الدراسة قد تم قياسها على مقياس ليكارت الخماسي فيكون المتوسط المعياري هو3، ناتج من 1+2+3+4+5/5=3.

الجدول رقم (3-18): نتائج اختبار *T-Test* للمحور الثاني الأداء المالي.

One-Sample Test

	Test Value = 3			
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference
y	12.224	31	.000	.92448

المصدر: مخرجات برمجية *SPSS .V25*

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة T تساوي 12.22 عند درجات حرية 31، ومستوى دلالة يساوي 0.000، وهو أقل من مستوى الدلالة، لذلك ترفض الفرضية العدمية، وتقبل الفرضية البديلة.

المطلب الرابع: اختبار طبيعة عينة الدراسة

للإجابة على التساؤل الفرعي الثالث: "هل توجد علاقة تأثير او ارتباط بين نظام الرقابة الداخلية والأداء المالي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية "وكالة قالمة"، يجب أولا التأكد من طبيعة توزيع بيانات الدراسة.

تم استخدام اختباري "كولمقروف – سمرنوف " لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، وهو اختبار ضروري لان الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا.

الجدول رقم (3–19): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov[a]		
	Statistic	df	Sig.
x	.096	32	.200*
y	.103	32	.200*

*. This is a lower bound of the true significance.

a. Lilliefors Significance Correction

المصدر: مخرجات برمجية SPSS .*V25*

يبين الجدول أعلاه ان كل محاور الدراسة لكامل الاستبيان تتبع التوزيع الطبيعي، وذلك لان قيمة الاحتمالية أكبر من 5 % لكل المحاور مما يتيح لنا استخدام الاختبارات المعيارية، ولتدعيم ذلك يمكن إدراج الأشكال الخاصة بالمدرج التكرار لكل محور.

الشكل رقم (2–3): المدرج التكراري للمحور الأول

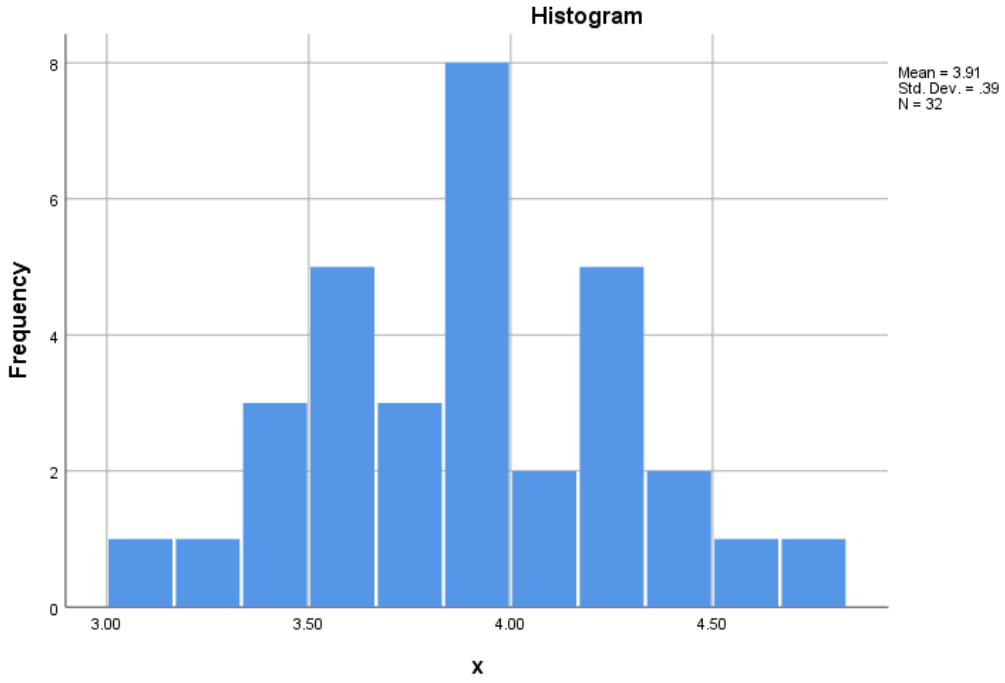

المصدر: مخرجات برمجية SPSS .*V25*

من خلال الشكل أعلاه الخاص بالمحور الأول نجد أن الشكل المحيط بالمدرجات يعطي شكل ناقوس مما يؤكد ان المحور يتبع التوزيع الطبيعي، ولتأكيد ذلك ندرج الشكل التالي:

الشكل رقم (3-3): شكل الانتشار حول المحور الأول

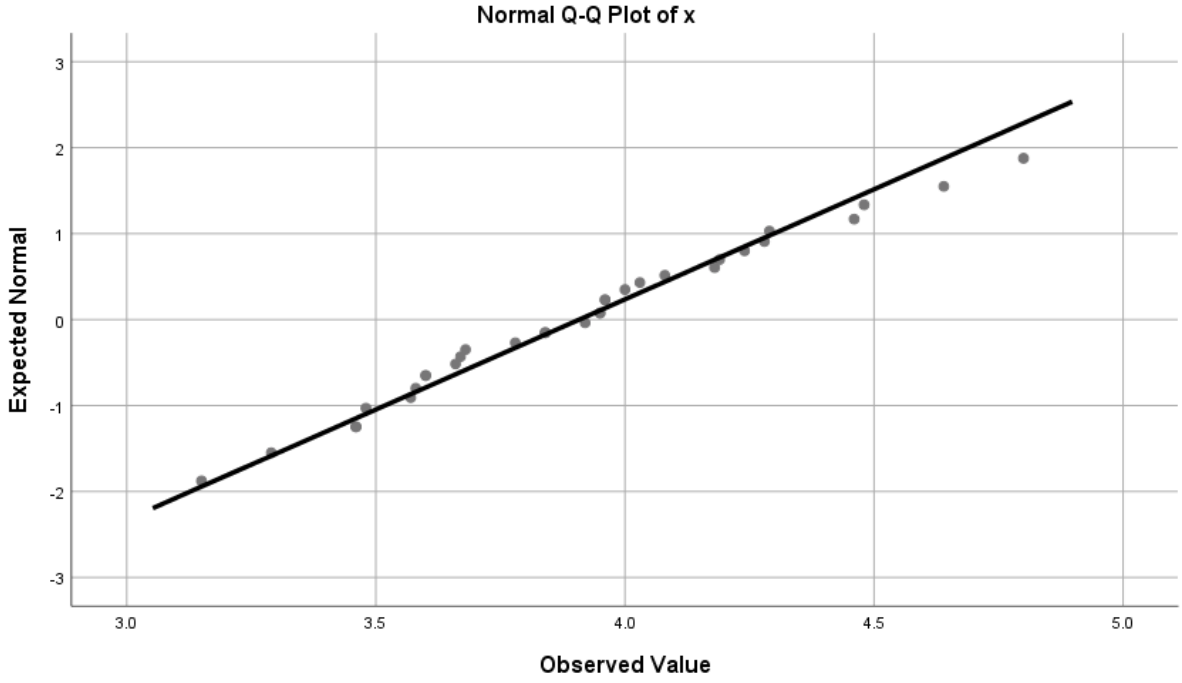

المصدر: مخرجات برمجية SPSS .*V25*

نلاحظ من شكل انتشار النقاط أنها تتوزع حول الخط الفاصل بينهما مما يؤكد أن بيانات المحور الأول تتبع التوزيع الطبيعي، والشكل الموالي يبين المدرج التكراري للمحور الثاني.

الشكل رقم (4-3): المدرج التكراري للمحور الثاني

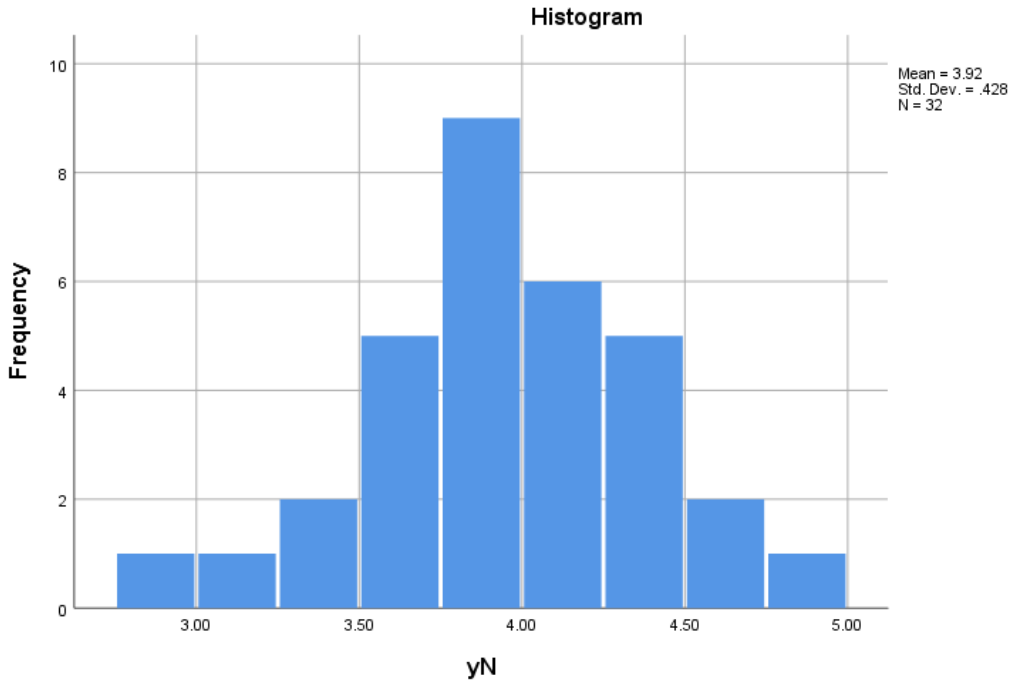

المصدر: مخرجات برمجية SPSS .*V25*

من خلال الشكل أعلاه الخاص بالمحور الثاني نجد أن الشكل المحيط بالمدرجات يعطي شكل ناقوس مما يؤكد ان المحور يتبع التوزيع الطبيعي ولتأكيد ذلك ندرج الشكل التالي:

الشكل رقم (5-3): شكل الانتشار حول محور للمحور الثاني

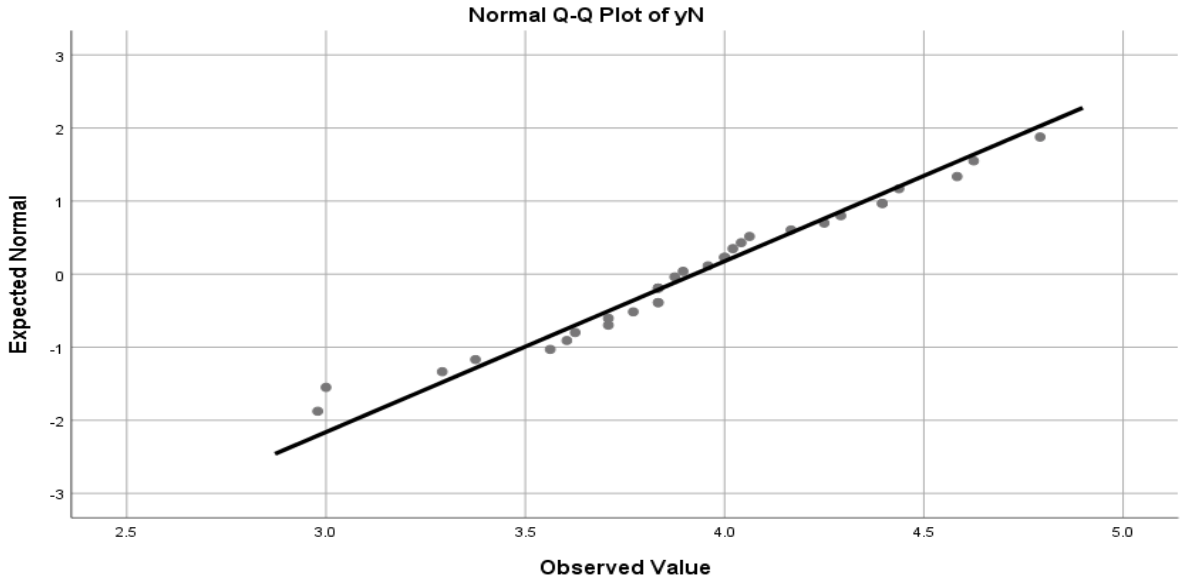

المصدر: مخرجات برمجية SPSS .*V25*

نلاحظ من شكل انتشار النقاط أنها تتوزع حول الخط الفاصل بينهما مما يؤكد أن بيانات المحور الثاني تتبع التوزيع الطبيعي.

المطلب الخامس: اختبار صحة الفرضيات

بغية التأكد من صحة الفرضيات سيتم اختبارها على النحو التالي.

أولا: اختبار الفرضية الرئيسية الأولى

من اجل حساب، وتحديد الأثر نلجأ الى **الحسابات المعلمية**، وكانت كما يلي:

- **تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد**

جدول رقم (3-20): الانحدار الخطي المتعدد

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	,514	,501		1,027	,314
x1	,103	,131	,119	,785	,440
x2	-,008	,147	-,009	-,053	,958
x3	,275	,139	,305	1,981	,058
x4	,103	,106	,152	,979	,337
x5	,404	,133	,461	3,035	,005

المصدر: مخرجات برمجية SPSS .*V25*

على ضوء معطيات الجدول أعلاه، فان الشكل الرياضي الاولي للنموذج:

$$Y=0.404X5$$

نلاحظ من الجدول السابق أن المعامل الثابت (β) اشارته موجبة بقيمة 0.514، وقيمة المعنوية 0.314، كما نلاحظ ان معامل المتغير X1 كان 0.103، مما يدل على أن له أثر موجب لكن غير معنوي لأنه قيمة المعنوية الخاصة به كانت أكبر من 0.05، مما يعني تحقق الفرضية الفرعية الاولى من فرضيات الدراسة، والتي تنص على "**بيئة الرقابة ليس لها أثر معنوي على الأداء المالي**".

بالنسبة لمعامل المتغير X2كان 0.08- أي له أثر سالب لكن غير معنوي حيث بلغت قيمة المعنوية له 0.958 أي أكبر من 0.05، مما يعني تحقق الفرضية الفرعية الثانية من فرضيات الدراسة، والتي تنص على "**أنشطة الرقابة ليس لها أثر معنوي على الأداء المالي**".

أما X3 فكان معامله 0.275، مما يدل على أثر موجب، وغير معنوي لأن قيمته تساوي 0.058، أي أكبر من 0.05، مما يعني تحقق الفرضية الفرعية الثالثة من فرضيات الدراسة، والتي تنص على "**تقييم المخاطر ليس لها أثر معنوي على الأداء المالي**".

بالنسبة لمعامل المتغير X4كان 0.103، مما يعني أثر موجب لكن غير معنوي لأن قيمته تساوي 0.337، مما يعني تحقق الفرضية الفرعية الرابعة من فرضيات الدراسة والتي تنص على "**المعلومات والاتصال ليس لها أثر معنوي على الأداء المالي**".

وفي الاخير X5 كان 0.404، أي له أثر موجب، ومعنوي عند مستوى دلالة أقل من 0.05، مما يعني عدم تحقق الفرضية الفرعية الخامسة من فرضيات الدراسة، والتي تنص على "**المراقبة والضبط الداخلي لها أثر معنوي على الأداء المالي**".

اختبار المعنوية الكلية للنموذج: وقد تم ذلك اعتمادا على المعايير الإحصائية التالية:

- **اختبار فيشر:** يستخدم لاختبار المعنوية ككل، بمعنى معنوية العلاقة بين المتغيرات المستقلة(X)، والمتغير التابع (Y)، حيث كلما كانت قيمة فيشر(F) المحسوبة دالة إحصائيا أي أعلى من (α=0.05) كلما كان قبول معنوية المعادلة بدرجة أعلى.

والجدول التالي يبين مدى وجود علاقة خطية:

جدول رقم (3-21): يبين تحليل تباين الانحدار ANOVA

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	3,875	5	,775	11,201	,000[b]
	Residual	1,799	26	,069		
	Total	5,674	31			

a. Dependent Variable: yN

b. Predictors: (Constant), x5, x1, x4, x3, x2

بعد إجراء تباين الانحدار (ANOVA) التي يبينها الجدول أعلاه فإن قيمة معامل F تقدر ب 11.201 عند مستوى معنوية (0.05)، ودرجات حرية (5 و26)، وبما أن SIG=0.00 أقل من مستوى المعنوية 0.05 المعتمد في الدراسة فإننا نرفض الفرضية الصفرية القائلة بأنه لا يوجد أثر إيجابي معنوي على الأداء المالي ببنك الفلاحة والتنمية الريفية، ونقبل الفرضية البديلة القائلة أنه يوجد أثر إيجابي معنوي على الأداء المالي ببنك الفلاحة والتنمية الريفية، ومنه النموذج الكلي المقدر معنوي.

- **معامل الارتباط:** (R) يبحث معامل الارتباط (R) في قوة العلاقة التي تربط بين المتغيرات المستقلة، والمتغير التابع في النموذج، دون الاشارة الى اتجاه هذه العلاقة، وتظهر نتائج الجدول اعلاه أن معامل

الارتباط في نموذج الدراسة يشير الى قيمة 0.826، وهو ما يدل على وجود علاقة ارتباط قوية بين النظام الرقابة الداخلية والأداء المالي

- **معامل التحديد:** ($\mathbf{R^2}$) هو عبارة عن مؤشر يقيس القوة التفسيرية لنموذج الانحدار، أي نسبة التباين في المتغير التابع من قبل المتغيرات أو المتغير المستقل، حيث(R^2) بلغ 0.683، مما يعني أن 68.3% من المتغيرات الحاصلة في المتغير التابع (الأداء المالي) يرجع إلى التغير الحاصل في المتغير المستقل (نظام الرقابة الداخلية)، وهذا كافي لتأكيد وتفسير العلاقة بين المتغير المستقل والتابع، والجدول التالي يوضح شدة العلاقة بين النظام الرقابة الداخلية والأداء المالي:

جدول رقم (3–22): يبين معاملات الارتباط.

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	,826[a]	,683	,622	,26305	1,717

a. Predictors: (Constant), x5, x1, x4, x3, x2
b. Dependent Variable: yN

وبما أن Durbin-Watson = 1.717 محصور بين 1.5 و2.5، فإنه لا يوجد هناك ارتباط ذاتي موجب بين نظام الرقابة والأداء المالي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

ومستوى المعنوية sig=0.000 ، وهو اقل من 0.05، وهذا ما يعبر على ان الأثر معنوي.

وفي ضوء ما سبق يمكن القول ان نتائج اختبار صحة الفرضيات الفرعية الخاصة بالفرضية الرئيسية الأولى كانت كالاتي:

–تم رفض الفرضية الخامسة القائلة " لا يوجد أثر للمراقبة والضبط " في الأداء المالي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قالمة" عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0,05$، وبالتالي قبول الفرضية البديلة لها القائلة في هذه الحالة:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمراقبة والضبط على الأداء المالي "لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قالمة"، عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0,05$.

– في حين تم قبول الفرضيات الفرعية الأولى، الثانية، الثالثة، والرابعة، القائلة: " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبيئة الرقابة على الأداء المالي في "بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قالمة" عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0,05$، لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للأنشطة الرقابية على الأداء المالي في "بنك الفلاحة والتنمية

الريفية وكالة قالمة" عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0,05$، لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتقدير المخاطر على الأداء في "بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قالمة" عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0,05$، لا يوجد أثر للمعلومات والاتصال على الداء المالي في "بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قالمة" عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0,05$، على التوالي.

وعلى هذا الأساس يتم رفض الفرضية الرئيسية الأولى القائلة في هذه الحالة بأنه "لا يوجد أثر لنظام الرقابة الداخلية على الأداء المالي في "بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قالمة" عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0,05$"، وقبول الفرضية البديلة القائلة "يوجد أثر لنظام الرقابة الداخلية على الأداء المالي في "بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قالمة" عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0,05$".

ثانيا: اختبار الفرضية الرئيسية الثانية

ان الإجابة على التساؤل الفرعي السادس، والمتعلق بمعرفة ما إذا كان هناك اختلاف في إجابات الافراد حول عبارات نظام الرقابة تعزى الى المتغيرات الديموغرافية لديهم.

" **لا توجد فروقات بإيجابيات الافراد العاملين في "بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قالمة" تعزى للمتغيرات الديموغرافية عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0,05$**".

وسيتم التأكد من صحة الفرضية المذكورة أعلاه، من خلال اختبار الفرضيات الفرعية المنبثقة عنها كالاتي:

–اختبار T لمعرفة الفروق بين متوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة على محاور الاستبيان باختلاف:

متغير الجنس: تم اختبار تحليل **T** لقياس الفروق بين الجنس ومحاور الدراسة وكانت النتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-23) نتائج تحليل الفروقات للجنس باستخدام اختبار t

Independent Samples Test

		Levene's Test for Equality of Variances				
		F	Sig.	T	Df	Sig. (2-tailed)
X	Equal variances assumed	.134	.717	.324	30	.748
	Equal variances not assumed			.308	19.854	.761
Y	Equal variances assumed	.613	.440	1.190	30	.243
	Equal variances not assumed			1.117	19.013	.278

المصدر: مخرجات برمجية SPSS .*V25*

نلاحظ من الجدول اعلاه أن قيمة Sig لاختبار ليفن الخاص بالتجانس أكبر من0.05، وبالتالي فرضية التجانس محققة أي اننا نعتمد قيمة Sig الخاصة باختبار t التي تقابل التجانس أي sig=0.748، وهي أكبر من 0.05، أي لا توجد فروقات تغير كميات الجنس، وبذلك تقبل الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود فروق ذات دلالة احصائية.

– اختبار الفروق بين متوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة على محاور الاستبيان باختلاف متغير العمر: تم اختبار تحليل **التباين** لقياس الفروق بين العمر، ومحاور الدراسة، وكانت النتائج كما هي مبينة في الجدول التالي.

الجدول رقم (3-24) نتائج تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروقات للعمر

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
X	Between Groups	.281	3	.094	.591	.626
	Within Groups	4.440	28	.159		
	Total	4.722	31			
Y	Between Groups	.209	3	.070	.356	.785
	Within Groups	5.466	28	.195	.591	
	Total	5.674	31			

المصدر: مخرجات برمجية SPSS .*V25*

نلاحظ من الجدول اعلاه عدم وجود فروقات تعود للعمر في الاجابات بين أفراد العينة في كل المحاور حيث كانت قيمة مستوى الدلالة أكبر من 0.05، وبذلك تقبل الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود فروق ذات دلالة احصائية.

الجدول رقم (3-25) نتائج تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروقات للمستوى التعليمي

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
x	Between Groups	.690	3	.230	1.598	.212
	Within Groups	4.032	28	.144		
	Total	4.722	31			
y	Between Groups	.775	3	.258	1.477	.242
	Within Groups	4.899	28	.175		
	Total	5.674	31			

المصدر: مخرجات برمجية SPSS .*V25*

نلاحظ من الجدول اعلاه عدم وجود فروقات تعزى للتعليم في الاجابات بين أفراد العينة في كل المحاور، حيث كانت قيمة مستوى الدلالة أكبر من 0.05، وبذلك تقبل الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود فروق ذات دلالة احصائية.

الجدول رقم (3-26) نتائج تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروقات لعدد سنوات العمل في البنك

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
X	Between Groups	.075	3	.025	.150	.929
	Within Groups	4.647	28	.166		
	Total	4.722	31			
Y	Between Groups	.406	3	.135	.719	.549
	Within Groups	5.268	28	.188		
	Total	5.674	31			

المصدر: مخرجات برمجية SPSS .*V25*

نلاحظ من الجدول اعلاه عدم وجود فروقات تعزى للخبرة في الاجابات بين أفراد العينة في كل من المحاور، حيث كانت قيمة مستوى الدلالة أكبر من 0.05، وبذلك تقبل الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود فروق ذات دلالة احصائية.

الجدول رقم (3-27) نتائج تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروقات للتخصص

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
x	Between Groups	1.305	8	.163	1.098	.400
	Within Groups	3.417	23	.149		
	Total	4.722	31			
y	Between Groups	1.810	8	.226	1.346	.271
	Within Groups	3.865	23	.168		
	Total	5.674	31			

المصدر: مخرجات برمجية SPSS .*V25*

نلاحظ من الجدول اعلاه عدم وجود فروقات تعزى للتخصص في الاجابات بين أفراد العينة في كل المحاور، حيث كانت قيمة مستوى الدلالة أكبر من 0.05، وبذلك تقبل الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود فروق ذات دلالة احصائية.

وعلى ضوء ما سبق يتم قبول الفرضية الرئيسية الثانية القائلة:

لا توجد فروقات بإيجابيات الافراد العاملين في "بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قالمة" تعزى للمتغيرات الديموغرافية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0,05$.

خلاصة

تم من خلال هذا الفصل بدراسة أثر نظام الرقابة الداخلية على الاداء المالي في بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة قالمة، وبعد جمع البيانات من خلال توزيع استمارات الاستبيان قمنا بتفريغ البيانات في برنامج SPSS،وبعد عرض النتائج و تحليلها باستعمال مختلف الأساليب الإحصائية، واختبار فرضيات الدراسة توصلنا إلى وجود ارتباط قوي، و اثر معنوي بين نظام الرقابة الداخلية و الأداء المالي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قالمة، و توصلت الدراسة أيضا إلى وجود أثر معنوي لبعد المراقبة والضبط الداخلي عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0,05$، و عدم وجود فروقات بإيجابيات الافراد العاملين في "بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قالمة" تعزى للمتغيرات الديموغرافية عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0,05$.

الخاتمة

تعتبر الرقابة بمثابة وظيفة تسييرية هامة ينبغي القيام بها في كافة مجالات النشاط العملي باعتبارها نظاما لضبط الأداء وضمانا لتحقيق الأهداف المخططة. فالرقابة الداخلية ضرورة حيوية للتأكد من حسن سير العمل والاجاز. حيث يتكون نظام الرقابة الداخلية الشامل من جانبين هما: الإدارية والمحاسبي بما فيه الجانب المالي كأنظمة فرعية له. أما بالنسبة للتدقيق الداخلي فهو إحدى أدوات الرقابة في البنوك ودعم للمدقق الخارجي أيضا لأنه يساعده على تحديد نطاق الفحص في تنفيذ عملية التدقيق كما تستمد أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك أهمية خاصة من طبيعة وأهمية البنوك نفسها.

مما سبق ومن خلال هذه الدراسة بجانبيها النظري والتطبيقي، والتي كان الهدف الرئيسي منها هو معرفة أثر نظام الرقابة الداخلية على الأداء المالي في البنوك التجارية، ومما لا شك فيه أنه أصبح من الضروري تحقيق الاستقرار المالي و المصرفي في الحياة الاقتصادية وذلك من أجل تحقيق النمو الاقتصادي و الدفع بعجلة التنمية خاصة بعد الأزمات الاقتصادية التي شهدها العالم في السنوات الماضية والتي من بين أسبابها ضعف أزمة الرقابة وأساليب التسيير، يتضح لنا أنه أصبح من الضروري الاهتمام بمفهوم الرقابة الداخلية و تطبيقه على مستوى البنوك الجزائرية بصفة خاصة والبنوك التجارية بصفة عامة لما له من دور كبير في تحسين الأداء فيها وبالتالي تحقيق أهدافها وحماية أصولها.

وبالرجوع إلى محور إشكالية الدراسة والمعبرة عن أثر فعالية نظام الرقابة الداخلية على الأداء المالي في البنوك التجارية ، حاولنا قدر الإمكان تقديم معالجة شاملة بعناصر الإشكالية، وهذا من خلال اقتراح فرضيات التي تم وضعهما، وفي هذا السياق سعينا من خلال دراستنا للإحاطة بمدخل من المداخل الإدارية الحديثة وهو "الأداء المالي في البنوك التجارية" واقتراح آلية لتحسينه ألا وهي "نظام الرقابة الداخلية"، وكمحاولة منا لدراسة هذا الموضوع والذي جمع بين الجانب النظري والجانب التطبيقي واستعمال الاستبيان كأداة لجمع المعلومات، حيث تطرقنا في الجانب النظري إلى مفهوم نظام الرقابة الداخلية وأهم عناصرها، وبعدها مفهوم الأداء وقياسه من خلال التطرق لمؤشرات نموذج CAMELS التي استخدمناها كأبعاد، وإسقاط الدراسة النظرية على الدراسة الميدانية وأخذ بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة قالمة كعينة لدراسة حالة، حيث تم فيها دراسة أثر نظام الرقابة الداخلية على الأداء المالي بالبنوك التجارية، وقد توصلنا لمجموعة من النتائج المتعلقة بالجانب النظري والتطبيقي وكذا بعض التوصيات

نتائج الجانب النظري:

- ✓ يعتمد نظام الرقابة الداخلية على مجموعة من المبادئ والمقومات تساعد البنوك التجارية في تطبيقها بشكل سليم.

- ✓ يتمثل نظام الرقابة الداخلية في "مجموعة الإجراءات والوسائل المنتهجة من قبل إدارة المؤسسة والمسيرين لها، من أجل ضمان تحقيق أهدافها ومراقبة وتدقيق كافة العمليات".
- ✓ يهدف نظام الرقابة الداخلية إلى تحديد الإجراءات التنفيذية المتبعة بطريقة تضمن حسن سير العمل.
- ✓ إن التطبيق الفعال والجيد لنظام الرقابة الداخلية يعمل على تمكين إدارة البنك من تحقيق أهدافها وتحسين كفاءة عملياتها وأنشطتها المختلفة وبالتالي زيادة إنتاجية الأصول، والاستغلال الأمثل لمواردها.

نتائج الجانب التطبيقي:

- ✓ يوجد أثر إيجابي معنوي لنظام الرقابة الداخلية على الأداء المالي ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قالمة، وهذا ما تم التوصل إليه من خلال تحليل إجابات أفراد العينة واختبار الفرضيات إذ أن أي تغير في نظام الرقابة الداخلية بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى تأثير على الأداء ب 68.3%.
- ✓ لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبيئة الرقابة على الأداء المالي في "بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قالمة" عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0,05$.
- ✓ لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للأنشطة الرقابية على الأداء المالي في "بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قالمة" عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0,05$.
- ✓ لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتقدير المخاطر على الأداء في "بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قالمة" عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0,05$.
- ✓ لا يوجد أثر للمعلومات والاتصال على الداء المالي في "بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قالمة" عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0,05$
- ✓ يوجد أثر للمراقبة والضبط على الأداء المالي في "بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قالمة" عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0,05$، ما يفسر أن 82.6% من التغيرات الحاصلة في المستقل المراقبة والضبط الداخلي يرجع إلى تأثير المتغير التابع الأداء المالي.
- ✓ لا توجد فروقات بإيجابيات الافراد العاملين في "بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قالمة" تعزى للمتغيرات الديموغرافية عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0,05$.
- ✓ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات الافراد العاملين في "بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قالمة" تعزى لمتغير الجنس عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0,05$

- ✓ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات الافراد العاملين في "بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قالمة" تعزى لمتغير العمر عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0,05$
- ✓ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات الافراد العاملين في "بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قالمة" تعزى لمتغير المستوى التعليمي عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0,05$.
- ✓ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات الافراد العاملين في "بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قالمة" تعزى لمتغير عدد سنوات العمل عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0,05$.
- ✓ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات الافراد العاملين في "بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قالمة" تعزى لمتغير التخصص عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0,05$

التوصيات:

في ضوء النتائج المتوصل إليها في الدراسة قررنا إعطاء التوصيات التالية:

- ✓ تحسين نظام الرقابة الداخلية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قالمة ليكون أكثر تلائم وفعالية في تقييم الأداء من خلال تطوير أنظمة الرقابة، وجعلها مناسبة لحجم ونشاط البنك، وكذلك التأكد من فهم الإجراءات وتطبيقها.
- ✓ الاهتمام بتكنولوجيا المعلومات والاتصال وتحديثها وفقا للتغيرات الطارئة، والحرص على وجود نظام رقابي سليم لنظم المعلومات الالكترونية.
- ✓ ضرورة التطبيق السليم لنظام الرقابة الداخلية داخل البنوك التجارية من خلال تطبيق المبادئ والمقومات التي نصت عليها المنظمات العالمية الاقتصادية.
- ✓ زيادة عدد المراقبين الداخليين بالوكالة لتسهيل المهام لدى كل موظف، والاعتماد على مراقبين خارجيين مستقلين وذوي كفاءة لتقييم نظام الرقابة الداخلي المتبع.

آفاق الدراسة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة إعطاء فكرة حول الرقابة الداخلية ودورها في تحسين الأداء في البنوك التجارية، إلا أنه تبقى هناك بعض النقاط تحتاج إلى دراسة وتوسع وتعمق أكثر وفتح آفاق علمية جديدة.

ويمكن اقتراح بعض المواضيع للبحث والدراسة في النقاط التالية:

- ✓ الرقابة الداخلية وعلاقتها بالمرجع الخارجي في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.
- ✓ تكنولوجيا المعلومات والاتصال وأثرها على الأداء التسويقي في البنوك التجارية.
- ✓ فعالية التدقيق الخارجي في تقييم الاداء المالي في المؤسسات البنكية.

قائمة المراجع:

الكتب:

1. -ألفين ارينز، لوباك جيمس، المراجعة مدخل متكامل، ترجمة عبد القادر الديسطي، دار المريخ للنشر، الرياض، 2002.
2. -خالد أمين عبد الله، التدقيق والرقابة في البنوك، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة7، الأردن، 2012.
3. -خالد امين عبد الله، العمليات المصرفية الطرق المحاسبية الحديثة، الطبعة الثامنة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2016.
4. -سامرجلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
5. -طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك تحليل العائد والمخاطرة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر1999
6. -فلاح حسن الحسيني، ومؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 2000.
7. -مجيد الكرخي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
8. -محمد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2008.
9. -محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2008.
10. -محمد سمير الصبان، نظرية المراجعة واليات التطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002 – 2003.

المذكرات:

11. -إبراهيم مروان لظن، مدى فاعلية دور التدقيق الداخلي في تقويم إدارة المخاطر وفق إطار COSO (دراسة تطبيقية على القطاعات الحكومية في قطاع غزة)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، فلسطين، 2011
12. -أبو بكر عثمان محمد عثمان، أثر فاعلية الرقابة المالية على تقويم الأداء المالي للبنوك التجارية (دراسة حالة بنك الخرطوم)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في المحاسبة، جامعة تشندي كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، السودان، 2016.
13. -بلال برابح، تقييم دور المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في المحاسبة، جامعة بومرداس، الجزائر، 2015.

قائمة المراجع:

14. -جلايلية عبد الجليل، آليات تفعيل الرقابة المصرفية على الصيرفة الالكترونية (دراية حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه في علوم المالية، جامعة احمد دراية ادرار الجزائر، الجزائر، 2019.
15. -حسان ناصف، دور شركات التامين في محاولة مكافحة الاحتيال (دراسة تطبيقية على شركات التامين في الجزائر)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة احمد بوقرة، الجزائر، 2018.
16. -حسين عبد الحسن علي الضرب، أثر العائد والمخاطرة وقرار الاستثمار في الأداء المالي للمصرف (دراسة تحليلية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في ادارة الأعمال، جامعة كربلاء، العراق، 2017.
17. -رشا بشير، أثر تقييم مكونات الرقابة الداخلية على تقدير خطرها في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، المجلة الجامعية، المجلد الثالث، العدد15، فلسطين، 2013.
18. -رندة جرودي، أثر مخاطر السوق على الأداء المالي للمصارف الإسلامية وآليات إدارتها وفق معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية ولجنة بازل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 2019-2020.
19. -سعد محمد أبو كميل، تطوير أدوات الرقابة الداخلية لهدف حماية البيانات المعدة الكترونيا، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، كلية التجارة جامعة القاهرة، مصر، 2011.
20. -سليمان بن بوزيد، استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية والتنبؤ بالتعثر المصرفي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، 2016- 2017.
21. -سماح ميهوب، محمد سحنون، أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الأداء التجاري والمالي للمصارف الفرنسية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم اقتصادية، جامعة قسنطينة2، الجزائر،2014.
22. -سمية احمد ميلي، دور نظام الرقابة الداخلية في تحسين أداء البنوك (دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي)، جامعة محمد بوضياف، مجلة المحاسبة التدقيق والمالية، المجلد2، ال عدد2، الجزائر، 2020.
23. -عزوز ميلود، دور المراجعة في تقييم أداء نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة الاقتصادية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في علوم التسيير، جامعة20 اوت1955، الجزائر، 2006- 2007.

قائمة المراجع:

24. -علي عماد محمد أزهر، الية نظام الرقابة الداخلية في البنوك المصرفية (دراسة حالة البنك الكويتي المركزي)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد وإدارة المؤسسات، المجلة الاكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، الإصدار 17، الكويت، 2020.

25. -علي منصوري، دور نظام الرقابة الداخلية في التحكم في مخاطر القروض المصرفية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 2008.

26. -عمار بن عيشي، دور تقييم أداء العاملين في تحديد احتياجات التدريب (دراسة حالة في مؤسسة صناعة الكوابل الكهربائية)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، 2006.

27. -عمر بوجميعة، تقييم الأداء المالي وتحليل محددات الربحية في البنوك الإسلامية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة جيجل، الجزائر،2014.

28. -عمر بوجميعة، تقييم الأداء المالي وتحليل محددات الربحية في البنوك الإسلامية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة جيجل، الجزائر،2014.

29. -فاطمة عشرى حسن محمد رضوان، الخصائص السيكومترية لمقياس أساليب المعاملة الوالدية كما يدركها الأبناء من طلاب المرحلة الإعدادية والثانوية، مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، كلية التربية، مصر، عدد خاص بأبحاث المؤتمر، جامعة الفيوم، 2017.

30. -فضيلة بوطرة، دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك (دراسة حالة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، 2006-2007.

31. -مجيد الكرخي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

32. -محمد البشير بن عمر، دور حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين الأداء المالي للمؤسسة (دراسة حالة مجمع صيدال)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2016-2017.

33. -محمد البشير بن عمر، دور حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين الأداء المالي للمؤسسة (دراسة حالة مجمع صيدال)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2016-2017.

34. -محمد بوعزيز، مدى إسهامات الممارسة الترويحية الرياضية على بعض المتغيرات النفسية وعلاقتها بالتوافق المهني لدى أساتذة التعليم المتوسط (دراسة ميدانية أجريت على متوسطتي أولاد

قائمة المراجع:

بوغالم ولاية مستغانم)، أطروحة دكتوراه في التربية البدنية والرياضية تخصص رياضة وصحة، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، 2018.

35. -محمد حامد مجيد السامرائي، أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية (دراسة تحليلية على شركات صناعة الأدوية الأردنية المدرجة في البورصة)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2016.

36. -محمد جدر موسى شعت، أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية (دراسة تطبيقية على شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2017.

37. -محمود مهدي بيادي، تحليل البيانات الإحصائية باستخدام البرامج الإحصائية spss، الطبعة1، دار الحامد، عمان، 2005.

38. -موسى محمد أبو حطب، فاعلية نظام تقييم الأداء وأثره على مستوى أداء العاملين، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2009.

39. -نادية‌سعودي، مدى استخدام الأساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس وتقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، 2018.

40. -نادية‌سعودي، مدى استخدام الأساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس وتقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، 2018.

41. -وليد بشيشي وآخرون، دور تكوين البشرية في تفعيل وإنجاح عملية التغيير التنظيمي، حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 32-الجزء الثالث/سبتمبر2018.

42. -يسرى محمد موسى أبو سعيد، العلاقة بين عناصر الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية (دراسة ميدانية على المصارف العاملة في قطاع غزة)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة في الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2017.

المجلات:

43. -الياس خضير الحمدوني وفائز هليل سريح الصبيحي، العلاقة بين الرفع المالي وعوائد السهم دراسة في عينة من الشركات الأردنية المساهمة، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 8، الأردن، 2012.

قائمة المراجع:

44. -سامي شناتي والياس أورزيق، مدى توافق نماذج تقييم الأداء المالي للبنوك مع البنوك الإسلامية، قراءة في نموذج CAMELS، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة ال جزائر03، المجلد السادس، العدد 01، 2020.

45. -شلال عكار وحاتم ناصح، تحليل العلاقة بين العائد والمخاطرة (دراسة تحليلية في عينة من شركات القطاع الخاص العراقية)، مجلة دورية تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، المجلد 11، العدد 23، العراق،2017.

46. -شوقي بورقبة، طريقة CAMIELS في تقييم أداء البنوك الإسلامية، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، جامعة سطيف، العدد 01، الجزائر،2011.

47. -عادل غزي، تقنيات إرساء أنظمة الرقابة الداخلية، جمعية إطارات الرقابة والتفقد والتدقيق بالهياكل العمومية، وزارة الشؤون الاجتماعية، تونس، 2018.

48. -قورين وقيدوان، دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر البنكية (دراسة حالة البنوك المعتمدة، المجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية)، المجلد12، العدد01، الجزائر.

49. -محمد البشير بن عمر وأحمد نصير، تقييم أداء البنوك باستخدام نموذج CAMELS (البنك الوطني الجزائري)، مجلة إضافات اقتصادية، جامعة غرداية، العدد 2، الجزائر ،2017.

50. -محمد خاوي، محاد عريوة، أثر فعالية نظام الرقابة الداخلية على الأداء في البنوك التجارية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد12، العدد02، الجزائر، 2019.

51. -محمد رضا بوسنة والعيد قريشي، تحليل العلاقة تركيز – ربحية في الصناعة المصرفية في الجزائر وفق نموذج الاقتصاد الصناعي، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 7، العدد 12، الجزائر،2019.

52. -نعيمة يحياوي وسعيد بريش، أهمية التكامل بين أدوات مراقبة التسيير في تقييم أداء المنظمات وزيادة فعاليتها ملبنة الأوراس، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 1، الجزائر، 2012.

باسم الله الرحمن الرحيم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة قالمة 08 ماي 1945

تخصص مالية مؤسسة

عنوان الموضوع: "أثر نظام الرقابة الداخلية على الأداء المالي في البنوك الجزائرية"

في إطار استكمال رسالة ماستر يشرفني ان أقدم لكم الاستمارة التالية، فإننا نأمل في تعاونكم من خلال الإجابة على الأسئلة المرفقة بعناية وموضوعية لما ذلك من أهمية في تحقيق أهداف الدراسة مع التأكيد على أن كافة إجاباتكم ستعامل بسرية تامة ضمن إطار البحث العلمي فقط، شاكرين تدعيمكم حركة البحث العلمي

الرجاء منكم المساهمة الجادة والإجابة بكل دقة وموضوعية ولكم منا جزيل الشكر

من اعداد:

- **ميلي نهلة**
- **غفار جليسة**

السنة الجامعية 2202/2021

الاستبيان:

أولا البيانات الأساسية:

الجنس: ☐ذكر ☐أنثى

العمر: أقل من 25سنة ☐ من 25 إلى أقل من 36سنة☐

من 36سنة إلى أقل من 45سنة☐ أكبر من 45سنة ☐

المستوى التعليمي:

ليسانس ☐ ماجيستير ☐

ماستر ☐ دراسات عليا ☐

عدد سنوات العمل في البنك:

من سنة إلى5سنوات☐ من 6إلى 10سنوات ☐

من 11إلى 15 سنة ☐ أكثر من 15 سنة ☐

التخصص:

مالية و محاسبة☐ إدارة أعمال ☐

اقتصاد ☐ نظم معلومات☐

أخرى أذكرها.....

ثانيا بيانات الدراسة:

➢ الفقرات التالية عبارة عن أسئلة خاصة بتقييم مدى توافر عناصر الرقابة الداخلية في البنك، يرجى التكرم بوضع إشارة في المكان المناسب.

الرقم	البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
بيئة الرقابة						
1	يتم استشارة لجان التدقيق عند اجراء أي تعديل على الهيكل التنظيمي					
2	توجد معايير رقابية لمتابعة وتقويم الأداء المالي في البنك					
3	النظام الرقابي المعمول به يمتلك وسائل لحماية البيانات والملفات من التلاعب ، ويتمتع بدرجة كافية من الأمان.					
4	يساهم نظام الرقابة الفعال في الكشف عن مظاهر القصور في الأداء، واقتراح وسائل تلافيها.					
5	تقوم لجان التدقيق بفحص وتقييم نظام الرقابة الداخلي، ومناقشته مع مجلس الإدارة والمدقق الداخلي.					
أنشطة الرقابة						
1	تحرص الإدارة على تطبيق مبدأ فصل المهام.					
2	تساهم عملية توزيع الصلاحيات على المستويات الإدارية المختلفة في تحسين إجراءات الرقابة.					

3	يقوم المدقق الداخلي بفحص وتقييم فعالية الأنشطة الرقابية.					
4	تشمل التقارير الرقابية توصيات ومقترحات لتطوير العمل					
5	تستخدم الإدارة التقارير الرقابية بعمل مقارنات لفترات سابقة.					

تقييم المخاطر						
1	تقيم المخاطر بشكل مستمر من قبل قسم التدقيق الداخلي					
2	يتم من خلال إدارة المخاطر تحديد آليات لتقييم كافة المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها.					
3	تشمل أنظمة الرقابة وجود خطة طوارئ لضمان سير العمل تضمن عدم التوقف.					
4	تأخذ إدارة المخاطر بعين الاعتبار مبدأ التكلفة والعائد.					
المعلومات و الاتصال						
1	يتوفر لدى الموظفين الفهم الكافي للسياسات والإجراءات المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية					
2	هناك اتصال جيد بين مختلف المصالح على مستوى البنك					
3	توفر قنوات اتصال فعالة تضمن فهم كافة					

	الموظفين للسياسات والإجراءات المتعلقة بنظام الرقابة.					
4	يتمتع العاملون في قسم الرقابة بكامل الصلاحيات في الوصول الى السجلات والوثائق					
المراقبة و الضبط الداخلي						
1	يتمتع العاملون في قسم الرقابة بالخبرة والتأهيل العلمي.					
2	تستخدم نتائج تقارير الرقابة في معالجة القصور وتطوير العمل.					
3	تتوافر معايير رقابية مهنية لتقييم أداء البنك.					
4	تحرص الإدارة على تقييم ومراقبة مكونات الرقابة الداخلية للتأكد من أنها تعمل وفق المخطط له.					

➢ الأسئلة التالية تخص أداء البنك والتي تم تقسيمها الى الابعاد:

الرقم	البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
كفاية رأس المال						
1	يمتلك البنك كفاية في رأس المال لمواجهة المخاطر التي تواجهه مستقبلا.					
2	لدى البنك كفاية في رأس المال تمكنه من تحقيق أهدافه.					
3	تسعى إدارة البنك بفرض زيادة في رأس المال بهدف تغطية المخاطر.					
السيولة						
1	تستخدم إدارة البنك النسب المالية في تقييم السيولة					
2	يتوفر لدى البنك السيولة اللازمة لمواجهة التزاماته في مواعيدها.					
3	تساعد الرقابة المالية في توفير السيولة الكافية للعميل عند الحاجة إليها.					
4	يتوفر البنك على سيولة كافية تساعد على تغطية العجز					
إدارة الربحية						

1	تستخدم إدارة البنك النسب المالية في قياس الربحية					
2	تتطور مستويات أرباح البنك باستمرار.					
3	لدى البنك القدرة على توليد الأرباح، واعادة استعمالها بكفاءة					
4	يسعى البنك لزيادة الربحية من خلال الزيادة في الأنشطة و الخدمات					
جودة الأصول						
1	تعتمد درجة مصداقية معدلات رأس المال على درجة موثوقية مؤشرات الجودة و نوعية الأصول					
2	يعمل البنك على الاستغلال الأمثل للأصول					
3	حجم أصول البنك المتعثرة تتجاوز نسبة معينة من رأس المال					

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,867	22

المحور الأول: نظام الرقابة الداخلية

البعد الاول

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,717	5

البعد الثاني

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,713	5

البعد الثالث

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,654	4

البعد الرابع

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,600	4

البعد الخامس

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,603	4

المحور الثاني

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,817	14

المحور الثاني: الأداء المالي

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,635	3

البعد الأول

البعد الثاني

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,690	4

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,623	3

البعد الرابع

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,636	4

البعد الثالث

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,912	36

صدق الاستبيان ككل

اختبار التناسق الداخلي

اختبار التناسق الداخلي لعبارات البعد الأول "بيئة الرقابة":

Correlations

		x1	التدقيق لجان استشارة	رقابية معايير	المعمول الرقابي النظام	الفعال الرقابة نظام	التدقيق لجان
x1	Pearson Correlation	1	,472**	,808**	,622**	,788**	,786**
	Sig. (2-tailed)		,006	,000	,000	,000	,000
	N	32	32	32	32	32	32
التدقيق لجان استشارة	Pearson Correlation	,472**	1	,330	-,183	,231	,148
	Sig. (2-tailed)	,006		,065	,317	,203	,418
	N	32	32	32	32	32	32
رقابية معايير	Pearson Correlation	,808**	,330	1	,412*	,676**	,464**
	Sig. (2-tailed)	,000	,065		,019	,000	,007
	N	32	32	32	32	32	32
المعمول الرقابي النظام	Pearson Correlation	,622**	-,183	,412*	1	,407*	,600**
	Sig. (2-tailed)	,000	,317	,019		,021	,000
	N	32	32	32	32	32	32
الفعال الرقابة نظام	Pearson Correlation	,788**	,231	,676**	,407*	1	,473**
	Sig. (2-tailed)	,000	,203	,000	,021		,006
	N	32	32	32	32	32	32
التدقيق لجان	Pearson Correlation	,786**	,148	,464**	,600**	,473**	1

	Sig. (2-tailed)	,000	,418	,007	,000	,006	
	N	32	32	32	32	32	32

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

اختبار التناسق الداخلي لعبارات البعد الثاني "أنشطة الرقابة":

Correlations

		x2	فصل مبدأ المهام	توزيع الصلاحيات	تقييم و فحص الرقابية الانشطة	و توصيات مقترحات	التقارير الرقابية
x2	Pearson Correlation	1	,745**	,823**	,610**	,672**	,569**
	Sig. (2-tailed)		,000	,000	,000	,000	,001
	N	32	32	32	32	32	32
المهام فصل مبدأ	Pearson Correlation	,745**	1	,691**	,352*	,191	,198
	Sig. (2-tailed)	,000		,000	,048	,296	,276
	N	32	32	32	32	32	32
الصلاحيات توزيع	Pearson Correlation	,823**	,691**	1	,399*	,388*	,333
	Sig. (2-tailed)	,000	,000		,024	,028	,062
	N	32	32	32	32	32	32
الانشطة تقييم و فحص الرقابية	Pearson Correlation	,610**	,352*	,399*	1	,310	,044
	Sig. (2-tailed)	,000	,048	,024		,084	,810
	N	32	32	32	32	32	32
مقترحات و توصيات	Pearson Correlation	,672**	,191	,388*	,310	1	,454**
	Sig. (2-tailed)	,000	,296	,028	,084		,009
	N	32	32	32	32	32	32
الرقابية التقارير	Pearson Correlation	,569**	,198	,333	,044	,454**	1
	Sig. (2-tailed)	,001	,276	,062	,810	,009	
	N	32	32	32	32	32	32

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

اختبار التناسق الداخلي لعبارات البعد الثالث "تقييم المخاطر":

Correlations

		x3	المخاطر تقييم	المخاطر إدارة	الرقابة أنظمة	العائد و التكلفة مبدأ
x3	Pearson Correlation	1	,658**	,529**	,770**	,735**
	Sig. (2-tailed)		,000	,002	,000	,000
	N	32	32	32	32	32
المخاطر تقييم	Pearson Correlation	,658**	1	,357*	,411*	,162
	Sig. (2-tailed)	,000		,045	,020	,376
	N	32	32	32	32	32
المخاطر إدارة	Pearson Correlation	,529**	,357*	1	,142	,238
	Sig. (2-tailed)	,002	,045		,438	,190
	N	32	32	32	32	32
الرقابة أنظمة	Pearson Correlation	,770**	,411*	,142	1	,405*
	Sig. (2-tailed)	,000	,020	,438		,021
	N	32	32	32	32	32
العائد و التكلفة مبدأ	Pearson Correlation	,735**	,162	,238	,405*	1
	Sig. (2-tailed)	,000	,376	,190	,021	
	N	32	32	32	32	32

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

اختبار التناسق الداخلي لعبارات البعد الرابع "المعلومات والاتصال":

Correlations

		x4	و للسياسات الكافي الفهم الإجراءات	مختلف بين جيد اتصال المصالح	اتصال قنوات توفر	الوثائق و السجلات
x4	Pearson Correlation	1	,762**	,813**	,815**	,414*
	Sig. (2-tailed)		,000	,000	,000	,019
	N	32	32	32	32	32
الإجراءات و للسياسات الكافي الفهم	Pearson Correlation	,762**	1	,570**	,471**	,006
	Sig. (2-tailed)	,000		,001	,007	,975
	N	32	32	32	32	32
المصالح مختلف بين جيد اتصال	Pearson Correlation	,813**	,570**	1	,675**	,030
	Sig. (2-tailed)	,000	,001		,000	,869
	N	32	32	32	32	32
اتصال قنوات توفر	Pearson Correlation	,815**	,471**	,675**	1	,188
	Sig. (2-tailed)	,000	,007	,000		,304

	N	32	32	32	32	32
الوثائق و السجلات	Pearson Correlation	,414*	,006	,030	,188	1
	Sig. (2-tailed)	,019	,975	,869	,304	
	N	32	32	32	32	32

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

اختبار التناسق الداخلي لعبارات البعد الخامس "المراقبة والضبط":

Correlations

		x5	العلمي التأهل و الخبرة	الرقابة تقارير نتائج	رقابية معايير	الداخلية الرقابة مكونات
x5	Pearson Correlation	1	,601**	,713**	,811**	,587**
	Sig. (2-tailed)		,000	,000	,000	,000
	N	32	32	32	32	32
العلمي التأهل و الخبرة	Pearson Correlation	,601**	1	,048	,599**	-,071
	Sig. (2-tailed)	,000		,794	,000	,699
	N	32	32	32	32	32
الرقابة تقارير نتائج	Pearson Correlation	,713**	,048	1	,410*	,499**
	Sig. (2-tailed)	,000	,794		,020	,004
	N	32	32	32	32	32
رقابية معايير	Pearson Correlation	,811**	,599**	,410*	1	,196
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,020		,282
	N	32	32	32	32	32
الداخلية الرقابة مكونات	Pearson Correlation	,587**	-,071	,499**	,196	1
	Sig. (2-tailed)	,000	,699	,004	,282	
	N	32	32	32	32	32

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

اختبار التناسق الداخلي لعبارات المحور الثاني "الأداء المالي"

اختبار التناسق الداخلي لعبارات البعد الأول "كفاية رأس المال"

Correlations

		y1	المال رأس كفاية المخاطر لمواجهة	تمكنه المال راس كفاية الأهداف تحقيق من	المال رأس في زيادة
y1	Pearson Correlation	1	,824**	,751**	,734**
	Sig. (2-tailed)		,000	,000	,000

	N	32	32	32	32
المخاطر لمواجهة المال رأس كفاية	Pearson Correlation	,824**	1	,629**	,315
	Sig. (2-tailed)	,000		,000	,079
	N	32	32	32	32
تحقيق من تمكنه المال راس كفاية الأهداف	Pearson Correlation	,751**	,629**	1	,247
	Sig. (2-tailed)	,000	,000		,174
	N	32	32	32	32
المال رأس في زيادة	Pearson Correlation	,734**	,315	,247	1
	Sig. (2-tailed)	,000	,079	,174	
	N	32	32	32	32

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

اختبار التناسق الداخلي لعبارات البعد الثاني "السيولة"

Correlations

		y2	تقييم في المالية النسب السيولة	الازمة السيولة	المالية الرقابة	لتغطية الكافية السيولة العجز
y2	Pearson Correlation	1	,632**	,766**	,748**	,754**
	Sig. (2-tailed)		,000	,000	,000	,000
	N	32	32	32	32	32
السيولة تقييم في المالية النسب	Pearson Correlation	,632**	1	,199	,695**	,204
	Sig. (2-tailed)	,000		,274	,000	,264
	N	32	32	32	32	32
الازمة السيولة	Pearson Correlation	,766**	,199	1	,387*	,546**
	Sig. (2-tailed)	,000	,274		,029	,001
	N	32	32	32	32	32
المالية الرقابة	Pearson Correlation	,748**	,695**	,387*	1	,243
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,029		,179
	N	32	32	32	32	32
العجز لتغطية الكافية السيولة	Pearson Correlation	,754**	,204	,546**	,243	1
	Sig. (2-tailed)	,000	,264	,001	,179	
	N	32	32	32	32	32

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

اختبار التناسق الداخلي لعبارات البعد الخامس " إدارة الربحية"

Correlations

		Y3	قياس في المالية النسب الربحية	البنك أرباح مستويات	توليد على القدرة الأرباح	الربحية زيادة
Y3	Pearson Correlation	1	,691**	,859**	,668**	,523**
	Sig. (2-tailed)		,000	,000	,000	,002
	N	32	32	32	32	32
الربحية قياس في المالية النسب	Pearson Correlation	,691**	1	,456**	,446*	,017
	Sig. (2-tailed)	,000		,009	,011	,926
	N	32	32	32	32	32
البنك أرباح مستويات	Pearson Correlation	,859**	,456**	1	,413*	,354*
	Sig. (2-tailed)	,000	,009		,019	,047
	N	32	32	32	32	32
الأرباح توليد على القدرة	Pearson Correlation	,668**	,446*	,413*	1	,114
	Sig. (2-tailed)	,000	,011	,019		,533
	N	32	32	32	32	32
الربحية زيادة	Pearson Correlation	,523**	,017	,354*	,114	1
	Sig. (2-tailed)	,002	,926	,047	,533	
	N	32	32	32	32	32

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

اختبار التناسق الداخلي لعبارات البعد السادس "جودة الاصول"

Correlations

		Y4	رأس معدلات مصداقية المال	الأمثل الإستغلال للأصول	البنك أصول حجم
Y4	Pearson Correlation	1	,879**	,759**	,656**
	Sig. (2-tailed)		,000	,000	,000
	N	32	32	32	32
المال رأس معدلات مصداقية	Pearson Correlation	,879**	1	,774**	,298
	Sig. (2-tailed)	,000		,000	,097
	N	32	32	32	32
للأصول الأمثل الإستغلال	Pearson Correlation	,759**	,774**	1	,075
	Sig. (2-tailed)	,000	,000		,682
	N	32	32	32	32
البنك أصول حجم	Pearson Correlation	,656**	,298	,075	1
	Sig. (2-tailed)	,000	,097	,682	
	N	32	32	32	32

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

النتائج المتعلقة بالبيانات الشخصية

الجنس

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ذكر	20	62,5	62,5	62,5
	أنثى	12	37,5	37,5	100,0
	Total	32	100,0	100,0	

العمر

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	سنة 25 من أقل	7	21,9	21,9	21,9
	سنة 35 إلى سنة 25 من	15	46,9	46,9	68,8
	سنة 45 إلى سنة 36 من	5	15,6	15,6	84,4
	سنة 45 من أكبر	5	15,6	15,6	100,0
	Total	32	100,0	100,0	

المستوى التعليمي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ليسانس	14	43,8	43,8	43,8
	ماجيستر	2	6,3	6,3	50,0
	ماستر	14	43,8	43,8	93,8
	عليا دراسات	2	6,3	6,3	100,0
	Total	32	100,0	100,0	

عدد سنوات العمل في البنك

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	سنوات 5 إلى سنة من	14	43,8	43,8	43,8
	سنوات 10 إلى 6 من	8	25,0	25,0	68,8
	سنة 15 إلى 11 من	6	18,8	18,8	87,5
	سنة 15 من أكثر	4	12,5	12,5	100,0
	Total	32	100,0	100,0	

التخصص

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محاسبة و مالية	9	28,1	28,1	28,1
	أعمال إدارة	3	9,4	9,4	37,5
	اقتصاد	3	9,4	9,4	46,9
	معلومات نظم	4	12,5	12,5	59,4
	بنوك	4	12,5	12,5	71,9
	حقوق	5	15,6	15,6	87,5
	تسويق	2	6,3	6,3	93,8
	للمصرفة العليا المدرسة	1	3,1	3,1	96,9
	الكترونيك	1	3,1	3,1	100,0
	Total	32	100,0	100,0	

عرض وتحليل نتائج المحور الأول

متوسطات وانحرافات نتائج إجابات العينة نحو محاور الدراسة

المحور الأول: نظام الرقابة الداخلية

البعد الاول

Statistics

	التدقيق لجان	الفعال الرقابة نظام	المعمول الرقابي النظام	رقابية معايير	التدقيق لجان استشارة

N	Valid	32	32	32	32	32
	Missing	0	0	0	0	0
Mean		4,0000	4,1250	4,2188	4,0313	3,7188
Std. Deviation		,80322	,60907	,65915	,69488	,81258

البعد الثاني

Statistics

		المهام فصل مبدأ	الصلاحيات توزيع	الانشطة تقييم و فحص الرقابية	مقترحات و توصيات	الرقابية التقارير
N	Valid	32	32	32	32	32
	Missing	0	0	0	0	0
Mean		3,9063	3,8750	3,9063	3,9688	3,8750
Std. Deviation		,89296	,65991	,68906	,73985	,65991

البعد الثالث

Statistics

		المخاطر تقييم	المخاطر إدارة	الرقابة أنظمة	العائد و التكلفة مبدأ
N	Valid	32	32	32	32
	Missing	0	0	0	0
Mean		4,0625	3,9063	3,8750	3,6563
Std. Deviation		,61892	,46555	,79312	,86544

البعد الرابع

Statistics

		للسياسات الكافي الفهم الإجراءات و	مختلف بين جيد اتصال المصالح	اتصال قنوات توفر	الوثائق و السجلات
N	Valid	32	32	32	32
	Missing	0	0	0	0
Mean		3,7188	3,9063	4,0000	3,9063
Std. Deviation		1,02342	,89296	,80322	,85607

البعد الخامس

Statistics

		العلمي التأهل و الخبرة	الرقابة تقارير نتائج	رقابية معايير	الداخلية الرقابة مكونات
N	Valid	32	32	32	32

	Missing	0	0	0	0
Mean		3,9688	3,8438	3,8438	3,7813
Std. Deviation		,78224	,72332	,67725	,70639

المحور الثاني: الأداء المالي

البعد الاول

Statistics

		المال رأس كفاية المخاطر لمواجهة	تمكنه المال راس كفاية الأهداف تحقيق من	المال رأس في زيادة
N	Valid	32	32	32
	Missing	0	0	0
Mean		4,2500	4,1563	4,0000
Std. Deviation		,67202	,51490	,76200

البعد الثاني

Statistics

		تقييم في المالية النسب السيولة	الازمة السيولة	المالية الرقابة	لتغطية الكافية السيولة العجز
N	Valid	32	32	32	32
	Missing	0	0	0	0
Mean		3,9063	4,0625	3,9688	4,0000
Std. Deviation		,58802	,87759	,86077	1,07763

البعد الثالث

Statistics

		قياس في المالية النسب الربحية	البنك أرباح مستويات	توليد على القدرة الأرباح	الربحية زيادة
N	Valid	32	32	32	32
	Missing	0	0	0	0
Mean		3,9375	3,4688	3,9063	4,1250
Std. Deviation		,71561	,98323	,58802	,65991

البعد الرابع

Statistics

		رأس معدلات مصداقية المال	الأمثل الإستغلال للأصول	البنك أصول حجم
N	Valid	32	32	32
	Missing	0	0	0

Mean	3,7500	4,0313	3,3750
Std. Deviation	,80322	,73985	,94186

ستيودنت T الإجمالي لكل محور

One-Sample Test

Test Value = 3

	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference
x	13.167	31	.000	.90844
y	12.224	31	.000	.92448

اختبار طبيعة عينة الدراسة

نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov[a]		
	Statistic	df	Sig.
x	.096	32	.200*
y	.103	32	.200*

*. This is a lower bound of the true significance.

a. Lilliefors Significance Correction

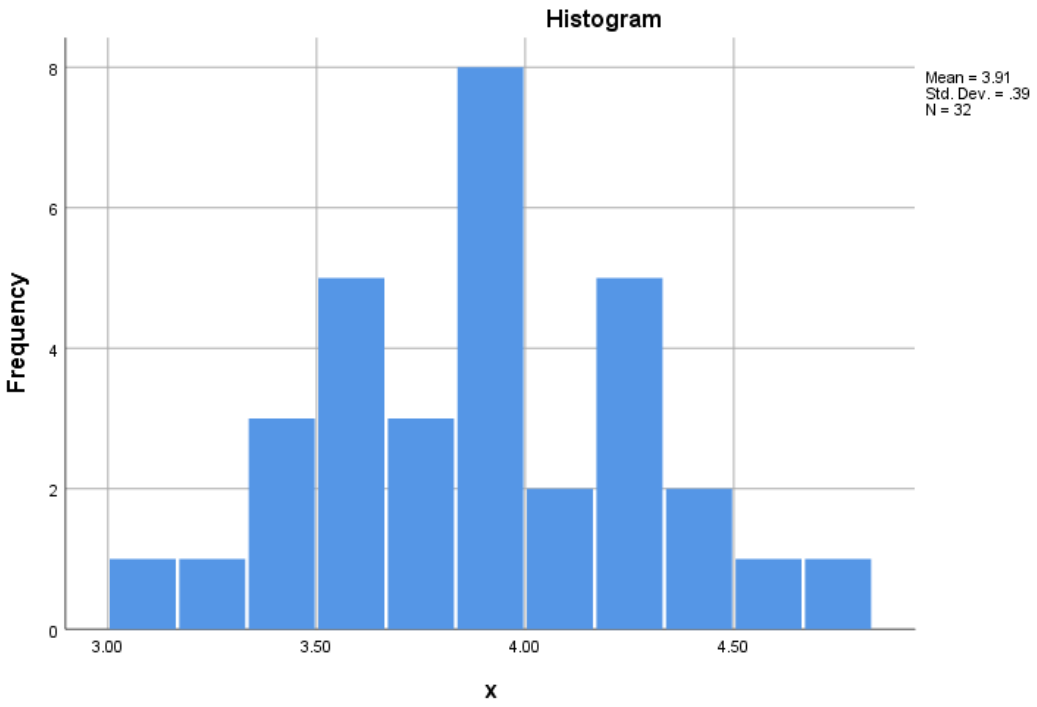
Histogram
Mean = 3.91
Std. Dev. = .39
N = 32
Frequency
0
2
4
6
8
3.00
3.50
4.00
4.50
x

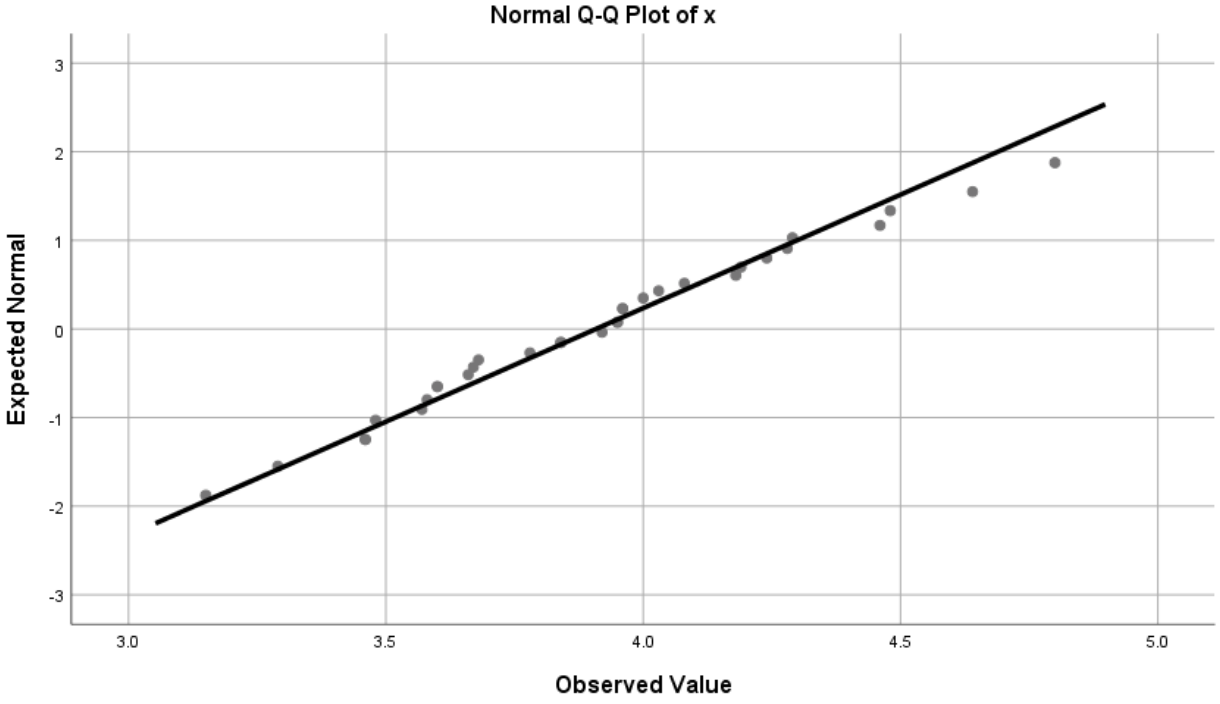
Normal Q-Q Plot of x
Expected Normal
3
2
1
0
-1
-2
-3
3.0
3.5
4.0
4.5
5.0
Observed Value

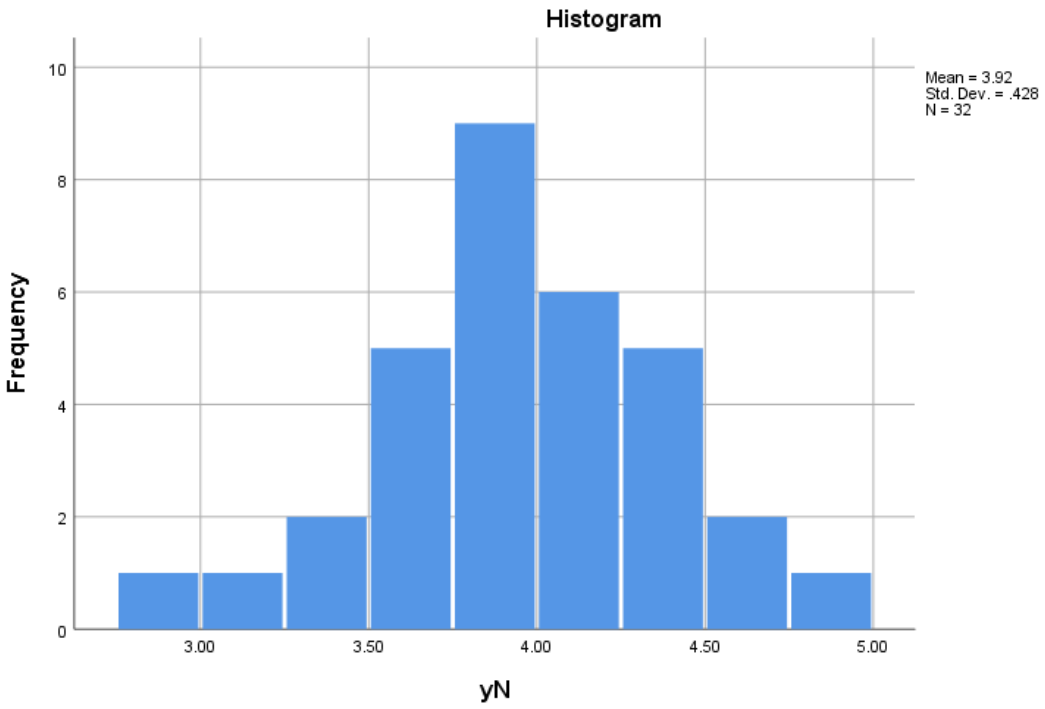
Histogram
Mean = 3.92
Std. Dev. = .428
N = 32
Frequency
yN
0
2
4
6
8
10
3.00
3.50
4.00
4.50
5.00

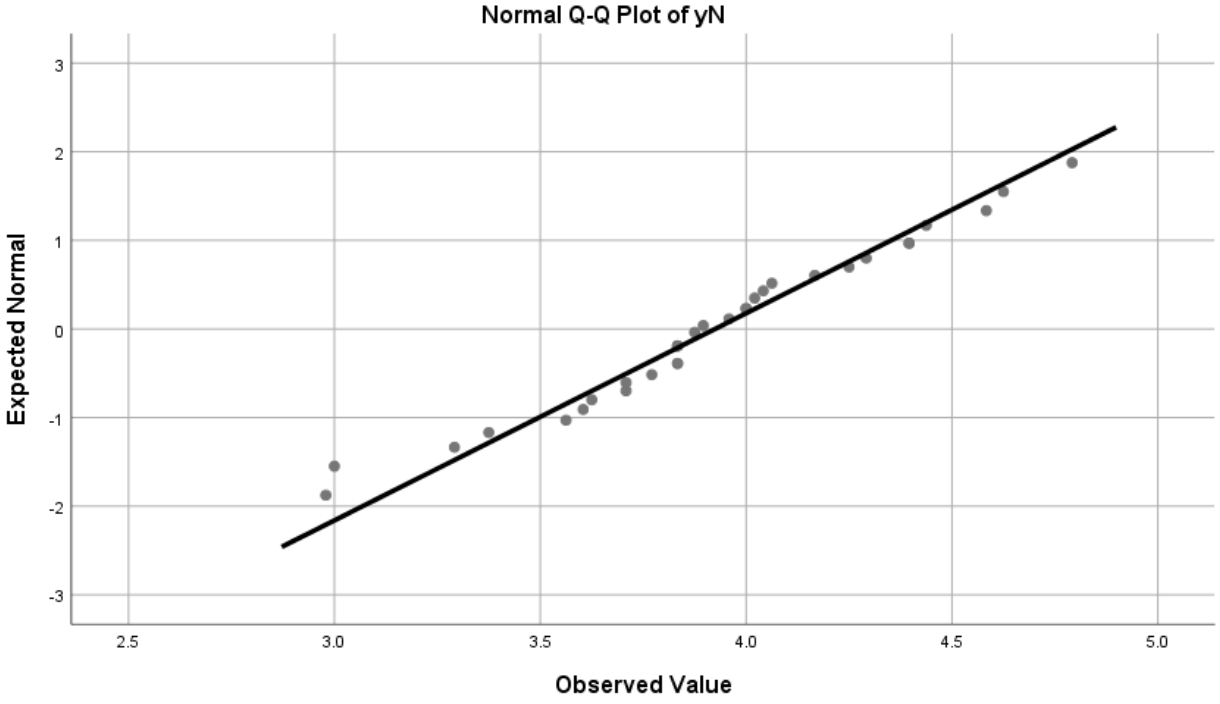
Normal Q-Q Plot of yN
Expected Normal
Observed Value
-3
-2
-1
0
1
2
3
2.5
3.0
3.5
4.0
4.5
5.0

الفرضية الرئيسية الاولى

الانحدار الخطي المتعدد

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	,514	,501		1,027	,314
	x1	,103	,131	,119	,785	,440
	x2	-,008	,147	-,009	-,053	,958
	x3	,275	,139	,305	1,981	,058
	x4	,103	,106	,152	,979	,337
	x5	,404	,133	,461	3,035	,005

ANOVAتباين الانحدار

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	3,875	5	,775	11,201	,000[b]
	Residual	1,799	26	,069		
	Total	5,674	31			

a. Dependent Variable: yN

b. Predictors: (Constant), x5, x1, x4, x3, x2

معاملات الارتباط

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	,826[a]	,683	,622	,26305	1,717

a. Predictors: (Constant), x5, x1, x4, x3, x2

b. Dependent Variable: yN

الفرضية الرئيسية الثانية:

نتائج تحليل الفروقات للجنس باستخدام اختبار t

Independent Samples Test

		Levene's Test for Equality of Variances				
		F	Sig.	T	df	Sig. (2-tailed)
x	Equal variances assumed	.134	.717	.324	30	.748
	Equal variances not assumed			.308	19.854	.761
Y	Equal variances assumed	.613	.440	1.190	30	.243
	Equal variances not assumed			1.117	19.013	.278

نتائج تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروقات للعمر

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
x	Between Groups	.281	3	.094	.591	.626
	Within Groups	4.440	28	.159		
	Total	4.722	31			
y	Between Groups	.209	3	.070	.356	.785
	Within Groups	5.466	28	.195	.591	
	Total	5.674	31			

نتائج تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروقات للمستوى التعليمي

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
x	Between Groups	.690	3	.230	1.598	.212
	Within Groups	4.032	28	.144		
	Total	4.722	31			
y	Between Groups	.775	3	.258	1.477	.242
	Within Groups	4.899	28	.175		

	Total	5.674	31			

نتائج تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروقات لعدد سنوات العمل في البنك

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
x	Between Groups	.075	3	.025	.150	.929
	Within Groups	4.647	28	.166		
	Total	4.722	31			
y	Between Groups	.406	3	.135	.719	.549
	Within Groups	5.268	28	.188		
	Total	5.674	31			

نتائج تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروقات للتخصص

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
x	Between Groups	1.305	8	.163	1.098	.400
	Within Groups	3.417	23	.149		
	Total	4.722	31			
y	Between Groups	1.810	8	.226	1.346	.271
	Within Groups	3.865	23	.168		
	Total	5.674	31			

الملخص

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على نظام الرقابة الداخلية وأثره على الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية، وقد تم اجراء دراسة تطبيقية على واحد من اهم ركائز النظام البنكي الجزائري الا وهو بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قالمة، والذي يتميز بطابعه الخاص وامكانياته التمويلية الهائلة.

ولتحقيق ذلك تم استخدام برنامج SPSS) برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (لتحليل البيانات واختبار الفرضيات، من خلال استبيان وزع بشكل عشوائي على عينة مكونة من 40 موظف في البنك.

وتوصلت الدراسة الى انه يوجد أثر إيجابي معنوي لنظام الرقابة الداخلية على الأداء المالي ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قالمة، وهذا ما تم التوصل إليه من خلال تحليل إجابات أفراد العينة واختبار الفرضيات إذ أن أي تغير في نظام الرقابة الداخلية بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى التأثير على الأداء ب 3.68%، كما توصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي لبعد المراقبة والضبط الداخلي عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0,05$، كما اثبتت النتائج أيضا ان المتغيرات الشخصية لأفراد عينة الدراسة لم تكن لها أي أثر معنوي على اجاباتهم. الكلمات المفتاحية: الرقابة الداخلية، الأداء المالي، البنوك التجارية، المدقق الداخلي.

Abstract:

This study aims to identify the internal control system, and its impact on the financial performance of Algerian commercial banks. An empirical study was conducted on the Bank of Agriculture and Rural Development Guelma Agency.

We used the SPSS (Software Statistical Package for Social Sciences) to analyze the data and test hypotheses. A questionnaire was distributed randomly to a sample of 40 employees of the bank.

The study concluded that there is a positive and significant impact of the internal control system on the financial performance of the Bank of Agriculture and Rural Development, Guelma Agency. This was achieved by analyzing the answers of the sample members and testing hypotheses. As any change in the internal control system by one unit leads to an impact on performance by 68.3%. The study also found a significant effect of the control and internal control at the level of $\alpha \leq 0.05$. The study also found a significant effect of the control and internal control at the level of $\alpha \leq 0.05$. The results also proved that the study sample's personal variables did not significantly affect their answers.

Key words : internal control, financial performance, commercial banks, internal auditer.

الجمهوريـــــــة الجزائريـــــــة الديمقراطيـــــة الشعبيـــــة

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE
UNIVERSITE 8 MAI 1945 GUELMA

FACULTE DES SCIENCES ECONOMIQUES ET COMMERCIALES ET SCIENCES DE GESTION

DEPARTEMENT DE SCIENCES DE GESTION

الرقم: 75 ...ق.ع.ت./ك.ع.إ.ت ع.ت/ج ق/ 2021

Ref :..... D.G/F.S.E.C.S.G/UG/20.....

قالمة في : 17/01/2022

Guelma le :... .....

إلى السيد: مدير بنك الفلاحة و التنمية الريفية قالمة

الموضـــــوع : ف/ي إجراء زيارة ميدانية أو تربـــص

نحـــن رئيـــس قســـم علـــوم التسييـــر نشهـــد بـــأن:

الطالـــب(ة):..... جميلي يزيد .....

الطالـــب(ة):..... عزاري جليلة .....

مسجل(ة) بقسم علـوم التسيير سنـة (أولى)/(ثانيـة) ماستر .فرع : (علوم التسيير)/(علوم ماليـة)

تخصص : مالية المؤسسة .....في حاجة لأجراء زيارة ميدانيـة أو تربـص بمؤسستكـم .

موضوع الزيـارة:..... أثر نظام الرقابة الداخلية على الأداء المالي في البنوك التجارية .....

لـــذا نرجـــو من سيادتكـــم الموافقـــة لتحقيـــق هـــذه الغايـــة.

ولكـــم منـــا فائـــق التقديـــر و الاحتـــرام

اسم و لقب و إمضاء الأستاذ المشرف

د. امال يحياوي

ع/ رئيـــس القســـم

مساعد رئيس القسم المكلف بما بعد التدرج والبحث العلمي بقسم علوم التسيير

الدكتور : عبد السلام كلايعية

تأشيرة المؤسسة المستقبلة

Scanné avec CamScanner